الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر – بسكرة -

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم

التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

الموضوع:

دور المـــناطق الحرة في جـــذب الاســـتثمار الأجنبـــي المبـــاشـــــــــر

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد دولي

من إعداد الطالب :

- بن تليش مهدي

الأستاذ (ة) المشرف(ة)

- أ. د/ قريد عمر

لجنة المناقشة

أعضاء اللجـنة	الرتبة	الصـفـة	الجامعة
أ.د/ مرغاد لخضر	أستاذ التعليم العالي	رئيسا	بسكرة
د/ قريد عمر	أستاذ محاضر أ	مشرفا ومقررا	بسكرة
د/ ريمة عمري	أستاذ محاضر أ	مناقشا	بسكرة

الموسم الجامعي: 2022-2023

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر – بسكرة -

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم

التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

الموضوع:

دور المـــناطق الحرة في جـــذب الاســـتثمار الأجنبـــي المبـــاشـــــــــر

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد دولي

من إعداد الطالب :

- بن تليش مهدي

الأستاذ (ة) المشرف(ة)

- أ.د/ قريد عمر

لجنة المناقشة

أعضاء اللجـنة	الرتبة	الصـفـة	الجامعة
أ.د/ مرغاد لخضر	أستاذ التعليم العالي	رئيسا	بسكرة
د/ قريد عمر	أستاذ محاضر أ	مشرفا ومقررا	بسكرة
د/ ريمة عمري	أستاذ محاضر	مناقشا	بسكرة

الموسم الجامعي: 2022-2023

"اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ * خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ * اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ * الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ * عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ"

- صدق الله العظيم -

«سورة العلق: الآيات 1-5»

كلمة شكر

قال الله تعالى "ومن يشكر فإنما يشكر لنفسه " "لقمان :12"

ولأنه: " من لم يشكر الناس، لم يشكر الله عز وجل "

احمد الله تعالى حمدا كثيرا طيبا مباركا ملؤه السموات والارض على ما اكرمني به من اتمام هذه الدراسة التي ارجو ان تنال رضاه ورضا المشرف وأعضاء لجنة المناقشة .

ثم اتوجه بجزيل الشكر وعظيم الامتنان الى كل من :

- **أستاذي المشرف الأستاذ الفاضل: قريد عمر حفظه الله واطال الله وفي عمره، على المجهودات التي بذلها معي طيلة مشواري في اتمام هذه الدراسة المتواضعة**
- **أعضاء لجنة المنافشة الكرام .**
- **كل اساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير**

الإهداء

ربي لا تصبني بالغرور إذا نجحت و لا باليأس إذا فشلت بل ذكرني دائما أن الفشل هو التجارب التي تسبق النجاح

أهدي ثمرة هذا العمل المتواضع إلى كل من:

والديا الكريمين أطال الله عمرهما وأدام عليهما الصحة و العافية

إلى زوجتي الكريمة: "فاطمة الزهراء مناجلي" على مساندتها لي في الحياة وطوال فترة إنجاز المذكرة

إلى أختي الغالية: هنية حفظها الله ورعاها

إلى كل عائلة بن تليش ومناجلي ....حبا واحتراما

ملخص

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من بين المفاهيم التي أخذت لنفسها مكانة هامة في ظل توجه الاقتصاد العالمي نحو الانفتاح الاقتصادي نظرا لما تفرضه العولمة من ضرورة مسايرة التطورات العالمية في جميع المجالات وفي جميع دول العالم.

وتعتبر المناطق الحرة من بين المتغيرات التي اخترناها لدراسة مدى مساهمتها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وقد اخترنا بعض الدول كنماذج وهي: ماليزيا، الإمارات العربية المتحدة والجزائر لمعرفة مدى مساهمة المناطق الحرة في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر إليها.

وقد توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى أن المناطق الحرة تساهم في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر بشرط توفر بيئة استثمارية مناسبة للاستثمار ويختلف مدى تحقيق ذلك من دولة لأخرى، حيث أن كل من ماليزيا والإمارات العربية المتحدة نجحتا في إنشاء مناطق حرة ساهمت في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر معتمدة على قوة اقتصادها، أما تجربة الجزائر فقد فشلت في البداية لكن الحكومة الجزائرية في الوقت الراهن تعمل على تصحيح هذه التجربة.

الكلمات المفتاحية : المناطق الحرة، الاستثمار الأجنبي المباشر، مناخ استثماري، الدول المضيفة

Abstract:

Foreign direct investment is among the concepts that have taken an important place for themselves in light of the global economy's trend towards economic openness due to the necessity imposed by globalization to keep pace with global developments in all fields and in all countries of the world.

Free zones are among the variables that we have chosen to study the extent of their contribution to attracting foreign direct investment, and we have chosen some countries as models, namely: Malaysia, the United Arab Emirates and Algeria to know the extent of the contribution of free zones in attracting foreign direct investment to them.

Through this study, we concluded that free zones contribute to attracting foreign direct investment, provided that an investment environment is suitable for investment. Despite the strength of its economy, the Algerian experience failed at the beginning, but the Algerian government is currently working to correct this experience.

Keywords: free zones, foreign direct investment, investment climate, host countries.

قائمة الجداول و الأشكال

1. الجداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
1.1	تطور تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر عبر العالم خلال الفترة(2000-2020)	10
1.2	تطور تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول العربية خلال الفترة(2000-2020)	13
2.1	تقسيمات المناطق الحرة	43
2.2	توزيع المناطق الحرة في العالم لسنة 2019	44
2.3	دوافع المستثمر الأجنبي والدولة المضيفة	46
3.1	أهم المناطق الحرة في الإمارات العربية المتحدة	65
3.2	تطور التجارة الخارجية للمناطق الحرة في الإمارات العربية (2011-2016)	66
3.3	تطور هيكل الواردات في الجزائر خلال الفترة (2017-2021)	71
3.4	تطور هيكل النفقات في الجزائر خلال الفترة (2017-2021)	73

قائمة الجداول و الأشكال

2. الاشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1.1	محددات الاستثمار الأجنبي المباشر	8
1.2	تطور تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر عبر العالم خلال الفترة(2000-2020)	11
1.3	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا (2008-2019)	12
1.4	تطور تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول العربية خلال الفترة(2000-2020)	14
1.5	تطور عدد الشركات متعددة الجنسيات خلال الفترة (2012-2022)	22
2.1	أهداف إنشاء المناطق الحرة	33
2.2	العلاقة بين إقامة المناطق الحرة وترقية مناخ جذب الاستثمار الأجنبي المباشر	50
3.1	تطور إنتاج النفط و المكثفات والسوائل الغازية في ماليزيا(1965-2021)	58
3.2	تطور وضعية ميزان المدفوعات خلال الفترة (2017-2021)	70
3.3	تطور وضعية الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة2017-2021)	71
3.4	تطور هيكل الواردات في الجزائر خلال الفترة (2017-2021)	72
3.5	تطور هيكل النفقات في الجزائر خلال الفترة (2017-2021)	73
3.6	تطور الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خلال الفترة (2012-2019)	76

مقدمة

يكتسي موضوع الاستثمار الاجنبي المباشر أهمية قصوى تثير اهتمام العديد من الاقتصاديين والباحثين والمفكرين من مختلف التخصصات وفي كل دول العالم، وذلك لما له من اهمية وتأثير مباشر على اقتصاديات هذه الدول وكذا على العلاقات المتبادلة بينها، بالإضافة لمساهمته في تدفق رؤوس الأموال المادية والبشرية، وكذا نقل التكنولوجيات الحديثة مما يعزز من تنامي فكرة العولمة و تحقيق التنمية الاقتصادية والعالمية.

كما أن تحديات العولمة والتطورات العالمية في العقود الأخيرة تنادي بشكل أو بآخر إلى تحرير المبادلات التجارية العالمية عن طريق فتح الأسواق التجارية و زيادة وتيرة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر من اجل تحسين معدلات النمو الاقتصادي عند الدول بما ينعكس بشكل مباشر على الاقتصاد العالمي.

وعليه، فإن توفير البيئة الاستثمارية المناسبة في أي دولة من دول العالم يعد شرطا أساسيا من أجل تعزيز تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر إليها، بالإضافة إلى ضرورة رفع الحواجز والمعوقات التي تحول دون تحقيق الاستثمار الاجنبي المباشر للأهداف المرجوة منه.

في المقابل، تعتبر المناطق الحرة شكل من أشكال جذب الاستثمار الاجنبي المباشر التي وقع اختيارنا عليه كمتغير مستقل بالإضافة إلى المتغير التابع والمتمثل في الاستثمار الأجنبي المباشر من أجل الإجابة عن إشكالية بحثنا و توضيح العلاقة بين هذين المتغيرين.

- **إشكالية الدراسة**

مع تنامي ظاهرة العولمة، تزايد اهتمام الدول في مختلف أنحاء العالم بظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك لما له من مزايا تنعكس بشكل مباشر على اقتصاديات الدول المضيفة.

في المقابل، و مع تنامي ظاهرة إنشاء المناطق الحرة، كإحدى آليات الانفتاح التدريجي على العالم من أجل جذب الاستثمار الاجنبي المباشر وقع اختيارنا على هذين المتغيرين في نفس الدراسة، و هو ما سنحاول الإجابة عليه من خلال التساؤل الرئيسي التالي:

ما هو دور المناطق الحرة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ؟

وبغية الاجابة على الاشكالية المطروحة وجب علينا وضع مجموعة من التساؤلات الفرعية بغية تسهيل الدراسة والوصول الى النتائج المطلوبة، وتتمثل في جملة من التساؤلات الفرعية التالية:

1. هل يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر ضرورة حتمية لاقتصاديات الدول؟
2. هل هناك انعكاسات لتدفق الاستثمار الاجنبي المباشر على اقتصاديات الدول المضيفة ؟
3. كيف تساهم المناطق الحرة في تحسين اقتصاديات الدول المضيفة؟
4. هل يتوقف جذب الاستثمار الأجنبي المباشر على إقامة مناطق حرة في الدول المضيفة ؟

- **فرضيات الدراسة**

بغية الاجابة على التساؤلات الفرعية المطروحة، قمنا بوضع جملة من الفرضيات كالتالي:

- **الفرضية الرئيسية**

توجد علاقة سببية بين إقامة المناطق الحرة وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تساهم في منح مزايا للمستثمرين في الدولة المضيفة.

- **الفرضيات الفرعية**

1. يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر ضرورة لانعاش اقتصاديات الدول نظرا لما تفرضه تحديات العولمة.
2. نعم، توجد انعكاسات لتبني الاستثمار الاجنبي المباشر تؤثر بشكل ايجابي على اقتصاديات الدول المضيفة.
3. تساهم المناطق الحرة في تحسين اقتصاديات الدول المضيفة من خلال انعكاسها بشكل مباشر على اقتصاديات هذه الدول وعلى نموها الاقتصادي.
4. توجد عدة آليات لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر ومن بينها إقامة مناطق حرة، ويتوقف مدى نجاح هذه الآليات على كيفية التطبيق الجيد لها.

- **أهداف الدراسة**

إن الهدف الرئيسي لهذه الدراسة هو معرفة العلاقة بين المناطق الحرة وجذب الاستثمار الاجنبي المباشر، من خلال تسليط الضوء على هذه المفاهيم خاصة في الجانب النظري.

و بالإضافة للهدف الرئيسي، نحاول من خلال دراستنا هذه تحقيق جملة من الأهداف أهمها:

- تسليط الضوء على مفهوم متغيري الدراسة التابع والمستقبل(الاستثمار الاجنبي المباشر والمناطق الحرة).
- التعرف على التطور التاريخي لظهور هذين المفهومين.
- معرفة اتجاهات ظهور الاستثمار الاجنبي المباشر و آليات جذبه.
- إبراز الدور الذي يلعبه هذين المفهومين في تطور اقتصاديات الدول المضيفة.
- تسليط الضوء على اهتمام الدول بإقامة المناطق الحرة لتحسين وضعية اقتصادياتها.

- **أهمية الدراسة**

تستمد هذه الدراسة أهميتها من خلال معرفة العلاقة بين متغيري الدراسة، فقد راهنت الدول في الآونة الأخيرة على أهمية فتح اقتصدياتها نظرا لما تفرضه مفرزات العولمة من خلال تشجيع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر و بالتالي البحث عن السبل التي تساعدها على ذلك، وعليه فقد وقع اختيارنا في هذه الدراسة على أنه يمكن جذب الاستثمار الاجنبي المباشر من خلال إقامة المناطق الحرة، وهو ما سنحاول معرفته من خلال الإجابة عن إشكالية بحثنا.

- **أسباب اختيار الموضوع**

يعود اختيار هذا الموضوع لعدة اسباب اهمها:

1. كون متغيرات الدراسة ذات صلة بموضوع تخصصنا.
2. الرغبة الشخصية من الباحث في تناول هذه الإشكالية.
3. هذا النوع من المواضيع يعتبر من الإشكاليات الشيقة التي لا تسبب مللا للباحث أثناء عملية البحث، بل تزيد في رغبته في اكتساب رصيد معرفي أكبر عن الموضوع كلما تعمق في عملية البحث.
4. يعتبر موضوع الاستثمار الاجنبي المباشر وكذا المناطق الحرة شيق بالنسبة للباحث و هو ما ولد لدينا الرغبة في اكتساب رصيد ثقافي أكثر في هذا الموضوع وهو ما سيتم الوصول إليه من خلال الممارسة العلمية والمعرفية للباحث لإثراء هذا الموضوع.

- **نموذج الدراسة**

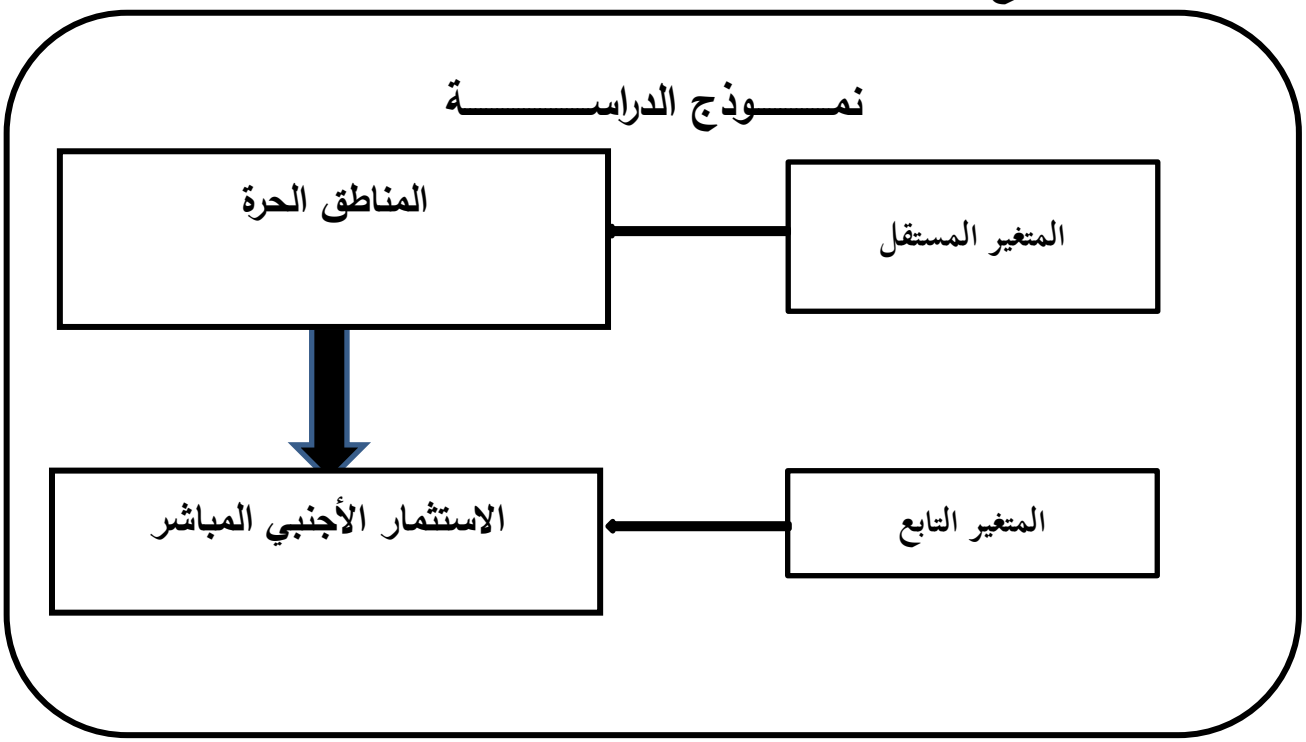

- **متغيرات الدراسة**: تتمثل في متغيرين تابع و مستقل

- **المتغير التابع**: يتمثل المتغير التابع لموضوع دراستنا في الاستثمار الأجنبي المباشر.
- **المتغير المستقل**: يتمثل في المناطق الحرة.

- **الدراسات السابقة**

- دراسة قام بها الباحثان: سامية فقير و شيخي بلال حول: ***واقع وآفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ومدى مساهمته في التنمية الاقتصادية،*** وهي دراسة تمت سنة 2017 مقدمة كمداخلة ضمن فعاليات الملتقى العلمي الدولي الأول حول: أثر مناخ الاستثمار في تحقيق التنمية المستدامة بالأردن خلال الفترة 2-5 ماي 2017، وقد عالجت هذه الورقة البحثية الإشكالية التالية: ما هو واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؟ وما مدى مساهمته في تحقيق التنمية الاقتصادية؟ وقد تم الوصول إلى مجموعة من الآفاق الواعدة للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في ظل وجود مجموعة من الفرص الاستثمارية من أجل تفعيل هذا النوع من الاستثمار والاستفادة من مزاياه.
- دراسة قامت بها الباحثة: رحال فاطمة بعنوان: ***تداعيات ازمة منطقة اليورو على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول الاتحاد الاوروبي-دراسة حالة فرنسا-*** ، و هي أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية-تخصص: اقتصاد دولي بجامعة محمد خيضر بسكرة سنة 2019/2018 تعالج إشكالية: ماهي انعكاسات أزمة منطقة اليورو على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول الاتحاد الاوروبي بصفة عامة وفرنسا بصفة خاصة؟ و قد تم اعتماد المنهج التاريخي(دراسة جذور الأزمات العالمية، نشأة وتطور الاتحاد الاوروبي، تطور الاستثمار الأجنبي المباشر...)، بالإضافة إلى المنهج الوصفي التحليلي المناسب لوصف الظواهر الاقتصادية في الدراسة، كما تم استخدام منهج دراسة الحالة للإجابة على الإشكالية المطروحة. و قد توصلت الباحثة من خلال دراستها إلى انعكاس أزمة الديون السيادية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول اليورو وأيضا فرنسا والذي أدى بدوره إلى انخفاض معدلات النمو الاقتصادي سواء في أوروبا بشكل عام أو في فرنسا بصفة خاصة.
- دراسة قام بها الباحث: وليد بيبي بعنوان: ***آليات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في ظل الأزمة المالية الحالية: دراسة حالة دول شمال افريقيا،*** و هي رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية بجامعة محمد خيضر-بسكرة سنة 2020/2019، تعالج الإشكالية التالية: ماهي الآليات المستخدمة في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر في ظل الأزمة المالية العالمية-دراسة حالة دول شمال افريقيا؟، و قد تم استخدام العديد من مناهج الدراسة وفقا لما تتطلبة الإجابة عن الإشكالية المطروحة: المنهج الوصفي والتاريخي، بالإضافة إلى المنهج المقارن ومنهج دراسة الحالة؛

و قد توصلت الدراسة إلى أن معظم الدول سواء المتقدمة أو النامية منها تسعى لتطوير آليات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر نظرا لانخفاض المدخرات الداخلية، كما يجب عليها استغلال كل الفرص المتاحة من اجل الاستفادة منه خاصة مع تبعات الأزمة المالية و ما تبعها من أزمة اليونان و أزمات الدول الاوروبية واحتمالات انتشارها.

- دراسة قام بها الباحثان: زيتوني عبد الكريم وبديار أحمد بعنوان: ***أثر النمو والاستثمار الأجنبي المباشر على صادرات المناطق الحرة في دولة الامارات خلال الفترة (2019-2020)***، و هو مقال تم نشره في مجلة دراسات اقتصادية في اكتوبر سنة 2021 في عددها 3، ويعالج إشكالية مدى تأثير كل من النمو والاستثمار الاجنبي المباشر على صادرات المناطق الحرة في دولة الامارات، وقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي للتعرف على المناطق الحرة وإبراز اهميتها وكذلك المنهج الاستقرائي من أجل قياس أثر كل من الاستثمار الاجنبي المباشر والناتج المحلي الإجمالي على صادرات المناطق الحرة في دولة الامارات العربية المتحدة. و قد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغير التابع صادرات المناطق الحرة والمتغيرات المستقلة محل الدراسة.

- **علاقة هذه الدراسة بالدراسات السابقة**

تشترك هذه الدراسات مع الدراسات السابقة في أحد متغيري الدراسة(سواء المتغير التابع أو المتغير المستقل) وهو أمر طبيعي من الباحث في اختيار الدراسات السابقة التي تعالج إشكالية بحثه، وهو ما حاولنا البحث عنه خلال جمع المراجع لموضوع بحثنا عن دور المناطق الحرة في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر حيث ركزنا على الدراسات التي عالجت موضوع المناطق الحرة وأيضا موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر من أجل الربط بين هذين المتغيرين.

- **الإضافة في هذه الدراسة بالدراسات السابقة**

إن موضوع بحثنا يربط بين متغيرين هما المناطق الحرة والاستثمار الأجنبي المباشر في موضوع واحد، حيث أنه من بين هذه الدراسات من تطرق إلى موضوع المناطق الحرة وكذلك الاستثمار الأجنبي المباشر، بينما دراستنا تتناول المتغيرين في دراسة واحدة وتتناول تجارب بعض الدول ممثلة في ماليزيا والإمارات و الجزائر التي كانت متفرقة في كل دراسة على حدى حيث تم إدراجها في دراسة واحدة، بالإضافة إلى أنه وعلى الرغم من تقارب المتغيرات في أغلب الدراسات إلا أنه يبقى لكل باحث طريقته الخاصة والمختلفة في معالجة إشكالية بحثه.

- **الإطار الزماني والمكاني**

- **الإطار الزماني**

تمثل الإطار المكاني للبحث في دراسة تجارب بعض الدول حول دور المناطق الحرة فيها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وهذه الدول هي: ماليزيا ودولة الإمارات العربية المتحدة و الجزائر

- **الإطار المكاني**

لقد تطرقنا إلى العديد من المتغيرات حول المناطق الحرة والاستثمار الاجنبي المباشر وعالجنا العديد من المؤشرات في فترات زمنية مختلفة إلى غاية سنة 2023 كمحاولة منا لمعالجة إشكالية البحث بإحصائيات حديثة تعكس الواقع الحالي لمتغيري البحث.

- **منهج الدراسة**

في دراستنا هذه، سوف نقوم بإتباع المنهج التاريخي من خلال التطرق للتطور التاريخي للاستثمار الاجنبي المباشر و كذا للظهور التاريخي للمناطق الحرة، كما سوف نقوم باتباع المنهج الوصفي التحليلي، فالمنهج الوصفي هو منهج مناسب للجانب النظري و ما يحتوي من توضيح للمفاهيم المتعلقة بمتغيري الدراسة و هي المناطق الحرة و الاستثمار الأجنبي المباشر، بالإضافة إلى تبيان دور المناطق الحرة كإحدى آليات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، بالإضافة إلى المنهج التحليلي المناسب لتحليل المعطيات التي تساهم في الإجابة عن إشكالية بحثنا.

كما سنقوم باتباع منهج دراسة حالة، و هو أحد أساليب المنهج الوصفي، و ذلك من خلال التطرق إلى دور المناطق الحرة في مجموعة من الدول في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر.

- **هيكل الدراسة**

تتمثل خطة عمل الاطروحة في جانبين نظري وتطبيقي:

1. بالنسبة **للجانب النظري**:

والذي يتضمن الفصلين الأول و الثاني، حيث سيتم فيهما التطرق إلى الاستثمار الاجنبي المباشر و المناطق الحرة كمايلي:

- ✓ **الفصل الأول: الاستثمار الاجنبي المباشر: المفاهيم والأسس:**
  - المبحث الأول: النشأة التاريخية للاستثمار الأجنبي المباشر.
  - المبحث الثاني: المقاربة النظرية للاستثمار الاجنبي المباشر.
  - المبحث الثالث: الشركات المتعددة الجنسيات: مفاهيم توضيحية
- ✓ **الفصل الثاني: الإطار النظري و المفاهيمي للمناطق الحرة:**
- ✓ المبحث الأول: المفهوم والتأصيل التاريخي للمناطق الحرة.
- ✓ المبحث الثاني: تقسيمات المناطق الحرة.
- ✓ المبحث الثالث: المناطق الحرة و ميكانيزمات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

2- بالنسبة **للجانب التطبيقي**: يتمثل في الفصل الثالث :

- ✓ **الفصل الثالث: نماذج مختارة لبعض الدول (ماليزيا، الإمارات العربية المتحدة، الجزائر)**
- ✓ المبحث الأول: التجربة الماليزية.
- ✓ المبحث الثاني: تجربة الإمارات العربية المتحدة.
- ✓ المبحث الثالث: تجربة الجزائر

الفصل الأول:

الاستثمار الاجنبي المباشر: المفاهيم والأسس

تمهيد

تعددت الدراسات المتعلقة بموضوع الاستثمار الأجنبي المباشر لما له من اهمية قصوى في ميدان الاقتصاد الدولي، و عليه، سوف نحاول في هذا الفصل التطرق إلى الإطار النظري لهذا المفهوم من خلال تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث بحيث يحتوي كل مبحث عن مجموعة من المطالب ذات الصلة بهذا المفهوم، وتتمثل المباحث الثلاثة لهذا الفصل في:

- **المبحث الأول**: الإطار المفاهيمي للاستثمار الأجنبي المباشر.
- **المبحث الثاني**: المقاربة النظرية للاستثمار الاجنبي المباشر.
- **المبحث الثالث**: الشركات المتعددة الجنسيات: مفاهيم توضيحية

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للاستثمار الأجنبي المباشر

يعد موضوع الاستثمار الاجنبي المباشر أحد المتغيرات الهامة في موضوع بحثنا، وعليه قمنا بتخصيص فصل من دراستنا من أجل توضيح أغلب المفاهيم ذات الصلة به، وقد خصصنا المبحث الأول من أجل التطرق إلى الإطار المفاهيمي لهذا الموضوع، وقد تم تقسيمه إلى عدة مطالب: المفهوم والماهية، الجذور التاريخية...

المطلب الأول: الاستثمار الأجنبي المباشر: المفهوم و النشأة

الفرع الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر

قبل التطرق إلى مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن ان نورد تعريف لمفهوم الاستثمار بشكل عام كما يلي:

بحسب الأستاذ(غيتون)، فإن الاستثمار هو تكاثر معدات الطاقات الموجودة، وهو أيضا عبارة عن تضحية لضمان المستقبل، بتحقيق التوازن بين الحاضر والمستقبل. أما (برادل)، فيصفه بانه عملية ترجع عادة إلى تدخل الشخص بغية إنشاء رأس المال الدائم بهدف تحقيق إشباعات مؤجلة.

أما بالنسبة ل(ديترلن)، فالاستثمار يوجد في صميم الحياة الاقتصادية و النظرية النقدية و نظرية التقلبات، و نظرية النمو والفائدة، بالإضافة إلى نظرية المنظم و الإدخار ورأس المال والدخل والتنبؤ و اختيارات الفرص، وعليه، فالاستثمار يدخل في كل المجالات. (ميلودي، 1996، صفحة 12)

و تتضمن عملية الاستثمار الطريقة التي يستخدمها المستثمر في اتخاذ القرارات، فالاستثمار يقصد به التضحية بالأموال الحالية من أجل أموال مستقبلية. (الحناوي و نهال فريد، مبادىء وأساسيات الاستثمار، 2006، صفحة 9)

و الاقتصاد عموما المبني على سياسة الاستثمار ترتكز بدورها على خيارات دقيقة تتمثل في:

- توزيع الاستثمارات بين القطاعات.
- الاستثمارات داخل كل قطاع.

كما أن تحقيق النمو يعتمد على عاملين هما الاستثمار والفائض الاقتصادي الذي يستخدم لتمويله، وعلى هذا الأساس يصبح ضروريا أن توجد الوسيلة التي تمكن من رفع الفائض الاقتصادي المتاح الذي يمكن أن يوفره بلد ما او مجموعة من البلدان أو مجمل المنطقة إلى الحد الأقصى. (براهيمي، 1977، صفحة 240)

فالاستثمار عموما يركز على زيادة رأس المال لتحقيق منافع اقتصادية ومادية باستغلال الإمكانيات المتاحة وهو ما يساعد على تحسين المبادلات التجارية العالمية.

فالاهتمام بموضوع المبادلات التجارية يحتل مكانة مميزة في العلاقات الاقتصادية الدولية منذ بداية القرن التاسع عشر إذ انها تحتل الركيزة التي قامت عليها العلاقات الاقتصادية الدولية أثناء تطورها منذ القدم، وبعد الحرب العالمية الثاني ظهر إطار دولي يعني بتنظيم حركة التجارة الخارجية تحددت ملامحه بعد مؤتمر هافانا سنة 1948 وهو المنظمة العالمية للتجارة التي طرحت العديد من المشاكل التجارية العالمية.

وعليه، فقد شهد العالم الاقتصادي الدولي العديد من التغيرات والتطورات نتيجة العولمة الاقتصادية التي غيرت عوالمه، وخاصة في الربع الأخير من القرن العشرين مما أدى إلى انفتاح الأسواق و تحرير التجارة الخارجية بالإضافة إلى خضوعها لشروط المنظمة العالمية للتجارة (طبني، 2017، صفحة 9).

فالتغير في نظم وقوانين حركة التجارة والمبادلات التجارية العالمية يمس بشكل أو بآخر موضوع الاستثمار الأجنبي وفقا لقوانين معينة تضبطه وفق التغيرات العالمية، لكن قبل الدخول في تفاصيل هذا المفهوم سوف نتطرق لتعريفه.

بالنسبة لمفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر، وكما ذكرنا سابقا، فإن موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر يعد من المواضيع التي حظيت باهتمام العديد من الباحثين والمفكرين وذلك لما له من أهمية وانعكاسات مباشرة على الاقتصاد خاصة مع التطورات العالمية المتسارعة، وعليه فإنه عند البحث عن تعريفه سوف نجد العديد من التعريفات تختلف باختلاف زاوية نظر الباحثين والمفكرين.

ويرجع هذا الاختلاف لكونه يعتبر من أهم الآليات الاقتصادية التي تؤثر تأثيرا حقيقيا في مسار العلاقات الاقتصادية والسياسية المتميزة بالتعقد والصعوبة، لذلك لا يوجد تعريف موحد وذلك لتشابك الظاهرة مع الاستثمار الاجنبي غير المباشر من جهة، ومن جهة أخرى من رؤية محاسبية و اقتصادية وسياسية قانونية وحتى دبلوماسية. (ميدون، 2014، صفحة 225)

ويمكن أن ندرج عدة تعريفات لهذا المفهوم على سبيل الذكر لا على سبيل الحصر كما يلي:

تعرفه منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي (OECD) على أنه:

نوع من الاستثمار الدولي يهدف لحصول المستثمر المباشر في دولة مضيفة على فائدة دائمة طويلة الأمد في اقتصاد آخر غير اقتصاد هذا المستثمر، مع وجود تأثير وعلاقة طويلة الأمد بين هذا المستثمر المباشر وهذا الاقتصاد، و يصاحب ذلك تمتع المستثمر بدرجة نفوذ كبيرة في إدارة هذه المؤسسة. (OECD، 1999، صفحة 7).

في مضمون تعريف منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي(OECD) للاستثمار الأجنبي المباشر، نلاحظ أنها ركزت في تعريفها على العلاقة بين المستثمر الأجنبي و الدولة المضيفة و الهدف الأساسي من خلق هذا النوع من الاستثمار.

إن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يقتصر على المعاملة الأولية التي أدت إلى قيام العلاقة بين المستثمر والمؤسسة فحسب، بل يمتد ذلك ليشمل لاحقا جميع المعاملات بين المؤسسة والمستثمر المباشر، وأيضا جميع المعاملات فيما بين المؤسسات المنتسبة، سواء كانت مساهمة أو غير مساهمة، وقد تم اعتماد هذا التعريف على المستوى العالمي بحيث يتفق مع تعريف كل من صندوق النقد الدولي .(FMI) مثلما جاء في مسودة الطبعة السادسة لدليل إحصاءات ميزان المدفوعات الصادرة في(UNCTAD)2007 ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية(OECD). (بونقاب و زواويد، 2018، صفحة 4)

مما سبق، نلاحظ أن تعريف منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي(OECD) يتفق مع التعريف المعتمد لعدة منظمات دولية معترف بها دوليا التي تركز هي الأخرى بشكل أساسي على العلاقة بين المستثمر الأجنبي و الدولة المضيفة في أي دولة من دول العالم.

و في تعريف آخر للمؤلف شهدان عادل عبد اللطيف الغرباوي: يعرفه على أنه: قيام المستثمر الأجنبي(سواء كان شخصا معنويا أو طبيعيا) باستثمار أمواله داخل الدولة المضيفة من خلال إنشائه لمشروع حيث يحتفظ لنفسه فيه بحق السيطرة والإدارة واتخاذ القرار.

تجدر الإشارة إلى أن المستثمر الاجنبي يفضل هذا النوع من الاستثمار وذلك بسبب قدرته على ممارسة حقه في إدارة المشروع ورقابته وتوجيهه بالشكل الذي يكفل له تحقيق مصلحته، بالإضافة إلى أنه هو من يختار المشروع الذي يستثمر امواله فيه، وعلى هذا الأساس تفضل الدول النامية الاستثمار الأجنبي المباشر بسبب التكنولوجيا الحديثة التي تأتي من جرائه فضلا عن الخبرات الفنية والمهارات التنظيمية. (شهدان عادل، 2020، صفحة 36).

فالبلدان الضعيفة المتخلفة تعتبر اهم مصادر الثروة للبلدان الاوروبية وخاصة فرنسا وانجلترا اللتان بذلتا جهدا كبيرا لتطوير النشاط الاقتصادي وانعاش الثورة الاقتصادية في حين أن عمليات التصدير والاستيراد كانت تفقر البلدان المستغلة في القارتين السمراء والصفراء، فالدول الاوروبية كانت تعمل جاهدة على اكتساب هذه الاسواق فتقوم ببيع منتوجاتها فيها و في المقابل تأخذ منها المواد الأولية. (الزبيري، 2015، صفحة 80)

يتفق هذا التعريف مع التعريف السابق في التركيز على العلاقة بين المستثمر الأجنبي المباشر و الدولة المضيفة، لكنه يضيف أن لهذا المستثمر القدرة على اختيار والتصرف إدارة مشروعه وهو الأمر الذي يعتبر من بين الأسباب التي يتشارك فيها المستثمر الأجنبي المباشر والدول النامية خاصة كدول مضيفة.

وفي تعريف آخر حول الاستثمار الأجنبي المباشر: هو قيام شركة أو منشأة ما بالاستثمار في مشروعات خارج حدود الوطن الأم وذلك بهدف دراسة ممارسة قدر من التأثير على عمليات تلك المشروعات. (مركز البحوث والمعلومات، 2021، صفحة 8).

من خلال التعريفات السابقة يمكن ان نعرف الاستثمار الأجنبي المباشر على انه:

هو قيام مستثمر ممثل في شخصية طبيعية أو معنوية بالاستثمار في دولة مضيفة بهدف تحقيق أهداف مادية مع الاحتفاظ بحقه في اختيار و إدارة مشروعه والتصرف فيه.

الفرع الثاني: النشأة التاريخية للاستثمار الأجنبي المباشر

إن الباحث في تاريخ الحضارات القديمة كالحضارة المصرية والاغريقية والإسلامية في مراحلها المختلفة يجد الكثير من أوجه ومجالات النشاط التي تمت على المستوى الدولي أي خارج حدود الدولة.

لكن ظهور الاستثمار الأجنبي المباشر بمفهومه الحديث كان خلال القرن العشرين، حيث عرف ازدهارا ملحوظا وارتفع بسنبة معتبرة جدا بعد الحرب العالمية الثانية، ما بين الحرب الكورية (1950-1953)، والأزمة البترولية الأولى (1973-1974).

ولقد كانت الاستثمارات الأمريكية هي الحائزة على أكبر نسبة، حيث أن معظم استثماراتها الخارجية كانت مباشرة عكس الدول الاخرى كبريطانيا وفرنسا، أما اليابان، فقد كان يحتل موقعا وسطا، حيث أن استثماراته في السبعينان أخذت طابعا مباشرا. (السليماني، النظريات الاقتصادية، 2017، صفحة 72)

في هذه الفترة و حتى الثمانينات، كان ينظر للاستثمار الاجنبي المباشر على انه وجه آخر للاستعمار خاصة في الدول حديثة الاستقلال، و هو ما أدى إلى فرض قيود على الاستثمار الأجنبي المباشر من طرف هذه الدول خاصة على حركة رؤوس الاموال الدولية.

و في الفترة (1979-1989)، عرف هذا المفهوم تحول نوعي من العام إلى الخاص، ومن القروض المصرفية واستثمارات المحفظة إلى استثمارات مباشرة، كما برزت حركة توسع الشركات الأجنبية للاستغلال والحصول على ثروات طبيعية للدول النامية.

أما في الفترة الممتدة بين التسعينيات والألفية الثالثة، فقد عرفت تحول نوعي وكمي في حجم الاستثمار الاجنبي المباشر نظرا للعولمة الاقتصادية التي وحدت انماط الإنتاج وأساليب التسويق وتوسع الأسواق. (بركة، 2013-2014، صفحة 25).

إن فقاعة السوق التي تكونت في التسعينات والتي ساد فيها شعار: كل شيء يصلح، والتي انفجرت كليا مع مطلع الألفية الحالية كانت غير معتادة بحيث لم نر مثلها في السبعينات، حيث كانت مختلفة بدرجتها، فأسواق التسعينات ارتفعت أكثر من الاندفاعة الحمائية للأسواق المتصاعدة في عشرينيات القرن الماضي (وليام، 2004، صفحة 9).

وقد أصبحت عناصر الإنتاج في تلك الفترة أكثر تحركا، وقامت الشركات المتعددة الجنسيات بتحقيق تكامل الإنتاج الدولي وخلق الأسواق التي تجتاز الحدود الوطنية، واستمر تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر إلى الدول النامية مع تزايد برامج الخصخصة واعتماد سياسة تشجيع الاستثمار وتحرير سياسات التجارة الخارجية كجزء من جولة الأورغواي للمفاوضات التجارية.

وقد زاد عدد المعاهدات الثنائية الأطراف الموقعة والمتعلقة بتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر وحمايته، كما تم وضع اتفاقيات متعددة الأطراف بهذا الشأن، كما قامت الدول الصناعية بالتفاوض حيال وضع اتفاقية لتنظيم تدفق الاستثمار إليها، كما أن الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية تزيد من تأييدها لفكرة التوصل إلى اتفاقية عالمية بشأن الاستثمار بهدف مواصلة تحرير أطر السياسات الخاصة بالاستثمار الاجنبي المباشر. (محمد الغزالي، 2004، صفحة 5)

إن المتتبع للتطور التاريخي للاستثمار الاجنبي المباشر يلاحظ تغير موازين القوى وعلى إثرها تتغير شروط و سبل تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر حسب القوى الاقليمية في كل مرحلة تاريخية.

المطلب الثاني: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

يتطلب الاستثمار عموما توفير بيئة استثمارية ملائمة لنجاحه، و يتوقف هذا النجاح على مجموعة من المحددات الرئيسية، وفي هذا العنصر سوف نتطرق إلى محددات الاستثمار الاجنبي المباشر لكن قبل ذلك سوف نتطرق إلى محددات الاستثمار بشكل عام.

و قبل ذلك، تجدر الإشارة أن الاستثمار الأجنبي المباشر كغيره من الظواهر الاقتصادية، فقد تأثر بالأزمة الصحية لفيروس كورونا التي هزت العالم ككل ومست جميع القطاعات عبر مختلف أنحاء العالم.

و هناك العديد من العوامل التي شأنها أن تعمل على جذبه، فضلا عن السياسات الحكومية للدولة، ويمكن بشكل عام اعتبار ان المحددات الرئيسية للاستثمار في الدولة على انها: أسعار الفائدة، الأطر القانونية الملائمة، عدم الاستقرار الاقتصادي الكلي، وكذلك البنية الأساسية، الموارد الطبيعية، تكاليف الإنتاج، حجم السوق والاستقرار السياسي. (أحمد ماهز عز، 2018، صفحة 504)

وعموما، فإن العوامل المتواجدة داخل الدولة المضيفة تساعد بشكل إيجابي أو سلبي على تحسين أو التقليل من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. ويمكن أن ندرج أهم هذه العوامل من خلال الشكل الموالي:

شكل 1.1. محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

المصدر: (بيري، 2015-2016، صفحة 164)

فرغم تعدد العوامل المحددة لقرار الاستثمار الا انها تختلف في اهميتها باختلاف طبيعة المشروع الاستثماري وجنسية المستثمر، فاذا افترضنا جدلا بان هدف المستثمر هو الحصول على أعلى أرباح ممكنة من المشروع الاستثماري بالتالي نجد ان الارباح تعتمد بصفة اساسية على الإيرادات المتوقعة من المشروع والتكاليف المحتملة لإنشائه وتشغيله.

و لقد استخدم الاقتصاديون معايير مختلفة لقياس ربحية المشروعات، وتمثلت هذه المعايير فيما يعرف بالقيمة الحالية لصافي التدفقات النقدية ، ومعدل العائد الداخلي والكفاءة الحدية لرأس المال والكفاءة الحدية للاستثمار كل هذه المعايير تعكس مدى ربحية المشروع ، وهذه المعايير جميعها معايير اقتصادية بحته ، فهي جزء من عوامل اخرى تشكل ما يعرف بمناخ الاستثمار والذي يتمثل بمجمله الاوضاع والظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية التي تؤثر على حركة أرس المال ، كما يعرف بانه الاوضاع المكونة للمحيط الذي تتم فيه العملية الاستثمارية ، وتأثير تلك الاوضاع والظروف سلبا او ايجابا على فرص ونجاح المشروعات الاستثمارية ومن ثم حركة واتجاهات الاستثمارات، وتشمل الظروف والاوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية، كما تشمل الأوضاع القانونية والتنظيمات الإدارية. (موفق و خضير، 2010، صفحة 146)

بالإضافة إلى عدة عوامل أخرى التي من شأنها جذب الاستثمار الأجنبي المباشر هي: مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي (التضخم، الكتلة النقدية)، مؤشرات القطاع الخارجي (درجة الانفتاح، عجز ميزان المدفوعات)، مؤشرات الحرية الاقتصادية (مؤشر الحرية المالية والمصرفية، مؤشر حرية الاستثمار، ضعف الحوكمة، حرية حقوق الملكية). (اسماعيل، قاسم حسن، و زايدي، الاستثمار الاجنبي المباشر، 2022، صفحة 10)

المطلب الثالث: تطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر

إن التطرق لموضوع الاستثمار الأجنبي المباشر يستلزم من الباحث تتبع وتوضيح تطور حجم تدفقه في مختلف دول العالم لمعرفة تباين تطوره عبر مختلف أنحاء العالم كظاهرة اقتصادية تستحق الدراسة.

في هذا الجزء من البحث، سوف نتطرق لتطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في عدة مناطق، لكن قبل ذلك سوف نتطرق لتطور هذا التدفق في العالم بشكل عام.

- **تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عبر العالم**

بشكل عام، فإن المتتبع لحركة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عبر العالم اليوم يجد أنها لم تعد مقيدة من الناحية الجغرافية، فهي تتدفق مع وجود الفرص الجاذبة والمناخ المشجع على تدفقها، كما أن مرور الاستثمار الاجنبي المباشر عبر مراحل تاريخية كما ذكرنا سابقا، هذه المراحل مختلفة عبر ظروفها السياسية والاقتصادية بشكل أثر على حجمه وطبيعته وتوزيعه الجغرافي والقطاعي، حيث حدثت زيادة ضخمة في تدفقه خلال العشريتين الأخيرتين، (رحال، 2018-2019، صفحة 245) ، أي إلى غاية سنة 2019 أي السنة التي تسبق ظهور الأزمة الصحية العالمية المتمثلة في فيروس كورونا والتي أثرت على كل دول العالم ومست كل القطاعات.

ويتأثر حجم الاستثمارات المباشرة الأجنبية منها والمحلية بمدى توفر المناخ الملائم للاستثمار، فعدم توفير المناخ الملائم للاستثمار يؤثر سلبا على حجم هذه الاستثمارات، ويتطلب توفر هذا المناخ وجود مشاريع البنية التحتية ورفع مستوى الطلب الكلي في البلد المضيف. (الموسوي، 2005، صفحة 31)

وفي مختلف أنحاء العالم، لا يزال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر أحد اهم الأهداف والسياسات، ففي سنة 2019، اتخذت 54 دولة عبر العالم مالا يقل عن 107 تدبيرا يؤثر على الاستثمار الاجنبي المباشر، واستهدفت ثلاثة أرباع هذه التدابير مجالات التحرير والتعزيز و التسيير، واتخذ معظمها في البلدان النامية والاقتصاديات الناشئة في آسيا، وقد اتخذت هذه الخطوات في قطاعات التعدين والطاقة والتموين والنقل والاتصالات، وعمدت عدة بلدان إلى تبسيط الإجراءات الإدارية للمستثمرين وتوزيع نظام الحوافز الخاصة بالاستثمار. (الأونكتاد، 2020، صفحة 14)

ويعتبر فيروس كورونا من بين أحد اهم الأزمات التي أثرت على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر سنة 2020، وقد أدت عمليات الإغلاق في مختلف أنحاء العالم للتصدي لهذه الجائحة إلى إبطاء المشاريع الاستثمارية القائمة، ودفعت الشركات المتعددة الجنسيات إلى إعادة تقييم المشاريع الجديدة، وقد شهدت الاقتصاديات المتقدمة أشد الانخفاض حيث تراجع الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 58% ، ويرجع ذلك إلى إعادة هيكلة الشركات والتدفقات المالية داخل الشركات.

أما في الاقتصاديات النامية، فقد انخفض الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 8% أي بنسبة أقل انخفاضا، ويرجع ذلك إلى صمود التدفقات في آسيا، ونتيجة لذلك شكلت الاقتصاديات النامية ثلثي الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي بعد أن كانت تستأثر بأقل بقليل من النصف عام 2019. (الاونكتاد، 2021، صفحة 11)

ويمكن تمثيل تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عبر العالم من خلال الجدول التالي تم إعداده من خلال تقرير أعده صندوق النقد الدولي حول الاستثمار الأجنبي المباشر:

جدول 1.1.تطور تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر عبر العالم خلال الفترة(2000–2020)

الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنوات	2000	2005	2010	2015	2019	2020
حجم التدفق	1356.613	947.706	1396.203	2065.238	1530.228	998.891

المصدر: (اسماعيل و قاسم حسن، اتجاهات الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول العربية في أعقاب جائحة كوفيد 19، 2023، صفحة 3)

معطيات الجدول السابق يمكن تمثيلها من خلال الشكل التالي:

شكل 1.2. تطور تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر عبر العالم خلال الفترة(2000–2020)

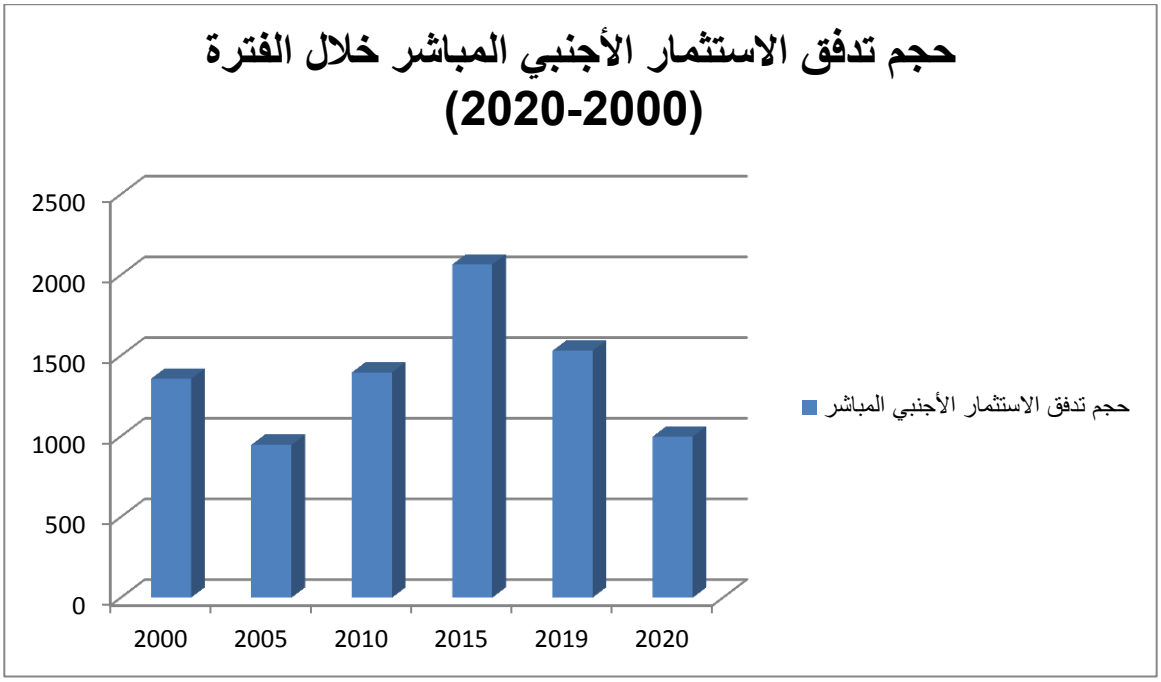

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول 1.1

من خلال الشكل نلاحظ ان حجم الاستثمار الاجنبي المباشر عبر العالم بلغ إلى أقصى قيمة له خلال سنة 2015 بقيمة 2065.238 مليون دولار أمريكي، ثم تناقص تدريجيا بداية من سنة 2019 أي السنة التي تسبق ظهور جائحة كورونا، ثم استمر هذا الانخفاض بشكل أكبر خلال سنة 2020.

وكما ذكرنا سابقا، فإن نسبة الانخفاض تختلف تدريجيا حسب كل دولة و منطقة، ويرجع سبب الانخفاض خاصة في سنة 2020 إلى أزمة كوفيد 19 التي هزت العالم ككل وما صاحبها من تطبيق إجراءات التباعد الاجتماعي والتخفيض من المشاريع الاستثمارية في هذه الفترة، وهو ما حدث بشكل عكسي في الدول الآسيوية التي ارتفعت فيها تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال فترة الجائحة.

- **تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا**

بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا فقد جلبت جائحة فيروس كورونا مجموعة إضافية من التحديات لاقتصادياتها، فقد كانت المنطقة تجاهد من أجل اجتذاب المزيد والأفضل من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، الذي كان معرقل بسبب ضعف مناخ الاستثمار والتوترات الجيوسياسية الإقليمية والتي يمكن أن تجلب أيضا فرصا جديدة للاستفادة من الاتجاهات العالمية، مثل إعادة التوطين وإعادة هيكلة سلاسل القيمة العالمية والإقليمية . كما سيعتمد مدى إمكانية تحقيق هذه الفرص على استمرار الإصلاحات الحالية الجارية وسن تدابير جديدة هادفة لسياق ما بعد فيروس كورونا وتعزيز التعاون الإقليمي .(ECD، 2020، صفحة 2)

وفي عام 2019، أي السنة التي تسبق ظهور فيروس كورونا، زاد الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي بنسبة 12 ٪ ليصل إلى 1426 مليار دولار أمريكي، لكنه كان لا يزال يعاني عندما ظهر فيروس كورونا، وبقي دون المستويات المسجلة بين عامي 2010 و 2018، وخلال نفس العام، بلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا 2.18 مليار دولار أمريكي، بزيادة 10 ٪ مقارنة بعام 2018 ، لكنها لا تزال أقل من نصف المستوى المسجل في عام 2008 والذي كان عام الذروة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة.

ويمكن تمثيل تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في اقتصادات مختارة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (2008-2019)، أي قبل الفترة التي تسبق ظهور فيروس كورونا من خلال الشكل التالي:

شكل .1.3: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (2008-2019)

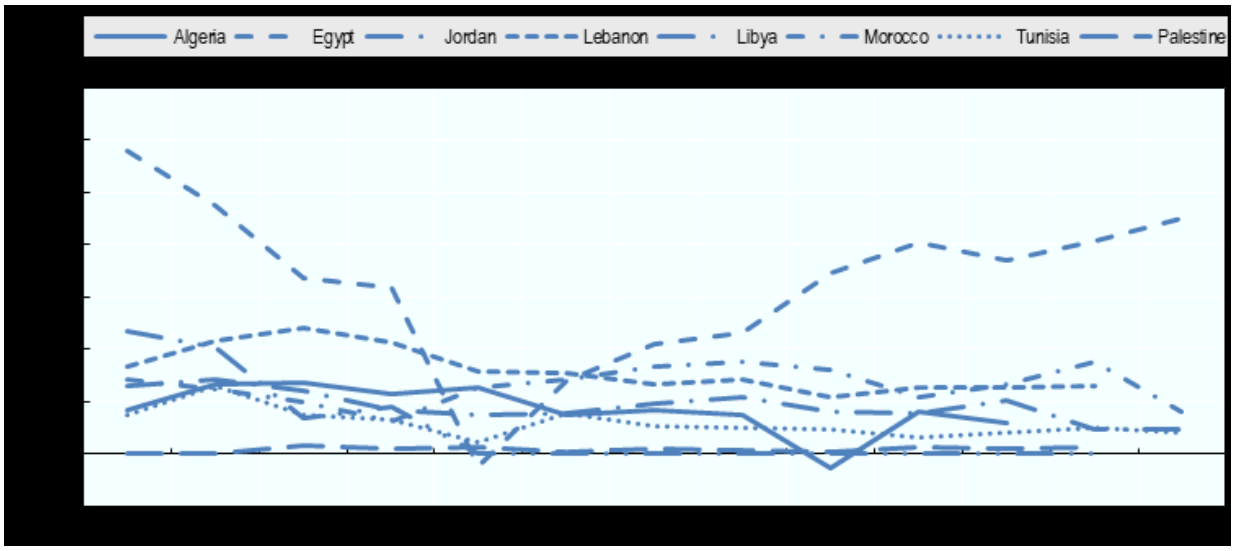

المصدر: (ECD، 2020، صفحة 6)

من خلال الشكل نلاحظ تباين تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر لكن أغلب هذه التدفقات تشترك في كونها قد بلغت ذروتها تقريبا خلال فترة الدراسة أي سنة 2008 ثم بدأت في الانخفاض لتعود إلى الارتفاع خلال سنة 2019، ويمكن ان يرجع ذلك إلى تحسين وتسهيل إجراءات تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة خلال هذه الفترة.

ومع مطلع سنة 2022 ، فقد ظل النشاط الاقتصادي العالمي يعاني من وطأة الكفاح العالمي ضد التضخم والحرب الروسية في أوكرانيا وتفشي فيروس كوفيد 19 مجددا في الصين، وهي العوامل التي تشكل عبئا على الاقتصاد سنة 2023.

و قد أثر ظهور فيروس كورونا تأثيرا فوريا على الاستثمار الأجنبي المباشر عالميا وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من خلال انخفاض الاستثمارات في الأسهم، حيث أوقف المستثمرون الاستثمارات الجديدة وعمليات الاندماج والاستحواذ . حيث تشير التقديرات الأولية إلى أن قيمة صفقات الاندماج والاستحواذ انخفضت بالفعل بنسبة 81 ٪ في الأشهر الأربعة الأولى من عام 2020(من 6.89 مليار دولار أمريكي إلى 2.26 مليار دولار أمريكي)مقارنة بالفترة نفسها من عام2019 وتمثل الاستثمارات في مجالات جديدة أكثر من 80 ٪ من إجمالي مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في معظم اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا المستوردة للنفط، بينما تتم عمليات الدمج والاستحواذ في معظمها في دول مجلس التعاون الخليجي. (ECD، 2020، صفحة 5)

وبرغم هذه الرياح غير المواتية، كان إجمالي الناتج المحلي الحقيقي قويا على نحو مثير للدهشة في الربع الثالث من عام 2022 في العديد من الاقتصادات، منها الولايات المتحدة ومنطقة اليورو واقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية الرئيسية .و كانت مصادر هذه المفاجآت محلية في كثير من الحالات :فالاستهلاك والاستثمار في القطاع الخاص كانا أقوى من المتوقع وسط أسواق عمل تتسم بنقص المعروض، كما كان الدعم من المالية العامة أكبر من المستوى المتوقع، وقد ازداد إنفاق الأسر المعيشية لتلبية الطلب المكبوت، ولا سيما على الخدمات، معتمدة بشكل جزئي على السحب من أرصدة مدخراتها مع إعادة فتح الاقتصادات، كما قد زادت استثمارات الأعمال لتلبية الطلب، ومن ناحية الإمدادات، ساهم تراجع حدة الاختناقات وانخفاض تكاليف الانتقال في تخفيف الضغوط على أسعار المدخلات وسمح بانتعاش قطاعات كانت من قبل تواجه قيودا، مثل قطاع السيارات واستطاعت أسواق الطاقة أن تتكيف بسرعة أكبر من المتوقعة مع صدمة غزو روسيا لأكرانيا (صندوق النقد الدولي، يناير 2023، صفحة 2).

- **تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية**

صرحت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات (ضمان)، ومقرها الكويت بأن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية خالفت التوقعات وارتفعت 2.5 في المئة، لتبلغ 40.5 مليار دولار عام 2020.

وصرحت المؤسسة، في بيان صحافي بخصوص إصدار التقرير السنوي لمناخ الاستثمار في الدول العربية، أن هذه الاستثمارات مثلت 6.1 في المئة من مجمل التدفقات الواردة إلى الدول النامية وأربعة في المئة من مجمل التدفقات العالمية البالغة نحو 999 مليار دولار خلال السنة نفسها، وأشارت إلى استمرار التركز الجغرافي للتدفقات الواردة للدول العربية، حيث استحوذت الدول الخمس الأولى على 95 في المئة من مجمل التدفقات.

وقد وجاءت الإمارات في المرتبة الأولى بمبلغ 19.9 مليار دولار، تلتها مصر بمبلغ 5.9 مليارات دولار، ثم السعودية 5.5 مليارات دولار، ثم سلطنة عمان 4.1 مليارات دولار، وأخيرا لبنان بمبلغ 3.1 مليارات دولار. (العربي الجديد، 2021)

و يمكن تمثيل تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول العربية خلال الفترة(2000-2020) من خلال الجدول الموالي:

جدول 1.2.تطور تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول العربية خلال الفترة(2000-2020)

السنوات	2000	2005	2010	2015	2019	2020
حجم التدفق	5.928	46.914	69.984	30.624	39.012	36.936

المصدر: (اسماعيل و قاسم حسن، اتجاهات الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول العربية في أعقاب جائحة كوفيد 19، 2023، صفحة 3)

معطيات هذا الجدول يمكن تمثيلها من خلال الشكل التالي:

شكل 1.4. تطور تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول العربية خلال الفترة(2000-2020)

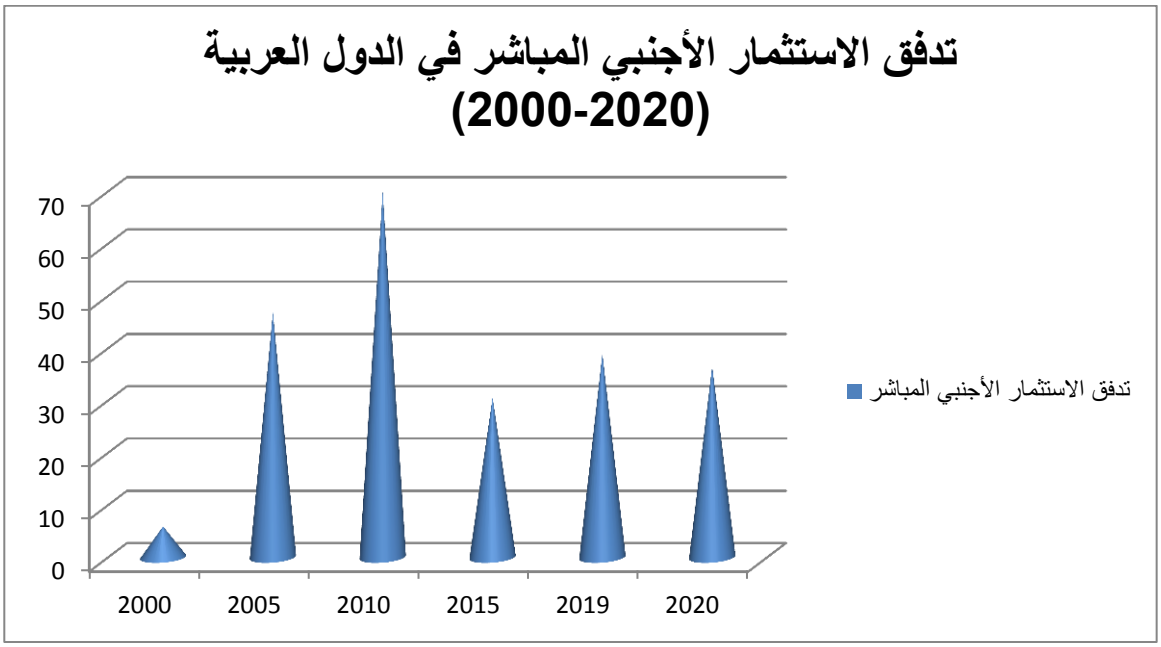

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول 1.2

من خلال الشكل السابق، نلاحظ أن حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بلغ أقصى قمة له سنة 2010 ثم انخفض ليعود إلى الارتفاع سنتي 2019 و 2020 وفقا لما تمت الإشارة إليه.

المبحث الثاني: المقاربة النظرية للاستثمار الأجنبي المباشر

إن البحث في النظريات المفسرة لأي ظاهرة اقتصادية تساعد في تحليل و الاستفادة من أي ظاهرة ومعالجة نقاط الضعف والقوة المتأتية منها، و تهدف أغلب النظريات الاقتصادية سواء إلى التفسير الفعلي للظاهرة أو معالجة الأزمات الاقتصادية التي تصاحب هذه الظاهرة الاقتصادية، حيث يعتبر وجود الأزمات الاقتصادية من بين السمات المتعارف عليها منذ القدم في العالم ويستمر وجودها إلى يومنا هذا.

وفي هذا السياق، فقد تزايد الاهتمام بموضوع الأزمات خلال العقود الأخيرة خاصة مع تزايد ظاهرة العولمة المالية والنمو الاقتصادي كأهم محرك للاقتصاد العالمي، فقد أسهمت ظاهرة العولمة من خلال آلياتها المختلفة في جعل العالم قرية واحدة من خلال التطور الهائل الذي عرفته تكنولوجيا الاعلام والاتصال وإجراء مختلف الصفقات والمعاملات التجارية وتسارع عمليات الابتكار المالي والتجديد في أساليب التحليل والتوجه نحو التحرر من القيود التشريعية والإجرائية. (العقون، السداسي الاول 2016، صفحة 25)

كما قد شهدت الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية توسعا في حجم الإنتاج الدولي من خلال الاستثمار المباشر مما شجع جهود الباحثين نحو تطوير نظرية علمية وعملية لتأصيل تلك الظاهرة.

وفي محاولة لشرح ظاهرة النشاط الاقتصادي عبر الحدود؛ فإن أدب الاقتصاد الدولي شهد تطورا ملحوظا خلال الحقب الماضية .ولكن تفسيرات الستينيات والسبعينات والثمانينيات أصبحت بحاجة إلى تطوير وذلك لكي تتماشى مع تلك التغيرات السياسية والاقتصادية الدولية والتي جعلت رأس المال الدولي أكثر حرية في الانتقال عبر الحدود، كما أن تطور بعض الأساليب والنظريات المتعلقة بتنظيم المنشأة والإنتاج الدولي يعتبر الأساس في توضيح الاستثمار الأجنبي المباشر والتي تساعد على فهم سلوك الشركات المتعددة الجنسيات. (علي فارس داود، 2010، الصفحات 34-35)

بناء على ما سبق، فالتوجه نحو جعل العالم قرية واحدة من خلال نقل التكنولوجيا و مواكبة التطور الهائل سهل من تنامي ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يصاحبه كظاهرة السمات السالفة الذكر، لكنه في المقابل لتوضيح هذا المفهوم في عالم الاقتصاد نعتمد على العديد من النظريات التي ساهمت وتساهم في تحليله وفهمه، وفي هذا المبحث سوف نحاول التطرق إلى أهم النظريات التي تتعلق بهذا المفهوم.

المطلب الأول: النظرية الكلاسيكية القائمة على أساس التبادل الدولي

إن بداية المدرسة الكلاسيكية يعود إلى زمن آدم سميث وما بعده، والتي يمكن ان نطلق عليها مرحلة الانطلاق مع البداية الفعلية للثورة الصناعية. (باور، 2019، صفحة 107)

و تعتبر المقاربة النظرية القائمة على أساس التبادل الدولي من التفسيرات الكلاسيكية لقيام التبادل الدولي بالخصوص انطلاقا من المدرسة الكلاسيكية تم نظرية هيكشر أولين إلى نظرية حركة رأس المال.

فبالرغم من أن الكثير من الدراسات في هذا الشأن تطرقت بشكل مختصر جدا و منها من لم تعر لها اهتماما، ربما لاعتقادها أنها لم تقدم الشيء الكثير في هذا الشأن، أو لأنها لم ترتق للمستوى الذي بلغته تفسيرات النظريات الحديثة. فالطروحات الكلاسيكية هي منطلق تفسير الاستثمار المباشر الأجنبي هذا من جهة و من جهة أخرى من أجل تتبع التطور الذي ميز التفسير النظري لهذا الأخير تبعا لتتبع مختلف النظريات المفسرة له.

في هذا الشأن إذن، سنبلور فحوى أبرز النظريات المشكلة للطرح الكلاسيكي، هي: (نظرية الميزة النسبية لدافيد ريكاردو، نظرية هيكشر – أولين، نظرية رأس المال، وأيضا نظرية أخطار التبادل). (فارس، 2004، صفحة 65)

- **نظرية معدل العائد: " نظرية الرأس مال"**

تقوم هذه النظرية على أساس أن الأسواق المالية في مختلف الدول غالبا ما تكون منعزلة عن بعضها البعض، وأيضا نظرا لأن أسواق رأس المال ليست بالقدر العالي من التطور في الكثير من الدول وخاصة المتخلفة منها، ومن ثم فهذه النظرية تفسر تدفق رأس المال على أنه استجابة لاختلاف سعر الفائدة من دولة لأخرى، فرأس المال سيتدفق إلى المناطق التي تحصل فيها على أعلى عائد وكان "أولين" (1933) أول من قدم شرحا لتحركات رأس المال الدولي، والذي أوضح أن أهم عنصر محرك لتصدير واستيراد رأس المال هو بالتأكيد راجع لاختلاف سعر الفائدة، فمع افتراض وجود سوق المنافسة الكاملة، فإن رأس المال سينتقل بحرية من سوق لآخر، حيث أن معدل العائد في سعر الفائدة يختلف بين الدول، فالنظرية التقليدية لتدفق رأس المال تؤكد أن هذا الاختلاف في أسعار الفائدة هو السبب الأول لحدوث هذا النوع من الاستثمار، وأرجع اختلاف سعر الفائدة إلى مسألة إتاحة أو وجود رأس المال أو إنتاجية رأس المال بين الدول.

لكن هذه النظرية كللت بالفشل الذريع وذلك لأسباب عديدة، أهمها أنها لم تميز بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الأجنبي غير المباشر، وهذا ما دفع الاقتصاديين للبحث عن أفكار جديدة يمكنها تحليل ظاهرة الاستثمار الأجنبي. (بيبي، 201-2015، صفحة 131)

- **نظرية هكشر وأولين**

إن العلاقات الاقتصادية بين الدول تختلف بين العلاقات الدولية بين أجزاء القطر الواحد مما يتطلب وجود أدوات تحليل مختلفة، وترتكز نظرية هكشر و أولين على الفرق في العوائد النسبية لعوامل الإنتاج وأسعار العوامل بين الأقطار كأهم سبب للتجارة، وتتنبأ هذه النظرية ان كل قطر سوف يصدر السلعة التي يستخدم في إنتاجها عاملا وفيرا أو رخيص نسبيا، كما تستورد السلعة التي تستخدم في إنتاجها عاملا أكثر ندرة وتكلفة نسبيا. (سلفاتور، أوت 1993، الصفحات 28-29)

وعليه، فإن أسعار عوامل الإنتاج ومحددات العرض والطلب تعتبر أهم محددات تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر بالنسبة للاستثمارات الاجنبية المباشرة التي تقدم سلع وخدمات استهلاكية.

- **نظرية أخطار التبادل**

تؤكد هذه النظرية على أن معدل التبادل هو السبب الرئيسي في قيام الاستثمار الأجنبي المباشر، وتفسير معدل التبادل على أنه العامل الأساسي في تفسير الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك باعتبار أن توقعات مجموع التبادلات تكون غير مؤكدة، حيث هناك مناطق نقدية مختلفة في العالم، وبالتالي فإن الشركات التي تقيم في مناطق تمتاز بالعملة القوية تستغل امكانياتها المالية للاستثمار في المناطق التي تمتاز بالعملة الضعيفة.

وعليه، فإن أي قرار استثمار في الخارج يأخذ بعين الاعتبار معدل التبادل أو معدل الصرف والأخطار المترتبة عليه، وقد اقتصرت هذه النظرية على تفسير الاستثمار الأجنبي المباشر بين المناطق النقدية المختلفة وعدم اهتمامها بتفسير حركة رؤوس الاموال داخل المنطقة الجغرافية أو النقدية الواحدة. (سي عفيف، 2015-2016، صفحة 53)

- **نظرية الميزة النسبية لدافيد ريكاردو David Ricardo :(1772 –1823)**

يركز اهتمامه في تحديد مفهوم القيمة, ويرى أن ما يحددها عنصران هما وقت العمل ووقت الحصول على رأس المال. أي أنه يفرق بين نوعين من العمل أحدهما هو وقت العمل الحي الذي يبذله حاليا المنتجون، و ثانيهما هو كمية العمل القديم الذي بذله المنتجون السابقون والمتمثل في وسائل الإنتاج التي يستعملها العمل الحاضر. فرأس المال عند ريكاردو هو مال اقتصادي يساهم في خلق القيمة ووسيلة للإنتاج، وهي وسيلة قديمة قدم الإنسان.

غير أن ريكاردو اكتشف أن العمل عنصر من عناصر رأس المال، وأن التراكم يتمثل في زيادة رأس المال الذي يعبر عنه بتشغيل عدد إضافي من العمال ويعتقد ريكاردو أن تراكم رأس المال يؤدي على زيادة التشغيل، ويترتب عن ذلك ارتفاع الأجور وارتفاع سعر الفائدة، وهذا ما يؤدي حتما إلى انخفاض الأرباح. (بابا، 2003-2004، صفحة 5)

كما أن اختلاف نصيب كل دولة في العالم من عوامل الإنتاج المختلف أدى إلى نقل الأيدي العاملة ورؤوس الأموال، كما قد تتوافر الأيدي العاملة لكن تكون هناك حاجة لنقل الماهرة منها ونقل رؤوس الأموال والاستفادة من الأراضي الخصبة مما يؤدي بدوره إلى وجود اختلاف في عوائد عوامل الإنتاج. (بجاوي، 1980، صفحة 234)

المطلب الثاني: نظرية عدم كمال السوق

تقوم هذه النظرية على فرضية غياب المنافسة الكاملة في أسواق الدول النامية بالإضافة إلى نقص العرض من السلع فيها، كما أن الشركات الوطنية في الدول المضيفة لا تستطيع منافسة الشركات الأجنبية في مجالات الأنشطة الاقتصادية، أو الإنتاجية المختلفة أو حتى فيما يخص بمتطلبات ممارسة أي نشاط وظيفي آخر لمنظمات الأعمال أي أن توافر بعض القدرات أو جوانب القوى لدى الشركات المتعددة الجنسيات(توافر الموارد المالية، التكنولوجية، المبادرات الإدارية)...بالمقارنة بالشركات الوطنية في الدول المضيفة يعتبر أحد العوامل الرئيسية التي تدفع هذه الشركات نحو الاستثمارات الخارجية.

و بمعنى آخر فإن إيمان هذه الشركات بعدم قدرة الشركات الوطنية بالدول المضيفة على منافستها تكنولوجيا، أو ماليا، أو إداريا سيمثل أحد المحفزات الأساسية التي تكمن وراء قرار هذه الشركات الخاص بالاستثمار، أو بممارسة أي أنشطة إنتاجية، أو تسويقية في الدول النامية،.

كما يفترض هذا النموذج النظرة الشمولية لمجالات الاستثمار الأجنبي زيادة على أن التملك المطلق لمشروعات الاستثمار هي الشكل المفضل لاستغلال جوانب القوة لدى الشركات المتعددة الجنسيات (قريد، 2014-2015، صفحة 58).

ومن بين الانتقادات التي قدمت لهذه النظرية أنها تفترض إدراك ووعي الشركة متعددة الجنسيات بجميع فرص الاستثمار الأجنبي في الخارج و هذا غير واقعي من الناحية العلمية ، كما يمكن القول بأن مدى إمكانية أو واقعية نظرية عدم كمال السوق في تحقيق أهداف الشركات متعددة الجنسيات مشروط بمدى مرونة و تعدد الشروط و الإجراءات الجمركية و الضوابط التي تضعها حكومات الدول المضيفة النامية أو المتقدمة ومن ثم فإن قدرة الشركة على استغلال جوانب القوة فيها التي تميزها عن غيرها من الشركات الوطنية سوف تتأثر هي الأخرى نتيجة لنفس السبب. (قويدري، 2010-2011، صفحة 12)

المطلب الثالث: النظرية الحديثة

مما لا شك فيه، أن مفهوم أي نظرية حديثة يقصد به النظرية الحالية المواكبة للتغيرات الحالية، وفي المقابل فإن هذا المفهوم أي النظرية الحديثة يقصد به تكملة أو نقد لنظرية كلاسيكية أو تقليدية معينة سبقت ظهور هذه النظرية.

بشكل عام، ظهرت النظرية الحديثة في التجارة الدولية في الثلث الأول من القرن العشرين على يد الاقتصادي السويدي ايلي هيكشر وتلميذه أولين (النظرية الكلاسيكية)، ثم تطورت صياغتها بعد ذلك على أيدي كل من جو تفريد فون هايلر، وليندر وكرافيز وبوزنر.. محاولين من خلال نظرياتهم تفادي عيوب النظرية التقليدية في التجارة الدولية، مستندين في تحليلهم إلى اعتبارات أكثر واقعية ومنطقية. (حسن السيسي، 2013، صفحة 61)

فحسب رأي الاقتصادي الانجليزي مارشال، فإن قيمة السلعة المتبادلة دوليا كما تتحدد بالعرض والطلب تتأثر أيضا بدرجة مرونتها، فهو يقبل فكرة العرض والطلب التي أدلى بها ستيوارث ميل ويضيف إليها فكرة المرونة، وعلى عكس ما حاول التقليديون إثباته من أن عناصر الإنتاج ثابتة، قام مارشال بمحاولة إثبات أن عناصر الإنتاج مرنة العرض والطلب وأن مرونتها تؤثر على تحديد النقطة التي يتم عندها التبادل الدولي. (سمير محمد، 2006، صفحة 94)

وتتمثل أهمية استخدام نماذج التوازن العام في أنها تساعد على توضيح العلاقة بين نظرية التجارة الخارجية والشركات متعددة الجنسيات، من خلال استخدام محددات الاستثمار الأجنبي المباشر .استهدف الباحثان من خلال دراستهما ربط الاستثمار الأجنبي المباشر بنظرية التجارة الخارجية وليس بالنظرية الانتقائية (Eclectic Theory) أو ما يعرف بنموذج (OLI Paradigm) . (اسماعيل و جمال، 2017، صفحة 6)

وقد أشار نموذج هارود ودومار للنمو إلى أنه إذا بدأنا باقتصاد في حالة توازن عند التوظيف الكامل للقوى العاملة، و أردنا المحافظة على توازن الاقتصاد عاما بعد آخر، فإن الزيادة في الإنفاق الكلي الناتجة عن زيادة الاستثمار لا بد أن تكون كافية لاستقطاب الزيادة في الناتج المترتبة على زيادة الطاقة الإنتاجية بواسطة الاستثمار، وبذلك أصبح الاستثمار هو محور عملية النمو مما جعله ينال اهتماما كبيرا في عملية التخطيط من أجل الإسراع بمعدلات التنمية مع تحديد معدل الاستثمار المناسب لانطلاق التنمية. (بشير الطاهر، 1998، صفحة 56)

وتعتبر الدراسات الخاصة بكل من Helpman Markusen سنة 1984 من أوائل الأعمال التي حاولت دمج نظرية الشركات متعددة الجنسيات مع نظرية التجارة، حيث قام الباحثان باستخدام الشركات متعددة الجنسيات في النظريات الخاصة بنماذج التوازن العام في التجارة الخارجية .

و بالنسبة للاستثمار الاجنبي المباشر، فقد تم دمج نظرية التجارة الدولية مع نظرية الاستثمار الأجنبي المباشر فبداية، وفي العقود الأخيرة اتسع مفهوم نظرية التجارة الدولية ليشمل مفهوم التجارة القائم على التنظيم الصناعي لتشكل ما يسمى ما يسمى بنظرية التجارة الحديثة . ''New trade theory'' ، وقد أوضح سنة 1995 Markusenأن هذا المفهوم ساهم في زيادة إدراك مدى أهمية الاتجاه نحو التجارة بالأخذ في الاعتبار كل من عناصر العائدات المتزايدة أو الوفرة (Increasing Returns to Scale) ، والمنافسة غير الكاملة، وتنويع المنتج (Product Differentiation)، من خلال نماذج الميزة النسبية للتجارة الدولية.

إن النظرية الحديثة للاستثمار الاجنبي المباشر تعتبر أكثر صعوبة وتعقيدا عن النظرية الكلاسيكية للاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك لزيادة العوامل والمؤشرات التي يجب اخذها بعين الاعتبار .

هذا، وقد حظي الاستثمار الأجنبي المباشر بالكثير من التفسيرات النظرية، وقد اختلفت باختلاف المدارس التي تنتمي إليها وآراء ووجهات نظر أصحابها، و الجدير بالذكر انه من الصعوبة قبول مدخل نظري واحد لتحليل دوافع الاستثمارات الأجنبية، وهذا بسبب تعدد المتغيرات المؤثرة على قرار الشركات المتعددة الجنسيات بالاستثمار في دولة ما.

كما انه من المجدي للبلدان النامية الاستعانة اقتصاديا بالاستثمارات الأجنبية المباشرة مع وضع بعض الشروط و المحددات، فالاستثمار الأجنبي المباشر هو دالة مركبة في العديد من العوامل والمحددات المعقدة والمتشابكة والتي تعمل معا في منظومة واحدة ومتكاملة، ومن ثم فان تفاعلها يخلق أوضاعا معينة بمعطيات مختلفة والتي تترجم محصلتها كعوامل جاذبة أو طاردة للاستثمار الأجنبي. كما تعين على الدول المضيفة أن لا تتعامل مع الاستثمار الأجنبي المباشر بنفس صيغة التعامل مع الاستثمار الوطني، ذلك أن المستثمر الأجنبي سوف لن يسعى لتحقيق أهداف الدول المضيفة على حساب أهدافه التي كانت وراء تدويل نشاطه. (بن منصور، 2014، صفحة 123)

بالإضافة إلى النظريات سالفة الذكر، توجد العديد من النظريات المفسرة للاستثمار الاجنبي المباشر منها: (النظرية الماركسية، نظرية الميزة الاحتكارية، نظرية دورة حياة المنتج، نظرية الانتقائية لجون دينيج، نظرية المدرسة اليابانية.

المبحث الثالث: الشركات المتعددة الجنسيات: مفاهيم توضيحية

لا يمكن الحديث عن موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر دون التطرق لمفهوم الشركات المتعددة الجنسيات، فهي تعتبر المحرك الرئيسي للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة من خلال مساهمتها في نقل التكنولوجيا و الخبرات وتوفير الأرباح ..وغيرها من النقاط التي سنتطرق إليها في هذا الجزء من بحثنا.

المطلب الأول: الشركات المتعددة الجنسيات: التعريف و النشأة

في هذا العنصر من البحث سوف نتطرق إلى أهم التعريفات المتعلقة بالشركات المتعددة الجنسيات بالإضافة إلى النشأة التاريخية لها وبوادر ظهورها.

الفرع الأول: تعريف الشركات المتعددة الجنسيات

تعتبر الشركات المتعددة الجنسيات احد أهم أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر، وترجع تسميتها إلى الشركات المتعددة الجنسيات (المانتيناشونال) لوجود فروع لها في عدة دول ومن ثم تحصل على جنسية الدولة التي تقيم فيها وتصبح بذلك متعددة الجنسيات، ولهذه الشركات طابع احتكاري واستغلالي والسيطرة على سلعة او خدمة في السوق مما يترتب عليه التحكم في أثمان السلع والخدمات، وعملية الاحتكار لا تقتصر فقط على الأسواق العالمية فحسب بل يمتد هذا الاحتكار للسوق المحلية.

وقد نمت هذه الشركات نموا يفوق نمو اقتصاديات البلدان الرأسمالية نفسها، فالشركات المتعددة الجنسيات MULTI National هي شركات تقود أنشطة تتجاوز الحدود القومية، وقد تنامى دورها فأصبحت تسمى بالشركات المتعددة القوميات، وهي ليست متعددة الجنسيات إذ ان لها جنسية واحدة هي جنسية الوطن الأم إلا أنها كالشركات المتعددة الجنسيات تعمل على نطاق عالمي في تحول الرأسمالية العالمية من الرأسمالية القومية إلى الرأسمالية ما وراء الحدود القومية في زمن العولمة. (عجيل و الشكرجي، 2015، صفحة 15)

و يرجع ظهور مصطلح الشركات المتعددة الجنسيات الى الاقتصادي ليلينتال ديفيد D.E LILIENTHAL، ففي عام 1960 عندما قدم بحثه معهد كاترنجي للتكنولوجيا تحت عنوان الشركة المساهمة المتعددة الجنسيات، وفيما بعد روبير فرنوا ROBERTVERNOIS في عام 1973، فمصطلح الشركة المتعددة الجنسية هو مصطلح مبهم يفترض ان هذه الشركات لها عدة جنسيات ((كما ذكرنا سابقا) وهذا خطأ فرغم توسعها وامتدادها العالمي فإن الشركة الأم تحتفظ عموما بجنسية البلد الأصلي ونادرا ما تكون مزيجا من الجنسيات.

يعرفها الاقتصادي فرنون بأنها شركة تسيطر على تجمع كبير للمؤسسات والفروع في قوميات عديدة، إلا أن تجمعها تجعلها كما لو أن لها مدخلا لمصب مشترك من الموارد المالية والبشرية والذي يبدو حساسا لعناصر استراتيجية مشتركة، فهي تلك المنظمة التي يزيد رقم أعمالها أو مبيعاتها السنوية عن 100 مليون$ ، والتي تمتلك تسهيلات أو فروعا إنتاجية في ست دول أجنبية أو أكثر « . (الجوزي و حماني، 2015، الصفحات 86-87)

وقد رأت لجنة العشرين التي شكلتها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية في تقريرها الخاص المتعلق بنشاط هذه الشركات أن يتم استخدام كلمة (TRANSNATIONAL) بدلا من (MALTINATIONAL) وكلمة (CORPORATION) بدلا من كلمة (ENTREPRISE). (عبد العزيز ، جاسم، و الطحان، 2010، صفحة 116)

وفي سنة 1914، أقرت الامم المتحدة تسمية هذه الشركات المعروفة بالمتعددة الجنسيات باسم (الشركات عابرة القوميات)، وقد أنشأت مركزا بهذا الاسم يتبع المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الامم المتحدة التي أنشأت سنة 1992 مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية لدراسة نشاط هذه الشركات المتعددة الجنسيات. (عبد العزيز ، جاسم، و الطحان، 2010، صفحة 118)

يتضح مما سبق ان مفهوم الشركات المتعددة الجنسيات يحتل أهمية كبيرة ليس من قبل الباحثين والمفكرين فقط، بل أيضا اهتمام العديد من المنظمات الدولية وذلك لدوره الكبير في تحقيق التنمية الدولية و نقل التكنولوجيا، بالإضافة إلى أنه يمس العلاقات الاقتصادية بين الدول او الأقاليم.

و في ذات الإطار، تعرفها منظمة التجارة والتنمية الاقتصادية OCDE في مدونة المبادئ التوجيهية الصادرة عنها والتي اعتمدت تعريفا اقتصاديا لها بحيث اعتبرت الشركات المتعددة الجنسيات على أنها:

هي كيان يتضمن في العادة شركات وكيانات ذات رأس مال عام أو خاص أو مختلط، تم تأسيها في بلدان مختلفة ومرتبطة ببعضها البعض بحيث تستطيع الشركة الام أن تباشر تأثيرا قويا على نشاطات الآخرين ولا سيما المشاركة في المعرفة والموارد مع الآخرين، وتتنوع درجة الاستقلال الذاتي لكل كيان في هذه العلاقة تنوعا كبيرا من شركة متعددة الجنسيات إلى أخرى معتمدا على طبيعة العلاقات بين الكيانات ومجالات النشاط المعني.

وتعمل هذه الشركات طبقا للخيارات والقرارات التي تتيح وضع سياسات متلاحمة واستراتيجية مشتركة مع مراكز اتخاذ القرارات، وهو النظام الذي ترتبط فيه الكيانات مع بعضها البعض عن طريق الملكية أو غيرها بصورة تجعل مكان واحد منها أو أكثر يمارس نفوذا كبيرا على أنشطة الكيانات الأخرى. (بن عنتر، 2006، صفحة 9)

الفرع الثاني: الإطار التاريخي لتطور الشركات المتعددة الجنسيات

من وجهة نظر تاريخية، يشير باركر Parker إلى أن جذور الشركات المتعددة الجنسيات تمتد إلى القرن الرابع عشر، حيث كانت الشركات الهولندية والانجليزية والفرنسية المتعددة الجنسيات تسعى إلى الحصول على الموارد الطبيعية التي لا تتوفر في بلدانها.

غير أن الأشكال الحديثة للشركات المتعددة الجنسيات يمكن أن يعود تاريخها إلى القرن التاسع عشر وعلى وجه التحديد في الفترة(1870-1914)، حيث كان المستثمرون الاوروبيون يقومون بتصدير السلع والخدمات إلى جميع أنحاء العالم ولديهم استثمارات في مختلف البلدان. (حمودي، 2011-2012، صفحة 57)

ويمكن تمثيل تطور الشركات المتعددة الجنسيات عبر السنوات الماضية لغاية سنة 2022 وفق الشكل التالي:

شكل 1.5. تطور عدد الشركات المتعددة الجنسيات عبر العالم خلال الفترة (2012-2022)

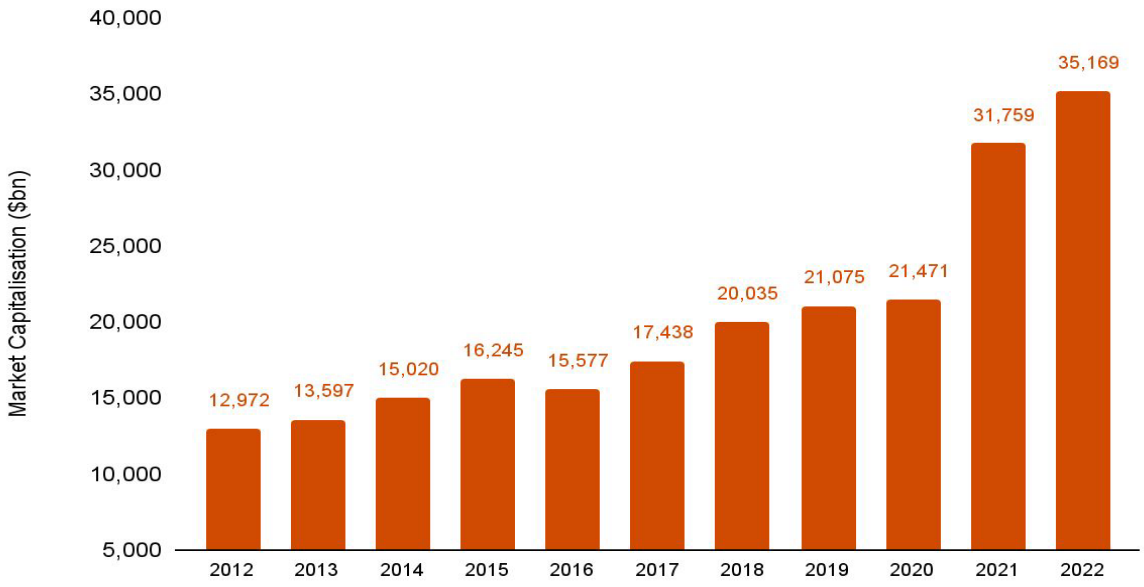

المصدر: (PWC، 2022، صفحة 10)

من خلال الشكل نلاحظ أن تطور عدد الشركات المتعددة الجنسيات في تطور مستمر بداية من سنة 2012، وبلغت أقل قيمة لها في سنة 2013، ثم استمرت في التزايد و بلغت أعلى قيمة لها سنتي 2021 و 2022 وخاصة سنة 2022، ويمكن تفسير ذلك إلى تزايدها بعد جائحة كوفيد 19 حيث شهدت هذه الشركات تناميا متسارعا بعد زوال اجراءات الحجر الصحي ورفع القيود لتعود هذه الشركات لممارسة نشاطها عبر العالم وبشكل أقوى مما قبل.

ويرجع الخبراء والمتخصصون بداية ظهور الشركات إلى بداية الحقبات الاستعمارية التي تعاقبت على خلفية الاكتشافات الجغرافية وتعود ظاهرة التدويل من حيث جذورها الأولى إلى بداية نشأة الرأسمالية التجارية، فقد تطورت هذه الظاهرة في فترة ما قبل الحرب العالمية الأولى حيث توسعت عدة شركات خارج بدلاها الأم مثل الشركة الأمريكية لصناعة ماكينات الخياطة (***Singer***) والتي أقامت أول مصنع لها في بريطانيا في عام(1867)، وتبعها بعد ذلك العديد من الشركات مثل شركة **جنرال موتورز** و**فورد** و**جنرال لكتريك** (***General Electric***)، ويلاحظ أن الخمسين عاما التي سبقت الحرب العالمية الأولى شهدت انتعاشا كبيرا للتجارة العالمية، ولكن لم تنمو الشركات المتعددة الجنسية إلا نموا محدودا، وذلك لعدم قدرتها على بلوغ درجة معينة من التركيز الذي يمكنها من دخول الأسواق الخارجية والانتشار فيها.

وبعد الحرب العالمية الثانية بدأت موجهة هائلة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة وزاد دور الشركات متعددة الجنسيات في مجال الإنتاج العالمي، ولقد ساعدها في ذلك التقدم التكنولوجي الهائل.

أما في فترة الستينات والسبعينات فقد عرفت الشركات متعددة الجنسيات انطلاقة ديناميكية بظهور شركات أوربية ويابانية عملت على توزيع أنشطتها (الإنتاج، التسويق، التجميع) في مختلف مناطق العالم، كما تنامى نشاط الشركات متعددة الجنسيات في هذه الفترة في مجال التمويل(بنوك متعددة الجنسية).

و من العوامل الموضوعية التي ساعدت على نمو الشركات متعددة الجنسيات، ظهور بوادر زوال الحماية الجمركية بين الدول الأوروبية، وهذا بعد التوقيع على اتفاقية تأسيس السوق الأوروبية المشتركة والتي عرفت لاحقا باتفاقية روما في عام 1958، كما يعد إبرام الاتفاقية العامة للرسوم الجمركية والتجارة(***GATT***) منعطفا حاسما في تطور هذه الشركات، حيث بموجب هذه الاتفاقية تم وضع الأسس والمبادئ العامة لتنظيم التبادل التجاري الدولي، فأزاحت بذلك واحدة من أهم العوائق التي تعترض سبيل الشركات متعددة الجنسيات وتحد من حركتها. (طلحي، 2022/2021، الصفحات 155-156)

وفي مرحلة ما بعد الثمانينات، دخل العالم مرحلة جديدة عرفت باسم العولمة، والتي امتازت بتعميق تدويل النشاط الاقتصادي، وتوحيد وتجانس الاقتصاد العالمي، فازدادت التبعية الاقتصادية و التبادلات عبر الحدود للسلع، الخدمات و رؤوس الأموال، ، فبين 1986 و 1996 ارتفع حجم المبادلات الدولية للسلع والخدمات بنسبة سنوية متوسطة تقدر ب6.2% بوتيرة أعلى بمرتين من نمو المنتوج العالمي (PIB) و الذي يتنامى في نفس الفترة بمعدل 3.2 %.وقد كانت لهذه الظاهرة انعكاسات كبيرة على الشركات المتعددة الجنسيات وذلك من خلال عولمة العرض والطلب (جعدي، نمر، و بركة، 2014، صفحة 15).

ومنذ التسعينات إلى غاية العشرية الأولى للألفية الجديدة اتسع مجال نشاط الشركات المتعددة الجنسية التي أصبحت وكأنها تعمل في قرية صغيرة، وذلك في إطار العولمة التي كانت مدفوعة بازدياد وتنوع المبادلات العابرة للحدود من سلع وخدمات ورؤوس الأموال إلى جانب التطور التكنولوجي المتسارع، كما برزت عدة شركات عملاقة تابعة للبلدان النامية كالصين والهند والبرازيل والتي صنفت ضمن أكبر الشركات عالميا. (الجوزي و حماني، 2015، صفحة 86)

ويمكن تفسير ذلك أن المستثمر الاجنبي يسعى دوما من خلال الشركات المتعددة الجنسيات إلى الاستثمار خارج منطقته الجغرافية أو النقدية التي تضمن له تحقيق مكاسب أفضل من استثماره في بيئته الاقتصادية من خلال الاستفادة من هيمنة هذه الشركات.

و من خلال التطور التاريخي لظهور الشركات المتعددة الجنسيات نلاحظ أنها بحاجة إلى مزيد من الحرية الاقتصادية من أجل زيادة انتشارها وتوسيع نشاطها عبر العالم.

المطلب الثاني: دوافع ظهور الشركات متعددة الجنسيات

إن قيام أي شركة في أي بلد من بلدان العالم سواء داخل اقليمها او في اقليم دولة مضيفة في شكل شركة متعددة الجنسيات يهدف إلى تحقيق أهداف معينة و يكون ذلك من خلال دوافع معينة نوجزها على سبيل الاختيار لا الحصر في الدوافع التالية:

-الحصول على المنتجات الأولية

لقد عملت الشركات المتعددة الجنسيات منذ نهاية الخمسينات وبداية الستينات بالاستحواذ على المواد الأولية السطحية والباطنية، حيث عرف هذا القطاع تركيزا متسارعا، أدى إلى القضاء على الشركات الصغيرة والمتوسطة في . التجارة الدولية لصالح الشركات المتعددة الجنسيات

- **عوائق التجارة الدولية**

تعتبر تكاليف النقل والاختلافات في الفوارق النقدية من العوامل الدافعة للشركات على استبدال عملية التصدير بالإنتاج في الموقع، وهذا ما يجعلها تبحث عن إنشاء فروع في بلدان أخرى حتى تقلل من العوائق المذكورة.

- النظرية الدولية لدورة حياة المنتج

تفسر نظرية تعدد الجنسيات على أساس التميز التكنولوجي، والتي جاء بها VERNON حيث اعتمد في ذلك على دورة حياة المنتج، والتي صنفها على النحو التالي : المنتج الجديد، المنتج الناضج، المنتج النمطي، وعادة تكون متمركزة في البلدان المتقدمة، ولكن مع مرور الزمن تؤدي دورة حياة المنتج إلى انتشار السلع الجديدة، وبالتالي يكتسب المنتج صفة تعدد الجنسيات. (جعدي، نمر، و بركة، 2014، صفحة 18)

ويمكن إيجاز أثر هذه الشركات على الاقتصاد الدولي بإضعاف سيادة الدول المتصلة وتقليص دورها الاقتصادي والاجتماعي ، ومن هنا تبدو أهمية تأسيس نظام اقتصادي عالمي جديد عن طريق إيجاد تعاون إقليمي بين الدول وإعادة هيكلية صندوق النقد الدولي وضرورة إصلاح نظام التجارة العالمي وتعزيز التعاون الصادق بين دول الجنوب ودول الشمال وبمراقبة مناسبة على تحرك رؤوس الأموال الخاصة وتشجيع تعاون عالمي في العلوم ونقل التكنولوجيا إلى الدول النامية. (الكردي، 2010)

إن موضوع الشركات المتعددة الجنسيات يحتل أهمية كبرى على الصعيد الدولي، كما أن تعريفها باختلاف رأي الباحثين والمفكرين يخضع أيضا لآراء المنظمات الدولية التي تولي لها اهتماما بالغا، و في المقابل فهي تمارس نشاطها خارج الأطر الجغرافية للدولة الأم مما يجعلها تخضع لمجموعة من القيود القانونية والجمركية والتنظيمية بشكل عام مما من شأنه ان يجعلها تمارس نشاطها من خلال شبكة معقدة من اللوائح والتنظيمات، لكنها في المقابل تحظى بمجموعة من الامتيازات التي تمكنها من تحقيق أهدافها.

المطلب الثالث: استراتيجية الشركات متعددة الجنسيات في توجيه الاستثمار الأجنبي المباشر

تختلف استراتيجية الشركات متعددة الجنسيات في تحديد مناطق الاستثمار حسب أهدافها الاستراتيجية ووضعية المنافسة في السوق وخصائص البلد المضيف للاستثمار، وفي هذا الإطار يمكن التمييز بين ثلاث استراتيجيات أساسية هي :

-استراتيجية النفاذ للموارد الطبيعية؛

-الاستراتيجية الأفقية (استراتيجية السوق)؛

-الاستراتيجية العمودية (استراتيجية تدنية التكاليف)

وتنطبق الاستراتيجية الأفقية أو السوقية على قرارات المستثمر الأجنبي التي تهدف إلى الإنتاج للسوق المحلي في البلد المضيف، و تعتبر هذه الاستراتيجية الأكثر تماشيا مع طبيعة الاستثمار الأجنبي في شكله الحالي او لمتمركز فيما بين الدول الأكثر تصنيعا (استراتيجية التوسع شمال -شمال)وعلى العكس من ذلك فإن استراتيجية تدنية التكاليف أو الاستراتيجية العمودية تعبر عن حركة الاستثمار الأجنبي المباشر من البلدان المصنعة إلى البلدان النامية(استراتيجية التوسع شمال-جنوب)وذلك في ظل عدم تساوي مستويات التقدم بين البلد المستثمر والبلد المضيف، كما أن سعي الشركات متعددة الجنسيات إلى الوصول إلي تحقيق بعض المزايا النسبية يدفعها إلى البحث عن أقصر الطرق للوصول إلى الموارد، خاصة بالنسبة للاستثمار في القطاع الأولي(استراتيجية النفاذ.) (بن سمينة، 2012-2013، صفحة 13)

إن الاستثمار الأجنبي ممثلا في الشركات العالمية المتعددة الجنسيات والدول النامية المضيفة، تربطهما علاقة المصلحة المشتركة؛ فكلا منهما يعتمد أو يستفيد من الآخر لتحقيق مجموعة من الأهداف المحددة، غير أن حجم وعدد ونوع العوائد التي يتحصل عليها كل طرف تتوقف إلى حد كبير على سياسات و استراتيجيات وممارسات الطرف الآخر بشأن الاستثمار، كما أن قيام هذه الاستثمارات في الدول النامية، وحتى المتقدمة يؤدي أيضا إلى تحقيق وفورات اقتصادية للعمال، والتي تتمثل أساسا في ارتفاع أجورهم الحقيقية وزيادة قدراتهم الإنتاجية، وتحسين المستوى المعيشي. (يحياوي، 2015، الصفحات 93-94)

إن تعاظم أعداد وأحجام الشركات المتعددة الجنسيات صاحبه زيادة هائلة في حجم الحركة الدولية لرؤوس الأموال بمختلف أحجامها، فحسب إحصائيات الأونكتاد انتقل عدد الشركات المتعددة الجنسيات (37000) سنة 1992 ،ليبلغ عددها 65000 سنة 2002 ، كما أكدت الدراسات الميدانية المتعلقة بظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر أن ما يزيد عن 85 %من حجم هذه الاستثمارات لسنة 1998 قد تم ممارستها من قبل الشركات المتعددة الجنسيات، في حين تم تنفيذ وممارسة النسبة المتبقية من حجم هذه الاستثمارات في إطار اتفاقيات وتعاقدات بين الدول عن طريق مؤسساتها. (عيشاوي، 2017-2018، الصفحات 28-29)

إن مفهوم الشركات المتعددة الجنسيات أصبحا مرادفا لمفهوم الاستثمار الاجنبي المباشر فهذه الشركات هي تحقيق لأهداف المستثمر الأجنبي في صيغة قانونية معنوية داخل الدولة المضيفة.

خاتمة:

من خلال هذا الفصل توصلنا إلى مجموعة من النقاط يمكن أن نوردها فيما يلي:

- الاستثمار الأجنبي المباشر موضوع ذو أهمية كبيرة من طرف العديد من الباحثين و المفكرين ولا يوجد اتفاق على تقديم تعريف موحد له، وذلك لاختلاف زاوية نظر واهتمام كل باحث وطبيعة تخصصه ومعالجته لهذا المفهوم.
- توجد العديد من النظريات التي فسرت مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر بداية من النظرية التقليدية أو الكلاسيكية إلى النظرية الحديثة، و تعالج كل نظرية الجوانب المتعلقة بالاستثمار الاجنبي المباشر، وتحاول تصحيح الانتقادات الموجهة إلى النظرية التي تسبقها.
- مفهوم الشركات المتعددة الجنسيات يحظى بالاهتمام المتزايد من طرف العديد من المفكرين والباحثين و أيضا المنظمات الدولية، وذلك لأهميته وحساسيته على المستوى الدولي لأنه يمس العلاقة بين مختلف الدول والأقطار عبر العالم.

الفصل الثاني :

الإطـــــار النظري و المفاهيمي

للـــــمناطق الحرة

تمهيد

إن موضوع المناطق الحرة له من الاهمية على صعيد الاقتصاد الدولي ما جعلنا نختاره كموضوع للدراسة، ودراسته ضرورة لما يقتضيه بحثنا باعتباره أحد متغيري البحث، و عليه، سوف نحاول في هذا الفصل التطرق إلى أغلب ما يتعلق بهذا المفهوم من خلال تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، وتتمثل المباحث الثلاثة لهذا الفصل في:

- المبحث الأول: المفهوم والتأصيل التاريخي للمناطق الحرة.
- المبحث الثاني: تقسيمات المناطق الحرة.
- المبحث الثالث: المناطق الحرة و ميكانيزمات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

المبحث الأول: المفهوم والتأصيل التاريخي للمناطق الحرة

المطلب الأول: المناطق الحرة: المفهوم والنشأة

إن من العناصر الأساسية التي تساعد في توضيح أي مفهوم اقتصادي هو معرفة الجذور التاريخية لهذا المصطلح وبوادر ظهوره، بالإضافة إلى توضيح مفهومه والتطرق إلى بعض التعريفات التي تساعد القارئ في فهمه على اختلاف آراء الباحثين واختصاصاهم توجهاتهم وزاوية نظر كل منهم في كيفية تناول هذا المفهوم، وعليه سوف نتطرق في هذا العنصر إلى تعريف المناطق الحرة و النشأة التاريخية لها من خلال تقسيم هذا المطلب إلى عنصرين كالتالي:

الفرع الأول: المناطق الحرة: تعاريف توضيحية

مثل أغلب المصطلحات الاقتصادية، فإن المناطق الحرة قدمت لها عدة تعاريف من قبل الهيئات الدولية والإقليمية والمختصين وكذا التشريعات الوطنية، فاللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب أسيا تعتبر المناطق الحرة بأنها مناطق معزولة تقع ضمن ميناء بحري أو مطار جوي أو على مقربة منه تستفيد من الإعفاءات الجمركية، وبذلك فهي تقع خارج النطاق الجمركي للدولة، مما يجعلها تستخدم في تخزين البضائع العابرة (transit) أو توزيعها، وتستفيد من تأخر دفع رسوم الاستيراد أو تجنب دفع الضرائب غير المباشرة على الأنواع المختلفة من الأنشطة التي تتم فيها . (فقير، 25-26 ماي 2016، صفحة 52)

كما تعرف المناطق الحرة أيضا بأنها« جزء من أرض الدولة معزول بأسوار ويخضع إلى قوانين خاصة في ظل السيادة الكاملة للدولة« ، ولهذه المناطق فوائد تستفيد منها الدول نفسها والمستثمرون المحليون والأجانب، فبوجود هذه المناطق يستفيد المستثمر من الإعفاءات الجمركية والضريبية الممنوحة في هذه المناطق وإمكانية تسويق الإنتاج في أسواق الدول المجاورة. (غريب ، 2012، صفحة 103)

بالإضافة إلى هذه التعريفات، هناك تعريف آخر للمناطق الحرة يعرفها على انها: هي مساحة معزولة مخصصة ومسيطر عليها تدار كخدمة عامة مجاورة لميناء الدخول مزودة بخدمات النقل، التفريغ، الفرز والمناولة والتصنيع وعرض السلع وإعادة الشحن المائي والبري والجوي، أي سلعة أجنبية أو محلية يمكن إدخالها إلى المنطقة دون خضوعها للقوانين الجمركية أو دفع رسوم مستحقة. (خروف و توامرية، 28-29 أفريل 2017، صفحة 4)

من خلال التعاريف السابقة التي تم التطرق إليها، يمكن تعريف المناطق الحرة على أنها:

هي مناطق معزولة مسيطر عليها تقع داخل الحدود الجغرافية لبلد ما، تخضع لقوانين خاصة، وتتمتع بامتيازات جمركية وإعفاءات ضريبية باعتبارها تقع خارج النطاق الجغرافي للدولة المضيفة، وهي شكل من أشكال الاستثمار الاجنبي المباشر، وتساهم في تخزين البضائع العابرة (transit) ونقل التكنولوجيا المتطورة ونقل الخبرات المعرفية من المستثمر الأجنبي إلى الدولة المضيفة مقابل مزايا معينة يحصل عليها كلا الطرفين.

الفرع الثاني: الجذور التاريخية للمناطق الحرة

إذا كان مفهوم المنطقة الحرة قد ظهر حديثا اليوم، فان نظامها وجد منذ القدم، حيث أن أول منطقة حرة عرفت في التاريخ هي جزيرة ديلوس (DELOS) في بحر ايجا منذ ألفي سنة مضت بالإمبراطورية الرومانية، حيث كانت تطبق فكرة إعادة الشحن والتخزين و إعادة التصدير للبضائع العابرة لحدود الإمبراطورية، إضافة إلى تحرر تجارتها الدولية من القيود الإدارية أو التشريعية، و هذا بفضل حيازتها على موقع جغرافي ممتاز، فهي تربط تجاريا بين الشرق و الغرب، كما نجد أن دول حوض البحر المتوسط اعتمدت على النشاط التجاري مستخدمة نظام المناطق الحرة في العصور الوسطى، ومع ظهور المستعمرات قامت الدول الأوروبية بإنشاء مناطق صغيرة لها في المدن ذات الموانئ لتسهيل انتقال التجارة بينها و بين مستعمراتها و من الأمثلة على ذلك :

-منطقة جبل طارق و التي أنشأت عام_ 1704

-منطقة سنغافورة و أنشأت عام_ 1819

-منطقة هونغ كونغ و أنشأت عام1842

كما عرفت فرنسا منذ سنة 1938 نصوص تشريعية تسمح بإنشاء المناطق الحرة، لاسيما تجربة مارسيليا التي كانت ملتقى الطرق التجارية ما بين أوروبا الشمالية و حوض البحر الأبيض المتوسط، كما عرفت دول أوروبية أخرى هذه التجارب كايطاليا، النمسا و المجر.

و مع منتصف القرن 19 وبداية القرن 20 بدأت فكرة الموانئ الحرة تنمو بسرعة في أوربا، وبعد الحرب العالمية الثانية عندما أخذت التجارة الدولية في النمو مرة أخرى بخطى سريعة في المواقع الاستراتيجية الهامة على خطوط التجارة العالمية وكان الاستخدام الغالب للمناطق الحرة في هذا الوقت في شكل مراكز للتخزين و إعادة التصدير ، و لقد كانت المنطقة الحرة بشانون (Shannon)المتواجدة غرب ايرلندا هي أول منطقة حرة لتجهيز الصادرات و التي أنشأت عام1959 ، ثم تلتها في فترات متلاحقة إقامة مناطق حرة في بورتويكو عام1962 و في الهند عام 1965 و تايوان و الفلبين و الدومينك و المكسيك... الخ،

و في إطار هذا التزيد و الانتشار الهائل في عدد المناطق الحرة فقد بلغ عددها في العالم في الفترة الممتدة بين 1970 و 1998ما يزيد عن 176 منطقة حرة على اختلاف أنواعها و أنشطتها. (مزريق و عميش، 06 نوفمبر 2013، الصفحات 3-4)

وقد أدت التسهيلات والتحفيزات التي تم منحها للمناطق الحرة إلى ازدهار عمليات التبادل التجاري وزيادة اهتمام الدول والحكومات بأهمية هذه المناطق في الاقتصاد الوطني، وقد اعتبرت قرطاجة أو منطقة حرة واول ميناء حر في التاريخ، حيث تأسست هذا المدينة في القرن السابع قبل الميلاد وتطورت بشكل كبير كمركز تجاري مرموق. (مداحي و أوسرير، 2020، صفحة 176)

وقد تطورت أهمية وأنشطة المناطق الحرة وفقا للتطورات الاقتصادية والتجارة الد ولية نتيجة للتطور السريع لوسائل النقل والاتصالات ومتطلبات الصناعة، ومحاولات تخفيض التكاليف، وفتح الأسواق الخارجية للصادرات، وتم استحداث مناطق متخصصة كالمنطقة الحرة التكنولوجية المعروفة بمدينة » دبي للإنترنت « التي تعد أول منطقة حرة في العالم للأعمال الإلكترونية، وكذا المناطق الحرة الإعلامية كتلك المتواجدة في الأردن ومصر.

وذهبت بعض الآراء إلى أن نشأة أو تأسيس المناطق الحرة ليست فكرة غربية بل عربية، برزت للوجود منذ أكثر من 41 قرن في شبه الجزيرة العربية وبالتحديد في مكة المكرمة، حيث ترتب عن سياسة قريش في إدارة التجارة بمكة المكرمة إلى تحويلها بما يشبه المناطق الحرة في وقتنا الحاضر، عن طريق تدفق الأموال وعروض التجارة إلى مكة المكرمة مما ساعد أسر قريش التي امتهنت التجارة على تحصيل ثروات طائلة ودليل ذلك قوافلهم التي تضم أكثر من 4222بعير تحمل ما يزيد عن 12 ألف درهم وهو مبلغ يساوي الكثير في وقتنا الحاضر. (يحياوي، 25-26 ماي 2016، صفحة 90)

من خلال ما سبق، يمكن القول بأن فكرة ظهور المناطق الحرة هي قديمة قدم التاريخ ومست جميع مناطق ودول العالم العربية منها والغربية وتسعى جميع هذه الدول إلى توسيع قاعدة نشاطها وتنويع مصادر دخلها وتقوية اقتصادها من خلال استفادة كل طرف من الآخر.

المطلب الثاني: خصائص المناطق الحرة

تتميز المناطق الحرة على اختلاف أشكالها بعدة خصائص تميزها و هي تحتوي على عدة أنواع يمكن توضيحها من خلال العناصر التالية:

تتميز المناطق الحرة بمجموعة خصائص معينة نذكر منها :

- **نظام جبائي مرن** : خاصية أساسية للمناطق الحرة، فهي تمنح امتيازات في اطار اجراءات تحفيز الاستثمارات كوسيلة لجلب المتعاملين الأجانب لتجسيد مشاريع داخل المناطق الحرة ولمساهمتهم في تنويع اقتصاد الدولة المضيفة.
- **الشمولية والعالمية** : وهو تفتح المناطق الحرة على كل مجالات الاستثمار لكل المتعاملين دون اعتبار لجنسية رؤوس الأموال المستثمرة فيها.
- **المساواة** : وتعني خضوع كل المتعاملين الاقتصاديين الأجانب والمحليين لنفس المعاملة من طرف الدولة المضيفة، فالحوافز والضمانات الممنوحة يستفيد منها كل المتعاملين دون استثناء.
- **غياب المشاكل الادارية** : إن العمليات التي تتم على مستوى المناطق الحرة لا تخضع لعراقيل ادارية في التسيير، فالإجراءات الادارية في المنطقة الحرة تتم بصفة سريعة وبسيطة دون تعقيدات.
- **هياكل قاعدية متطورة** : تتميز المناطق الحرة بجودة عالية في هياكلها القاعدية، أراضي ممتلئة، محلات ومكاتب، منشآت، خدمات ...الخ.

- **اجراءات تحفيزية** : إن استقرار مؤسسة ما في المنطقة الحرة غالبا ما يكون مصحوبا بسلسلة من الاجراءات التحفيزية والتي تتعلق بإعفاء أو تأجيل من التعريفة الجمركية، اعانات لتطوير وتوظيف الموارد البشرية واعفاء من الرسوم على المبيعات وامتيازات أخرى كالخضوع لضريبة على الشركات بمعدل أقل من ذلك المطلوب في البلد المضيف.
- **تموقع تنافسي** : تفضل المؤسسات الانتاجية اللجوء إلى المناطق الحرة لأنها تستفيد من تكاليف منخفضة قد تتعلق باليد العاملة أو بالمواد الأولية. (فقير، 25-26 ماي 2016، الصفحات 54-55)

استنادا إلى هذه الخصائص، يمكن القول بأنه لكما زادت هذه الخصائص في البيئة الاستثمارية في الدول المضيفة، كلما أصبحت البيئة الاستثمارية لهذه الدولة المضيفة اكثر جذبا للاستثمار.

المطلب الثالث: أهداف المناطق الحرة ومقومات إنشائها

تهدف الدول إلى إنشاء مناطق حرة من اجل تحقيق عدة أهداف، وفي المقابل فإن إنشائها لهذه المناطق الحرة جاء بناء على عدة مقومات سوف نتطرق إليها في هذا العنصر من بحثنا:

الفرع الأول: أهداف المناطق الحرة

إن المناطق الحرة تلعب دورا هاما في الاقتصاد القومي، لكونها عبارة عن منطقة داخل الدولة تقع على منافذ الدولة البرية أو البحرية أو الجوية وتمثل أهمية كبيرة سواء للدولة أو للمستثمر ، لذلك كان ومازال من الأهداف الرئيسة التي تسعي الدولة لتحقيقها من وراء إقامة المناطق الحرة هي تحقيق ربح وعائد تجاري واقتصادي على مستوي الاقتصاد الوطني، ويقاس مدى نجاح أو فشل المنطقة الحرة في ضوء نتائج تحقيق هذه الأهداف.

ومع التطورات السريعة والمتلاحقة في كافة مجالات الإنتاج والاستهلاك والخدمات في العالم وفلسفة وظيفة الدول ونماذج التنمية تسعي الدول لتحقيق العديد من التطور والازدهار في المشروعات الاقتصادية، ومن ضمنها سعيها لتحقيق أهدافها من إنشاء المناطق الحرة. (عاشور السيد، 2020، صفحة 11)

وبصفة عامة ، تهدف الدولة من إقامة المناطق الحرة إلى التنمية الاقتصادية و يعتمد تحقيق هذه الأهداف على قدرة المناطق على جلب المؤسسات إليها على نوعية المؤسسات المستقطبة و طبيعة النشطة التي تمارسها و هذا بدوره يتوقف على الضمانات و التسهيلات و الحوافز التي تقدمها المناطق. (اوسرير، 2003، صفحة 42)

ويمكن تلخيص هذه الأهداف التي أنشئت من اجلها المناطق الحرة من طرف البلدان المضيفة عبر مختلف أنحاء العالم و إدراج أهداف أخرى في الشكل الموالي:

شكل 2.1 : أهداف إنشاء المناطق الحرة

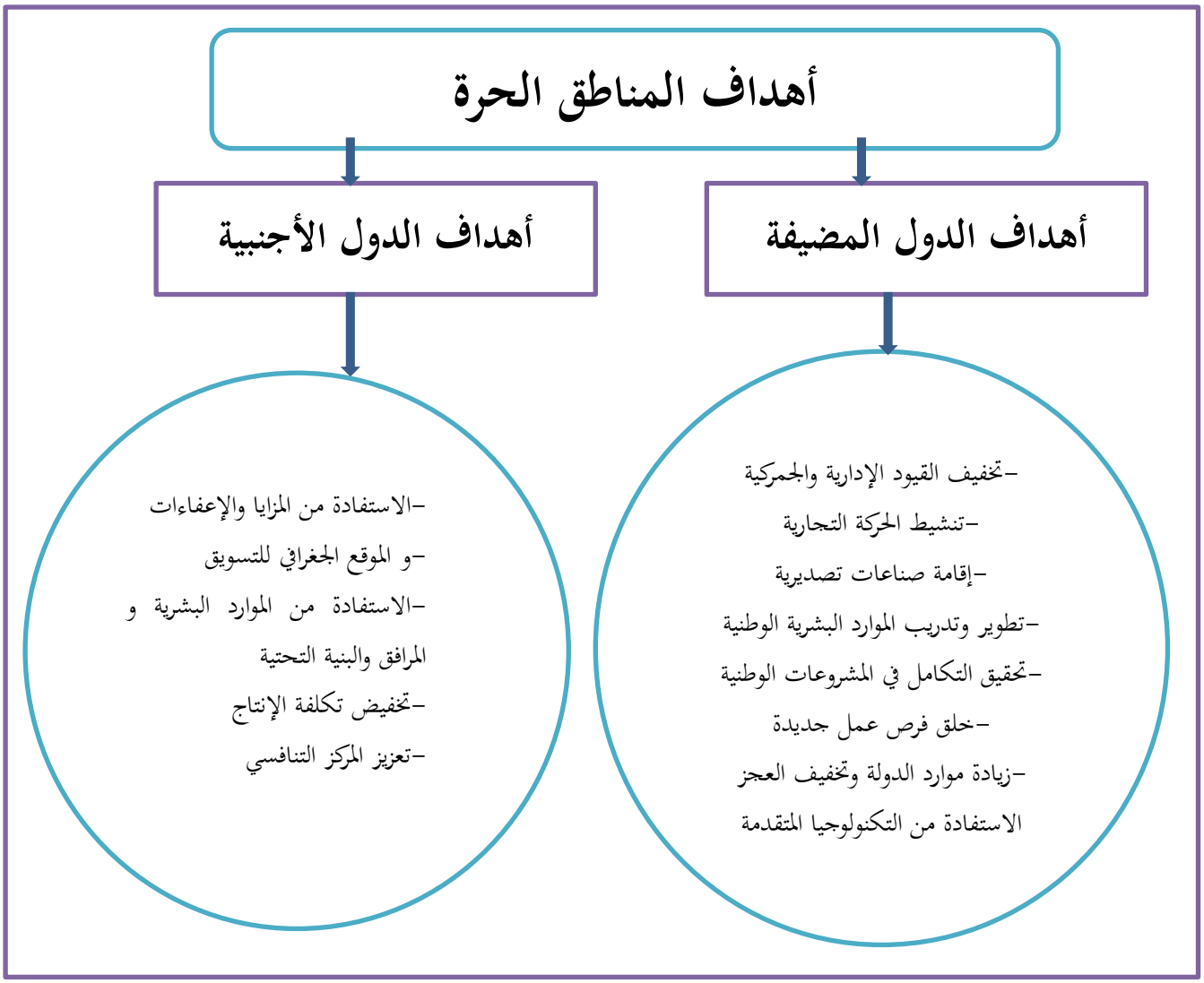

المصدر: (مزريق و عميش، 06 نوفمبر 2013، صفحة 7)

من خلال الشكل نلاحظ ان المناطق الحرة لها عدة أهداف سواء بالنسبة للدولة المضيفة او بالنسبة للمستثمر الاجنبي، و تهدف في الأخير إلى تكملة كل طرف للأهداف التي تساعده في تطوير اقتصاده و جلب رؤوس الأموال و استفادة كل طرف قدر الإمكان من مزايا الطرف الآخر.

وبشكل عام، يهدف إنشاء المناطق الحرة إلى تحقيق عدة أهداف سواء بالنسبة للدولة المضيفة أو بالنسبة للمستثمر الاجنبي، وعموما، تهدف الدول المضيفة من إنشاء المناطق الحرة في أراضيها إلى تحقيق واحد أو أكثر من الأهداف التالية:

- إنشاء المشروعات الإنتاجية الصناعية الذي يكون الهدف الأساسي من إقامتها هو التصدير.
- زيادة حصيلة الدولة من العملات الأجنبية، وقيام المشروعات الإنتاجية التي تعمل على سد احتياجات الاستهلاك المحلي بدلا من الواردات لكل من السلع الاستهلاكية و الإنتاجية.

- استقطاب و جذب رؤوس الأموال الأجنبية و التي تجلب معها التقنيات الحديثة في الإنتاج و الإدارة.
- المساهمة في تنشيط حركة التجارة الداخلية و الخارجية، والحد من مشكلة الضغط السكاني عن بعض المدن الكبيرة.
- تعمير و تنمية بعض الجهات و الأقاليم أو زيادة النمو الحضري لبعض الجهات المتخلفة نسبيا من أجل إيجاد نوع من التوازن الاجتماعي و الاقتصادي بينها و بين الأقاليم الأخرى.
- إيجاد و خلق فرص عمالة جديدة، و رفع مستوى المهارات الفنية و الإدارية بما تستحدثه مشروعات المناطق الحرة من معرفة فنية حديثة و تكنولوجيا متطورة و الحد من مشكلة البطالة.
- جذب مشروعات التكامل الخلفي وإيجاد الترابطات الأمامية مع قطاعي الاقتصاد المحلي.
- زيادة الدخل الوطني وإعادة توزيعه وزيادة التكوين الرأسمالي الصافي وسد الفجوة بين الادخار و الاستثمار.
- إيجاد صناعة منتجة تكون نموذج للصناعة المحلية التي تحاول الالتحاق بالسوق الخارجية.
- إيجاد معارف جديدة تنصهر في مهارة المؤسسات الوطنية أي أساليب التسيير و التقنيات المالية و التسويق.

الفرع الثاني: مقومات إنشاء المناطق الحرة

إن الدور البارز الذي بدأت تسهم به المناطق الحرة في تحقيق التنمية الشاملة للبلد باعتبارها إحدى وسائل التنمية؛ هو ما دفع باتجاه تعميق البحث في فلسفة إنشاء هذه المناطق؛ ودراسة المقومات الاقتصادية اللازمة لنجاحها وتعظيم فوائدها وتحجيم سلبياتها، وأهم مقومات إنشاء المناطق الحرة هي:

- توافر **الموارد البشرية**: تتمثل بمدى توافر الأيدي العاملة ذات التأهيل العلمي والتقني المطلوب، وبأجور مناسبة. و من الطبيعي أن يرتبط هذا العنصر بهدف توفير فرص العمل للأيدي العاملة الوطنية، ورفع مستوى تدريبها و أدائها. و لعل ذلك هو أحد العوامل الجاذبة للمستثمرين الأجانب للاستثمار في المناطق الحرة في جنوب شرقي آسيا. أما فيما يتعلق بالأجور فإن العبرة ليست في مقارنة أجور العاملين في المناطق الحرة بأجور أقرانهم من العاملين في المشاريع داخل البلد المستضيف؛ وإنما العبرة في كونها مناسبة أو غير مناسبة عند مقارنتها بمستوى الأجور المدفوعة في بلد المستثمر الأصلي وفي البلدان الأخرى المقامة فيها مناطق حرة.
- **الاستقرار السياسي والاقتصادي**: يعد أحد أهم العناصر الأساسية في جذب الاستثمارات، لما له من ارتباط بدرجة المخاطرة التي يمكن أن يتعرض لها رأس المال ومستقبل النشاط الذي يقدم عليه المستثمر، وخاصة إذا كانت أسواق البلد المستضيف والبلدان المجاورة هي السوق المستهدفة .كليا أو رئيسيا عند إقامة المشروع، مع مراعاة توجهات السياسة الدولية ومتطلباتها التي تدفع في بعض الأحيان باتجاه تنشيط مراكز اقتصادية معينة، بما فيها المناطق الحرة في مناطق معينة.

- **الأسواق المحلية:** تؤثر في اختيار نوع الاستثمار في منطقة حرة دون أخرى على أساس دراسة الأسواق المحلية والإقليمية وحجمها (إجمالي الطلب الخاص والعام)، وذلك عندما يستهدف المستثمر تسويق سلعه أو منتوجاته إلى السوق المحلية أو الإقليمية. أما إذا كانت الأسواق المستهدفة هي من الأسواق الدولية في عملية إعادة التصدير أو تسويق الإنتاج، ففي هذه الحالة لا حاجة إلى دراسة الأسواق المحلية والإقليمية؛ إلا بقدر استهدافها ضمن إطار السياسة التسويقية.

- الموقع **الجغرافي المتميز:** هو عامل أساسي دفع إلى التفكير في إنشاء مناطق حرة في بلد معين؛ باعتبارها تقام عادة عند المطارات الدولية والموانئ والمنافذ الحدودية وعند عقد المواصلات الدولية البرية أو البحرية. وهكذا فإن الموقع الجغرافي . في حال توافر عناصره الأساسية . يمكن أن يعد ميزة نسبية لبلد دون آخر عند التفكير في إنشاء المناطق الحرة.
- **توافر المواد الأولية:** وهي إحدى العوامل الجاذبة للنشاط الاستثماري إلى العمل في المناطق الحرة، وخاصة إذا كانت تلك المواد تعد سلعة ذات طلب تصديري أو مواد أولية في العملية الإنتاجية، مما يبرر إقامة المشروع في المنطقة الحرة قريبا من مصادر المواد الأولية بغية التوفير في التكلفة الإنتاجية للسلع المصنعة فيها، مما يساعد على توفير أرضية صالحة لخلق التشابك الاقتصادي مع الداخل.
- **توافر مصادر الطاقة:** تعد إحدى المقومات الأساسية التي تؤخذ بعين الاعتبار عند التفكير في إقامة المشاريع الصناعية في منطقة حرة دون أخرى، وخاصة عندما يعتمد المشروع بصفة أساسية على مصادر الطاقة سواء أكانت كهربائية أم نفطية أم غازية؛ لأنها تعد عنصرا من عناصر تكاليف الإنتاج الرئيسة. وعليه فإن لانخفاض تكاليف الطاقة تأثيرا جوهريا في تكاليف العملية الإنتاجية وعوائد الاستثمار، وبالتالي في اتخاذ القرار باختيار موقع المشروع. (بشار، 2016)

بالإضافة إلى المقومات السالفة الذكر نضيف بعض المقومات الاقتصادية والقانونية والعمرانية كما يلي:

- توفر بيئة اقتصاد كلي مستقرة نسبيا ومتحررة من التدخلات الحكومية، واقتصاد يمتاز بمعدلات نمو جيدة ونظام مالي فاعل يتسم بحسن التنظيم.
- وجود إشراف وضوابط على عمل البنوك وأسواق المال والالتزام بنظم المراجعة والتدقيق وفقا للمعايير الدولية .
- وجود مزايا نسبية أو تنافسية في مجال الخامات أو الطاقة الرخيصة أو الأسواق كأن تنتمى إلى أسواق إقليمية ذات قدرات شرائية عالية، أو في موقع استراتيجي يطل على أسواق كبرى.
- توفر الأيدي العاملة المؤهلة والمدربة والتخصصات المالية الكافية لإنشاء البنية الأساسية الضرورية.

- موقع الدولة في التجارة الدولية وتنوع صادراتها ووارداتها ومدى الثبات النسبي لسعر صرف عمالتها، ومدى توفر قواعد البحث ودرجة استيعاب المعلومات والتقنيات الحديثة. (بن علال، شعبني، و بورداش، 2019، صفحة 90)
- قرب الموقع من خطوط التجارة الدولية، كالموانئ البحرية أو المطارات بالقرب منها أو بالقرب من المطارات أو على الحدود، بغرض خفض تكاليف النقل و الوقت. (بن علال، شعبني، و بورداش، 2019، صفحة 91)

ولابد لأي حكومة تتطلع لتطوير منطقة حرة قادرة على المنافسة عالميا أن تنتهج سياسات و استراتيجيات جديدة مقنعة لاجتذاب الاستثمارات الأجنبية السليمة لدولها، فالبرازيل على سبيل المثال قدمت ما يطلق عليه «المنطقة الحرة للمؤسسات الصناعية الأجنبية» التي تنتج خصيصا لأسواقها المحلية، وهو ما مكنها من اجتذاب صناعات متخصصة كصناعة الإلكترونيات والسيارات وتوطين التكنولوجيا وإيجاد فرص عمل لشعبها.

إن فاتورة تأمين متطلبات البيئة الملائمة لجذب الاستثمارات للمناطق الحرة عادة ما تكون باهظة جدا بالنسبة للحكومات، فخلافا لضرورة الوصول لمستوى الاقتصاد الحر المتكامل مع الاقتصادات العالمية، يتوجب وضع امتيازات وحوافز مختلفة للمستثمرين مثل الإعفاءات الضريبية والجمركية، وتعرفة كهرباء وماء منخفضة جدا (لاستقطاب الصناعات)، ورسوم مخفضة للخدمات العامة، وتوفير مساحات واسعة من الأراضي وعمل بنية تحتية متطورة مدعومة بمنظومة لوجستية متكاملة، بالإضافة إلى بيئة عيش واستثمار آمن تمتاز بنظام قضائي ذو كفاءة عالية، وإجراءات تمويل مرنة من قبل البنوك المحلية، ونظام تعليمي متقدم يلائم مختلف الثقافات، ورعاية صحية متكامل، وكذلك (نمط الحياة العالمي) الذي يناسب كافة الأذواق والثقافات والإمكانات المادية. (الشيراوي، 2017)

من خلال العوامل السالفة الذكر، نلاحظ أنه يجب أن يراعى العديد من المجالات والنقاط لخلق بيئة جيدة للمناطق الحرة التي تجلها محفزة للاستثمار بالشكل الذي يقوي المركز التنافسي للدولة المضيفة من أجل تحقيق الأهداف المنتظرة من المناطق الحرة.

المبحث الثاني: تقسيمات المناطق الحرة

تقسم المناطق الحرة استنادا لعدة معايير، و كل معيار يضم عدة انواع من المناطق الحرة استنادا لنظرة الباحثين والمختصين في الميدان، وعليه قررنا تخصيص هذا المبحث للتطرق لهذه التقسيمات، ويتم تقسيم المناطق الحرة بناء على عدة تصنيفات أهمها(عدد النشاطات المتواجدة فيها، نوعية النشاط الذي يمارس فيها أو حسب عدد الدول الاعضاء المشاركة في إنشاءها)، و هو ما سنحاول توضيحه من خلال العناصر الموالية في هذا المبحث:

المطلب الأول: تقسيم المناطق الحرة حسب عدد النشاطات المتواجدة فيها

تقسم المناطق الحرة وفقا لهذا المعيار إلى: مناطق حرة عامة و مناطق حرة خاصة

1. المناطق الحرة العامة

هي جزء من أراضي الدولة تحاط بأسوار من جميع الجهات، وتخضع للرقابة من قبل الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، ومصلحة الجمارك، وأمن الموانئ، ويقام بداخلها العديد من المشروعات الاستثمارية متنوعة الأنشطة. (محسن، 2017)

وهي منطقة تخضع لسيادة الدولة، وتقع في اغلب الأحيان علي أحد منافذها البحرية أو البرية أو الجوية، ويتم تحديدها بالأسوار لفصلها عن باقي إقليم الدولة، وتتسم بحرية النشاط الاقتصادي لجميع التجار والشركات والمؤسسات والهيئات الاقتصادية التي يسمح لها بممارسة شاطتها سواء كانت التجارية أو المالية أو الصناعية.

وتضم المنطقة العامة مجموعة من المشروعات الاستثمارية التي تقام للاستفادة من حوافز ومزايا الاستثمار في هذه المنطقة، وتقوم الدولة بتوفير البنية الأساسية اللازمة لممارسة النشاط داخل هذه المنطقة. (عاشور السيد، 2020، صفحة 302)

2. المناطق الحرة الخاصة

المناطق الحرة الخاصة هي قطعة أرض تقع خارج نطاق المنطقة الحرة العامة تم تخصيصها لمشروع استثماري واحد لعدم توافر مساحات بالمناطق الحرة العامة أو للتأثير الايجابي لهذا الموقع على اقتصاديات تشغيل هذا المشروع كضرورة قربه من مصادر المواد الخام أو أحد موانئ التصدير أو طريق بري سريع معين لاعتبارات تتعلق بنقل الخامات أو تصدير المنتجات.

ويقوم المستثمر عادة باختيار موقع مشروعه الذي يرغب في إقامته كمنطقة حرة خاصة إما بنظام نقل الملكية أو بنظام الاستئجار لحسابه كما يتولى توصيل المرافق إلى هذا الموقع وتوفير ممثلين عن الجمارك وأمن الموانئ والهيئة لتخليص إجراءات دخول وخروج البضائع. (سالم، 2017)

وتقتصر على مشروع واحد فقط إذا كانت طبيعة المشروع تستلزم ذلك كأن يكون موقعه متفق مع طبيعة النشاط، أو أن تكون المساحة اللازمة لإقامة المشروع كبيرة بحيث لا يمكن توفيرها في إحدى المناطق الحرة العامة، أو أن ينتج عن المشروع تلوث بالبيئة المحيطة مما يقتضي إقامته في منطقة خاصة، ويتمتع المشروع المقام بهذا النظام بنفس المزايا والحوافز والضمانات التي تتمتع بها المشروعات المقامة في المناطق العامة، ويكون الاشراف الإداري عليها من أقرب منطقة حرة عامة، ويمكن لأي مشروع أن يتحول للعمل بنظام المناطق الحرة الخاصة وذلك بشرط أن يكون المشروع قد بدأ نشاطه بالفعل وألا تقل صادراته عن 50 %من إنتاجه. (عليوش قربوع و حرفوش، 2020، صفحة 92)

المطلب الثاني: تقسيم المناطق الحرة حسب نوعية النشاط الذي يمارس فيها

تقسم المناطق الحرة حسب هذا المعيار إلى 3 أنواع:

- المناطق الحرة التجارية.
- المناطق الحرة الصناعية.
- المناطق الحرة المشتركة(الصناعية و التجارية).
- المناطق الحرة متعددة الأغراض

و يتميز كل نوع من هذه الأنواع الأربعة حسب هذا التصنيف بمجموعة من الخصائص والمقومات سنتطرق إليها من خلال العناصر الموالية:

الفرع الأول: المناطق الحرة التجارية

هي المناطق الحرة التي يتحدد نشاطها في استيراد السلع والمنتجات من خارج الدولة التي تقام فيها أو من داخلها؛ لغرض خزنها أو إعادة تعبئتها وتغليفها ومن ثم تصديرها إلى الخارج وجزء منها إلى الداخل، أي تعد بمنزلة مستودع أو مركز تخزين. وتتحدد أهدافها في تنمية التبادل التجاري من خلال تنمية تجارة الترانزيت، وتجارة إعادة التصدير وتيسير تدفق السلع من الدولة المضيفة وإليها، كما هو حال بعض الدول (مصر مثلا) التي قامت بتأسيس عدة مناطق حرة تجارية مخصصة لإنشاء مشروعات التخزين والنقل البحري والخدمات المرتبطة بهما، وفي ماليزيا يوجد اثنتا عشرة منطقة حرة تجارية ذات استراتيجيات مختلفة وبمواقع مختلفة أيضا، وإن ما يخزن فيها يخصص لأغراض التصدير وبنسبة لا تقل عن (80%).

وتعد المناطق الحرة التجارية من أقدم نماذج المناطق الحرة وتهدف إلى زيادة التصدير وإعادة التصدير، وتستغلها الشركات الكبرى مركزا لتوزيع بضائعها المصنعة في البلد الأم، وتسمى أيضا بالمناطق الحرة للتخزين أو المستودعات. (بشار، 2016)

ويرتكز نشاط هذه المشروعات على استيراد سلع من الخارج ومن السوق المحلي بغرض تخزينها واعادة تصديرها الى الخارج، وقد يستدعي الامر ان تجري لهذه السلع بعض العمليات البسيطة لدواعي التصدير مع الحفاظ على الجوهر الاساسي للسلع، وتتمثل تلك العمليات في عملية المعالجة كالتنظيف والمزج والخلط او عملية إعادة التعبئة لمواد مصنعة لإعادة تصديرها فضلا عن عمليات فنية او صناعية اخرى.

والجدير بالذكر انه بالإضافة الى نشاط التحزين الذي يعتبر من الانشطة التجارية المهمة في المناطق الحرة، وتعد انشطة التفريغ والنقل والشحن للبضائع في المناطق الحرة من الانشطة التجارية التي لها ايضا وزنها في عملية الاستيراد والتصدير .

وكما ذكرنا سابقا ان نشاط التخزين يعتبر الغالب في الانشطة التجارية للمناطق الحرة حيث يمكن انشاء شركات لتخزين ونقل وتوزيع البضائع المستوردة والمصدرة ومن انشطة التخزين التي يمكن ممارستها في هذه المناطق تتلخص في: تخزين البضائع الوطنية و البضائع العابرة المعدة للتصدير. (دائرة البحوث الاقتصادية، 2019)

الفرع الثاني: المناطق الحرة الصناعية

هي المناطق الحرة التي تخصص للاستثمار الصناعي والأعمال التجارية والخدمية المرتبطة بها حصرا و استثناءا من إجراءات السياسة الصناعية المتبعة في الدولة وقيودها. وقد غلبت الصناعات كثيفة العمالة كصناعة المنسوجات والألبسة الجاهزة والصناعات الجلدية والصناعات الغذائية على المناطق الحرة الصناعية في البلدان النامية، ثم امتدت إلى الصناعات التجميعية في مجال صناعة المركبات والآلات الثقيلة والأجهزة الإلكترونية، وتنحصر مشروعاتها باستيراد الأجزاء والقطع تامة الصنع وتخزينها في مخازن مؤقتة إلى حين تجميعها لإنتاج منتجات نهائية وإعادة تصديرها.

ومن أهم مميزات هذه الصناعات اعتمادها كثيرا على أسواق تجارية واسعة تكون في العادة غير متاحة في الدول الأقل تقدما، إضافة إلى أنها تستوعب نسبة كبيرة من الأيدي العاملة الفنية والخبيرة في أعمال تلك الصناعات والتي يمكن توطينها في الدولة المضيفة بعد فترة من الزمن، ومن أبرز المناطق الحرة الصناعية الناجحة في الدول النامية المنطقة الحرة في مدينة "كانديلا» الهندية، والمنطقة الحرة في مدينة نصر في القاهرة (مصر).

وتستهدف المناطق الحرة الصناعية جذب الشركات الصناعية الأجنبية لتوطين فروع لها فيها، وخلق تكامل بين المنطقة الحرة والشركة الأم على مستوى السلعة بحيث يتم إنتاج أجزاء منها في المنطقة الحرة على الأقل وتجميع بقية الأجزاء؛ أو إنتاجها بالكامل في المنطقة الحرة الصناعية. وعموما ينبغي أن يراعى في الصناعات التي تقام في المناطق الحرة الصناعية المستحدثة ألا تعمل على تقليد الصناعات المحلية واستنساخها وتكاملها. (بشار، 2016)

وعليه، تصبح المنطقة الحرة الصناعية هي عبارة عن قاعدة لقيام الوحدات الصناعية الوطنية والخارجية، لها الحق في استيراد مواد الاستثمار من معدات ومواد أولية ضرورية لعملية الانتاج، ومن ثم تصبح هذه المنطقة عبارة عن مستودع كبير محروس من طرف مصلحة الجمارك يجمع تحت رايته المناطق ذات الوجهة الصناعية المتضمنة للمناطق الحرة الصناعية للتصدير، مناطق حرة للمؤسسات أو مناطق التشغيل والعمل. وتنقسم المناطق الحرة الصناعية بدورها إلى:

- **المناطق الحرة الصناعية للتصدير**: المنطقة الحرة الصناعية للتصدير هي حيز داخل المجال الوطني المحمي بالنظام الجمركي المعمول به، وعادة ما تقع بالمحاذاة لميناء أو مطار حيث تستورد منها السلع والتجهيزات وكذا المواد الأولية دون أن تخضع للرسوم الجمركية من أجل تحويلها وتصديرها فيما بعد، وتفرض الرسوم الجمركية في حالة دخول هذه السلع أو المنتجات على المجال الوطني المحمي للبلد الذي توجد به المنطقة، وتعتبر مدينة شانون بجمهورية إيرلندا أول منطقة جماعية حرة للتصدير، وبالتالي فهي عبارة عن مجمع صناعي مرتبط بهياكل قاعدية للتجارة الخارجية.
- **المناطق الحرة للمؤسسات أو مناطق التشغيل وعمل المؤسسات**: إن إنتاج هذه المناطق ليس موجه نحو الخارج فهي ترتكز على قدرات السوق المحلية، والغرض منها إنعاش وبعث الاقتصاد الوطني وترقية الشغل، وهذا النوع من المناطق يتواجد بالدول الصناعية بسبب متطلبات إنشائها فهي تتوفر على كل التجهيزات الضرورية للمؤسسات التي تقام بها، وهذا النوع بدأ ببريطانيا في الثمانينات بهدف تحريك وتنشيط الحياة الاقتصادية في المدن، ثم انتقل إلى الولايات المتحدة الأمريكية. (لبعل، 2011-2012، صفحة 96)

الفرع الثالث: المناطق الحرة المشتركة (الصناعية والتجارية)

المناطق الحرة المشتركة هي إحدى أدوات التكامل الاقتصادي والعمل المشترك الاقليمي بين دولتين أو أكثر تجمعها الحدود المشتركة بما يعزز إمكانية الاستفادة من وجود الموقع الاستراتيجي الهام وتوفر الثروات والموارد والقوى العاملة والسوق الاستهلاكية. (عدنان)

و ينظر إلى المناطق الحرة المشتركة على أساس أنها أحد أدوات العمل الاقتصادي المشترك علي الصعيدين الإقليمي والعالمي حيث تقام مشاريع بين دولتين أو أكثر من قبل القطاع العام أو القطاع الخاص أو تعمل ضمن مفهوم وفلسفة المناطق الحرة. (عاشور السيد، 2020، صفحة 18)

وهناك مناطق مشابهة للمناطق الحرة المشتركة بحيث تشترك معها في بعض الخصائص مثل الأسواق الحرة، الأنظمة الجبائية...النظم الجمركية الخاصة) نظام الإيداع، نظام السماح المؤقت، النظام التصنيع في الدائرة الجمركية INBOND، و الملاحظ أن معظم المناطق الحرة تنشأ في البلدان النامية، و هناك بعض المناطق مقامة في الدول المتقدمة كبريطانيا حيث المناطق الحرة المشتركة عرفت أول ظهور لها سنة 1977 عندما أقامت الحكومة البريطانية 13 منطقة في المناطق الراكدة اقتصاديا،كما عرفت الولايات المتحدة الأمريكية أكثر من 50 منطقة من هذا النوع بالخصوص على الموانئ يرجع إنشاء هذه المناطق إلى سنة 1943.

و لعل الدور الذي لعبته المناطق الحرة يتضح في موقف كل من مصنع فلوكس واجن لتجميع السيارات الذي اتخذ مصنع قراره في إنشاء منطقة حرة خاصة بتصنيع الدراجات في ولاية أوهايو ، فكانت المناطق الحرة بمثابة مخرج لتدفق و جذب الاستثمارات و ذلك بشرط أن يقوم كلا المصنعين بتسديد الرسوم الجمركية على منتجاتها النهائية في حالة إيجاد فرص عمل للعاطلين بالولايات المتحدة الأمريكية.

وبموجب قانون إنشاء مناطق الاستثمار الصادر سنة1980، أنشأت الولايات المتحدة الأمريكية (في فترة ما بين سنة 1981-1984) اكثر من مائتي منطقة حرة، حيث قدم القانون حوافز و ضمانات مختلفة للاستثمارات التي تقام بالمناطق التي ينتشر بها مؤشرات التخلف و الركود و الفقر ويسيطر على هذه المناطق مزيج من الأنشطة التجارية و الصناعية (اوسرير، 2003، صفحة 43).

الفرع الرابع: المناطق الحرة متعددة الأغراض

وتسمى أيضا بمجمعات الأعمال الحرة، ويعد هذا النوع الأكثر تطورا من أنواع المناطق الحرة العامة في الوقت الحاضر؛ إذ تمارس أنشطة متعددة في وقت واحد كالنشاط التجاري والتخزين والنشاط الصناعي والمعارض والنشاط السياحي والنشاط الخدمي كشركات التأمين والبنوك ومكاتب الاستشارات الفنية والقانونية والاقتصادية إضافة إلى مجمعات التكنولوجيا والإنتاج الفني والتلفازي والإعلامي والإنترنت وخدمات النقل البحري وقرى الشحن والحاويات وخدمات الترانزيت، حيث تقسم المنطقة الحرة إلى قطاعات، كل قطاع يخصص لنمط من الأنشطة، مثال ذلك المنطقة الحرة في "بودنج" بمدينة شنغهاي في الصين حيث تقسم إلى خمس مناطق حرة فرعية (قطاعات) تجارية، مالية، علمية، سياحية، ترانزيت. (بشار، 2016)

الفرع الخامس: المناطق الاقتصادية الخاصة

وهي عبارة عن مناطق حرة داخل مدن حرة، وهي ليست مغلقة وإنما هي مدن أو مقاطعات متكاملة، وتختلف هذه المناطق عن باقي المناطق الحرة في وجود اللامركزية الادارية التي يتسمح باتخاذ قرارات الاستثمار في المناطق الاقتصادية الخاصة خارج نطاق الدولة، كما سمح لها بتطوير البنى الارتكازية الخاصة بهم طالما تستطيع جمع الأموال من الرسوم وأرباح المشاريع التي تمتلكها جزئيا أو كليا. (لحرش و قروج، 25-26 ماي 2016، صفحة 274)

وكمصطلح عام، فهي تشمل كافة التغيرات الحديثة لمجموعة كبيرة ومتنوعة من المناطق الاقتصادية، مع اختلاف الأهداف والأنشطة والموقع ونوع النظام التنظيمي والأسواق، بما في ذلك: مناطق التجارة الحرة، ومناطق معالجة الصادرات، والمناطق الصناعية، ومناطق التنمية الاقتصادية والتكنولوجية، ومناطق التكنولوجيا الفائقة، وغيرها. ومع ذلك، فإن الطريفة الأكثر شيوعا المتبعة لتجميع أنماط هذه المناطق هي تلك التي تصنف المناطق الاقتصادية الخاصة على أساس أهداف التنمية. (جودة الحايس، محمود عبد الغفار، و عبد الحليم، 2020، صفحة 42)

و يمكن أن تتجاوز المناطق الاقتصادية الخاصة الحدود الوطنية؛ حيث تم إنشاء المناطق الاقتصادية الخاصة الدولية لتعزيز التعاون والتكامل الاقتصادي. وتتخذ المناطق الاقتصادية الخاصة الدولية أشكالا متنوعة وهي: " مثلثات النمو"؛ والتي تعمل على دمج موارد البلدان المجاورة لتعزيز التنمية الاقتصادية، فضلا عن "المناطق الاقتصادية الخاصة الحدودية"؛ والتي تغطي بلدين أو أكثر لاستغلال المزايا النسبية الحدودية، إضافة إلى دمج المناطق الحدودية علي جانب الحدود لإنشاء »المناطق الاقتصادية الخاصة العابرة للحدود"؛ بهدف تعزيز التعاون الاقليمي والدولي. (جودة الحايس، محمود عبد الغفار، و عبد الحليم، 2020، صفحة 48)

المطلب الثالث: تقسيم المناطق الحرة حسب المساحة

تقسيم المناطق الحرة وفقا لهذا المعيار يتم وفق ما جاء في منظمة WEPZA إلى مناطق حرة واسعة ومناطق حرة صغيرة

- **المناطق الحرة الواسعة**

وهي عبارة عن مناطق واسعة فيها سكان مقيمين مثل المناطق الاقتصادية الخاصة في الصين أو ما يسمى بالمدن الجديدة بحيث تكون مأهولة بالسكان(أرض واسعة وكثافة سكانية)ومثال ذلك البرازيل وهونغ كونغ، موناكو، سنغافورة.

- **المناطق الحرة الصغيرة**

وهي عبارة عن مناطق ذات المساحات التي تقل مساحتها عن1000 هكتار بحيث تكون محاطة بسياج ويجب على المستثمرين أن يلتزمو بالجزء المخصص لهم من ذلك الموقع داخل تلك الأسوار ، و لا يوجد سكان مقيمين فيها ويمكن أن تشمل أماكن تخصص لمبيت العمال ومثال ذلك بوليفيا، فرنسا، مصر، قبرص، ألمانيا، إيرلندا والأردن. (ساحل، 25- 26 ماي 2016، صفحة 161)

إن تعدد تصنيفات المناطق الحرة يدل على أهمية هذا المصطلح وحساسيته، فإي تصنيف يجب أن يراعي في اعتباره البيئة المرتبطة بها وكذلك المساحة التي تتركها الدولة المضيفة لنفسها في تعاملها مع المستثمر الاجنبي.

المطلب الرابع: تقسيم المناطق الحرة حسب المعيار المالي

الفرع الأول: المناطق الحرة البنكية

يعرفها الدكتورSchwob Thierry – Lorot Pascal بأنها أماكن جغرافية معلومة بين البنوك على اختلاف أصولها تعمل بنظام العملات الصعبة المتواجدة ببنك خارجي، وليس لها علاقات إلا مع غير المقيمين، وقد ظهر هذا النوع من المناطق في عقد الستينات كرد فعل علي الأنظمة الجبائية والواجهة التداخلية للدولة التي سادت البلدان الصناعية بعد الحرب العالمية الثانية، والتي من مظاهرها : الرقابة المفروضة علي المبادلات، رفع سقوف نسب الفوائد القصوى ، ... الخ

الفرع الأول: المناطق الحرة للتأمين

يعتبر الكثير من الباحثين أن الظروف التي شهدتها العالم بعد الحرب العالمية الثانية وراء تشكل هذا النوع من المناطق الحرة بحيث تميزت بأنظمة قانونية صارمة قيدت عمل شركات التأمين ، وبنفس صيغة البنوك التأمين هي الاخرى متواجدة بالساحات المالية الحرة تستفيد من تعطيل القوانين والضريبة على أنشطتها (عاشور السيد، 2020، صفحة 17).

يمكن تلخيص التقسيمات السابقة الذكر للمناطق الحرة من خلال الجدول التالي:

جدول 2.1 : تقسيمات المناطق الحرة

معيار التقسيم	أنواع المناطق الحرة
عدد النشاطات المتواجدة فيها	✓ المناطق الحرة العامة ✓ المناطق الحرة الخاصة
نوعية النشاط الذي يمارس فيها	✓ المناطق الحرة التجارية ✓ المناطق الحرة الصناعية: تنقسم إلى: - المناطق الصناعية الحرة للتصدير - المناطق الحرة للمؤسسات أو مناطق التشغيل وعمل المؤسسات. - المناطق الحرة المشتركة (الصناعية و التجارية) - المناطق الاقتصادية الخاصة - المناطق الحرة متعددة الأغراض
المساحة	✓ المناطق الحرة الواسعة ✓ المناطق الحرة الصغيرة
المعيار المالي	✓ مناطق حرة بنكية ✓ مناطق حرة للتأمين

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجانب النظري

المبحث الثالث: المناطق الحرة وميكانيزمات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

إن إشكالية بحثنا تتمحور حول دور المناطق الحرة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وهو ما سنحاول توضيحه من خلال العناصر الموالية.

المطلب الأول: واقع انتشار المناطق الحرة في العالم

إن توزيع المناطق الحرة في العالم يتم بشكل غير متساوي من الناحية الجغرافية، ويتوقف ذلك حسب المناخ الاستثماري في الدولة المضيفة، ويمكن توضيح توزيع المناطق الحرة في العالم لسنة 2019 من خلال الجدول التالي:

جدول 2.2 : توزيع المناطق الحرة في العالم لسنة 2019

المنطقة	عدد المناطق الحرة
الاقتصاديات المتقدمة	295
الولايات المتحدة الامريكية	191
اوروبا	85
الاقتصاديات السائرة في طريق النمو	1869
افريقيا	215
اسيا	1196
الفلبين	385
الصين	135
ماليزيا	45
الهند	231
الامارات العربية المتحدة	47
اقيانوسيا	1
امريكا اللاتينية والكاريبين	457
كولومبيا	101
جمهورية الدومنيكان	71
الاقتصاديات في الفترة الانتقالية	132
روسيا	39
الاجمالي	**2296**

المصدر: (BOST, 2019, p. 144)

من خلال الشكل، نلاحظ انه حيث لا تزال المناطق الحرة هي أكثر المجموعات الفرعية انتشارا ب 2296 منطقة حرة أي بنسبة % 42.6 من إجمالي المناطق الاقتصادية الخاصة في العالم في سنة2019 ، وتتركز أغلب المناطق الحرة في الاقتصاديات السائرة في طريق النمو بمجموع 1869 منطقة حرة، وهذا ما يعكس التنافس الدولي بين هذه الدول من أجل إنشاء منصات لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة لما لها من آثار إيجابية على تطوير الصناعات والخدمات والتشغيل والتنويع الاقتصادي مما ينعكس على النمو الاقتصادي والتنمية، حيث جاءت الفيليبين في المرتبة الأولى عالميا ب 385 منطقة حرة وهو ما يعكس التطور الذي يحققه اقتصادها عالميا من حيث الناتج المحلي الإجمالي، كما يتوقع أن يكون الاقتصاد رقم 16 في العالم بحلول سنة 2050 تبعا للتحول الاقتصادي الذي تمر به الفيليبين من خلال (***PWC***)**برايس ووتر هاوس كوبرز** رابع أكبر شبكة للتدقيق والاستشارات في العالم من اقتصاد يعتمد على الزراعة إلى اقتصاد يعتمد أكثر على الخدمات والتصنيع، فيما بقيت دولة الإمارات العربية المتحدة في صدارة الدول العربية ب 47 منطقة حرة وهذا راجع إلى تجربة إنشاء المناطق الحرة بالدولة (**منطقة جبل علي 1980**)، وبالإضافة إلى ما أسهمت به المناطق الحرة من تقدم ملموس على صعيد تنويع القاعدة الاقتصادية وزيادة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الدولة. (طلحي، 2022/2021، صفحة 104)

في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر، نجحت المناطق الحرة للصناعات التصديرية نجاحا كبيرا وكان لها دور كبير في اجتذاب العديد من المستثمرين الأجانب والمحليين ومثال ذلك عالميا الولايات المتحدة الأمريكية، الهند، الصين وبولندا، وعربيا المغرب، الإمارات العربية ، وكانت بمثابة نماذج لنشر مفهوم المناطق والخدمات الصناعية الحرة في العالم.

وعلى مستوى العالم وحسب آخر الاحصائيات، فقد حصل المنطقة الحرة للسلع المتعددة بدبي على مستوى العالم والسلطة التابعة لحكومة دبي المختصة بتجارة السلع والمشاريع على جائزة "أفضل منطقة حرة في العالم للعام 2022" من مجلة "إف دي آي" التي تصدر عن صحيفة "فاينانشال تايمز" وذلك للعام الثامن على التوالي.

ويتم تحديد الفائز بهذه الجائزة المرموقة وهي أرقى تكريم وتقدير يمكن أن تحصل عليه أي منطقة حرة على يد فريق تحكيم الجوائز الذي يضم طاقم التحرير المتخصص في صحيفة "فاينانشال تايمز" ولجنة من الحكام المستقلين وفقا لمجموعة من المعايير المتعددة وبناء على تقييمات بيئة الأعمال في المناطق الحرة.

وتستند منهجية التقييم على جملة من المقاييس التي تظهر النمو الأساسي في المنطقة الحرة من حيث الزيادة في أعداد الأعضاء المسجلين من الشركات الكبرى والصغرى وكفاءة المنطقة الحرة في توفير بيئة داعمة للأعمال وغير ذلك من أعمال التسويق وتطوير البنية التحتية والاستجابة لجائحة كوفيد19 وتعزيز مبادئ الاستدامة. (نور الدين، 2022)

إن هذا النجاح يمكن ان يجعل من مركز دبي نموذجا للمناطق يقتدى به عبر العالم، وذلك بالاستفادة من الاستراتيجيات المتبعة لنجاح هذه المنطقة الحرة عبر العالم لثماني سنوات على التوالي.

المطلب الثاني: محددات جذب الاستثمار الاجنبي المباشر في المناطق الحرة

إن نجاح أي استثمار أجنبي مباشر يتم بناء على مجموعة من الأهداف التي يسعى كل طرف إلى تحقيقها، والتي يمكن توضيحها من خلال الجدول التالي:

جدول 2.3: دوافع المستثمر الأجنبي والدولة المضيفة

دوافع المستثمر الأجنبي	دوافع الدولة المضيفة
- البحث عن أسواق جديدة. - الاستفادة من الاعفاءات الضريبية والامتيازات الممنوحة. - الاستفادة من الأجور المنخفضة لعمالة الدولة المضيفة. - استغلال المواد الخام المتاحة في الدول المضيفة - استغلال بعض الاستثمارات المتاحة محليا. - التخلص من التكنولوجيا المتقادمة - البحث عن أرباح ضخمة - اعتبارات استراتيجية أخرى	- توظيف عوامل الانتاج المحلية. - المشاركة في حل مشكلة البطالة محليا. - الحصول على التكنولوجيا المتقدمة. - إحلال الإنتاج المحلي محل الواردات. - الاحتكاك بالكفاءة الاجنبية. - تحسين المركز التنافسي للبلد. - تحقيق التقدم الاقتصادي

المصدر: (النجار، 2000، صفحة 36)

من خلال الجدول نلاحظ ان نجاح أي طرف يعتمد على استفادة كل طرف من مزايا الطرف الآخر سواء بالنسبة للمستثمر الاجنبي او الدولة المضيفة بناء على مجموعة من المحددات التي تتوفر في المناخ الاستثماري للدولة المضيفة.

كما أن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر مرتبط دائما بمدى استعداد المنطقة الحرة الصناعية لتقبل هذا النوع من التدفقات المالية، ومن هنا يكون للمزايا التي تتمتع بها هذه المناطق دور كبير في التأثير على جذب الأجنبي المباشر، والتي تصبح كمحددات أساسية يتم التركيز عليها من قبل المستثمرين الأجانب، الذين يفضلون التوطن بدلا من التصدير ودوافعهم لذلك هي :

- يستخدم المستثمر في البداية ميزة احتكاري مثلا كونه المنتج الوحيد لسلعة جديدة، وعند ظهور منافسة قوية يقرر التوطن في الخارج وخصوصا إذا وجدت المناطق الحرة الصناعية.

- يفضل المستثمر التحكم في العمليات الإنتاجية كإنتاج المواد الأولية وقطع الغيار، تسويق المنتج النهائي، الأمر الذي يسهل تحقيقه في المناطق الحرة الصناعية.
- في ربوع الدولة، يبحث المستثمر الأجنبي في هذه المناطق عن الميزات المقارنة الإضافية بما لا يوجد ويتوقف نجاح المنطقة الحرة الصناعية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر على المحددات التالية :

1. **التسهيلات والمزايا و الإعفاءات الممنوحة** :تقدم المناطق الحرة إعفاءات وحوافز للمستثمرين من خلال إعفاء البضائع المستوردة والمصدرة من الرسوم الجمركية والضرائب وكذلك إعفاء أر باح المشاريع من الضرائب على الدخل لفترة معينة، وكذا الأبنية والمنشآت، وعدم فرض أي قيود إدارية وعدم فرض قيود على التعامل بالنقد الأجنبي...الخ .
2. **موقع المنطقة الحرة** : يلعب الموقع الجغرافي للمنطقة الحرة في الدول المضيفة دورا حيويا في نجاحها وفي قدرتها على إقناع الأجانب بالاستثمار فيها. (خروف و توامرية، 28-29 أفريل 2017، صفحة 12)
3. **توفر مستلزمات البنية الأساسية الذكية** :إن توفر الأنظمة المتطورة للمعلومات والاتصال والمواصلات البحرية والجوية المؤهلة، والعمل على تحديثها وفقا للتطورات الاقتصادية والتقنية والمعلوماتية في العالم، عنصر مهم في التنافس بين المناطق الصناعية الحرة المتجاورة، وتعد من أهم المحددات الجاذبة للاستثمار في هذه المناطق خصوصا الأجنبي منها.
4. **كفاءة وشفافية إدارة المنطقة الحرة الصناعية** :تلعب الإدارة في المناطق الحرة دورا مهما في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إذا منحت الصلاحيات الكافية لممارسة أعمالها بالشكل الذي يجنبها الوقوع في الإجراءات الروتينية المعقدة وتساهم في سرعة المعاملات، وإن من أهم العوامل الطاردة للاستثمار الأجنبي المباشر تعدد مصادر القرار وتشعب الأجهزة الإدارية التي ينبغي على المستثمر مراجعتها والحصول على موافقتها، فكلما كان التركيز في هذه المناطق على إدارة واحدة مدعمة بإجراء المعاملات الكترونيا، كلما كان ذلك مدعما أكثر لهذه المنطقة. (خروف و توامرية، 28-29 أفريل 2017، صفحة 13)

بالإضافة إلى مجموعة من المحددات الأخرى تتمثل في:

- الاستقرار السياسي والاقتصادي والموقع الجغرافي الاستراتيجي للدولة والذي يعتبر كمدخل للأسواق الاقليمية، إضافة لذلك توفر المواد الأولية ومصادر الطاقة، حيث تشكل هذه الاخيرة عنصرا أساسيا من عناصر تكاليف الإنتاج الرئيسية
- العوامل المحفزة لجذب المستثمرين في المناطق الحرة والمتمثلة في : ملكية المشروع 100 %ملكية أجنبية، لا قيود على تصاريح العمل.
- السماح بتحويل كافة الارباح الى الخارج، الاعفاء من ضريبة الاعمال أو الشركات حسب المنطقة.

- توفير مستودعات للتخزين في المناطق الحرة وكافة المستلزمات الاخرى التي تخدم مختلف المشاريع الاستثمارية ومنها الصناعية.
- توفير مرافق البنية الأساسية المادية والاجتماعية من طرق وجسور وأنفاق ومطارات وموانئ ومرافق عامة وتجهيز البنية التحتية للنقل والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.
- وبشكل عام، تمثل المناطق الحرة الصناعية للتصدير إحدى طرق جذب الاستثمار الاجنبي المباشر، وذلك من خلال تقديم مجموعة من الحوافز والمزايا الاستثمارية، التي تزيد عن تلك المقدمة للمشروعات المقامة داخل البلاد الامر الذي يؤدي لجذب مزيد من رؤوس الأموال. (تراري و مزوري الطيب، 2017، صفحة 118)

المطلب الثالث: مزايا المناطق الحرة بالنسبة للشركات المتعددة الجنسيات

يؤدي جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المساهمة في زيادة وجود الشركات المتعددة الجنسيات وهذا بدوره يساعد على زيادة فرص العمل، كما له دور كبير في تأهيل وتطوير العمالة الوطنية، مما يجعل الدولة قادرة على المنافسة في السوق المحلي والعالمي. (تراري و مزوري الطيب، 2017، صفحة 121)

وتحقق المناطق الحرة جملة من المزايا بالنسبة للشركات متعددة الجنسيات تتمثل في:

- الإعفاءات من الرسوم والضرائب والإجراءات الجمركية .
- النص في القانون على عدم جواز تأميم المشروعات في المناطق الحرة .
- تبسيط الإجراءات الإدارية وتقديم الخدمات وتوفير الاستفادة من الطاقة بأسعار مخفضة .
- حرية تحويل الأرباح المتحققة من المشاريع المقامة في المنطقة الحرة إلى الخارج .
- الاستفادة من الأراضي والبنى الأساسية التي تقوم بها الدولة لهذه المشاريع بأسعار مناسبة .
- الاستفادة من العمالة الرخيصة و المنافذ البحرية والجوية والبرية للتجارة الدولية .

وعلى الرغم من المزايا السابقة، فإن المناطق الحرة تعمل على تكوين مناطق متطورة مقارنة مع المناطق الأخرى في البلدان النامية وبذلك تكون سببا في تفاوت مستويات التنمية بين هذه المناطق داخل الدولة الواحدة، فهي أداة فعالة لزيادة مستويات الدخل والتشغيل في هذه المناطق ولكنها في المقابل تتسبب في مشكلات البطالة وتراجع مستويات التنمية بصورة غير مباشرة في مناطق أخرى إضافة إلى إمكانية أن تكون هذه المناطق معبرا لتهريب رؤوس الأموال نحو الخارج. (طلحي، 2022/2021، صفحة 105)

وتقوم الحكومات المحلية بإعطاء الشركات في مناطق التجارة الحرة إعفاءات ضريبية كحافز إضافي لها، في حال تم تحديد هذه المناطق في الأجزاء الأقل نمواً في البلد المضيف؛ ذلك أن إنشاء مناطق حرة سيؤدي إلى جذب أصحاب الأعمال، وبالتالي الحد من الفقر والبطالة، وتحفيز الاقتصاد.

ويتم في هذه المناطق عمليات تسليم البضائع، وتصنيعها أو إعادة تشكيلها، ومن ثم إعادة تصديرها دون تدخل من السلطات الجمركية، ولكنها تصبح خاضعة للرسوم الجمركية السائدة، في حال تم نقل البضائع للمستهلكين داخل البلد الذي تتواجد فيها المناطق الحرة، إضافة إلى السعي لتطوير الصناعات الموجهة للتصدير، وتوليد فرص العمل. وغالبا ما توفر هذه المناطق إعفاءات خاصة لإجراءات الهجرة العادية، فضلا عن تخفيف القيود المفروضة على الاستثمارات الأجنبية. (إرشيد، 2015)

المطلب الرابع: سبل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

الفرع الأول: مزايا جذب الاستثمار الاجنبي المباشر عن طريق المناطق الحرة

تعتبر المناطق الحرة أداة أساسية لتشجيع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وهذا لتواجدها في مواقع عالمية جذابة خاصة للمستثمرين الأجانب، بالإضافة إلى ما توفره هذه المناطق من حوافز وبنية تحتية وتسهيلات للنشاط الاقتصادي والتي تسد الفجوات التي تعيق النشاط الاستثماري الأجنبي، كما يمكن للمناطق الاقتصادية الخاصة أن تؤدي إلى إنشاء فرص عمل بصورة مباشرة وغير مباشرة، تعزيز الصادرات، تحديث الصناعة والتنويع الاقتصادي.

كما تعتبر هذه المناطق أداة رئيسية لترويج الاستثمار وتلعب دورا مهما في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، ولكنه من الصعب في الواقع العملي قياس تأثير هذه المناطق على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وهذا لندرة البيانات وعدم إتباع الدول ومؤسسات الاستثمار الدولية لبيانات الاستثمار في هذه المناطق بمعزل عن تدفقاته الإجمالية للدول، ولا تقوم المناطق الاقتصادية الخاصة نفسها في الغالب بتسجيل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل منفصل. (طلحي، 2022/2021، الصفحات 106-107)

وتأتي الأهمية والدور الكبير الذي تلعبه المناطق الحرة من كونها إحدى الأدوات الاقتصادية التي تساهم في تنمية الاقتصاد المحلي، وتعزيز العلاقات الدولية، فنجد أنها في تطور مستمر كما نالت اهتمام جل دول العالم وذلك لما لها من تأثير إيجابي على اقتصادياتها، فطبقا لإحدى التقارير الصادرة عن منظمة العمل الدولية، فإن السبب الرئيسي لانتشار المناطق الحرة في جميع أنحاء العالم هو إحداث أكبر عدد ممكن من فرص العمل من خلال جلب الاستثمار الأجنبي المباشر لأجل المساهمة في عملية التنمية، كما تعمل على تحسين هيكل الاقتصاد الاقليمي بالعناية بالمناطق النائية عن طريق التنمية الاقليمية للمناطق المتخلفة، وذلك بتوطين صناعات بها مما يخلق مركزا حضاريا يخفف من مشكلة الهجرة الداخلية للمدن الكبرى. (مزريق و عميش، 06 نوفمبر 2013، صفحة 7)

و مما هو متفق عليه في المراجع التي تم الاطلاع عليه من خلال بحثنا في هذا الموضوع، فإن المناطق الحرة تعمل على جذب الاستثمار الاجنبي المباشر، كما أن هناك علاقة بين إقامة المناطق الحرة في أي دولة مضيفة ومناخ جذب الاستثمار الأجنبي المباشر و ذلك ما نوضحه من خلال الشكل التالي:

شكل 2.2 : العلاقة بين إقامة المناطق الحرة وترقية مناخ جذب الاستثمار الاجنبي المباشر

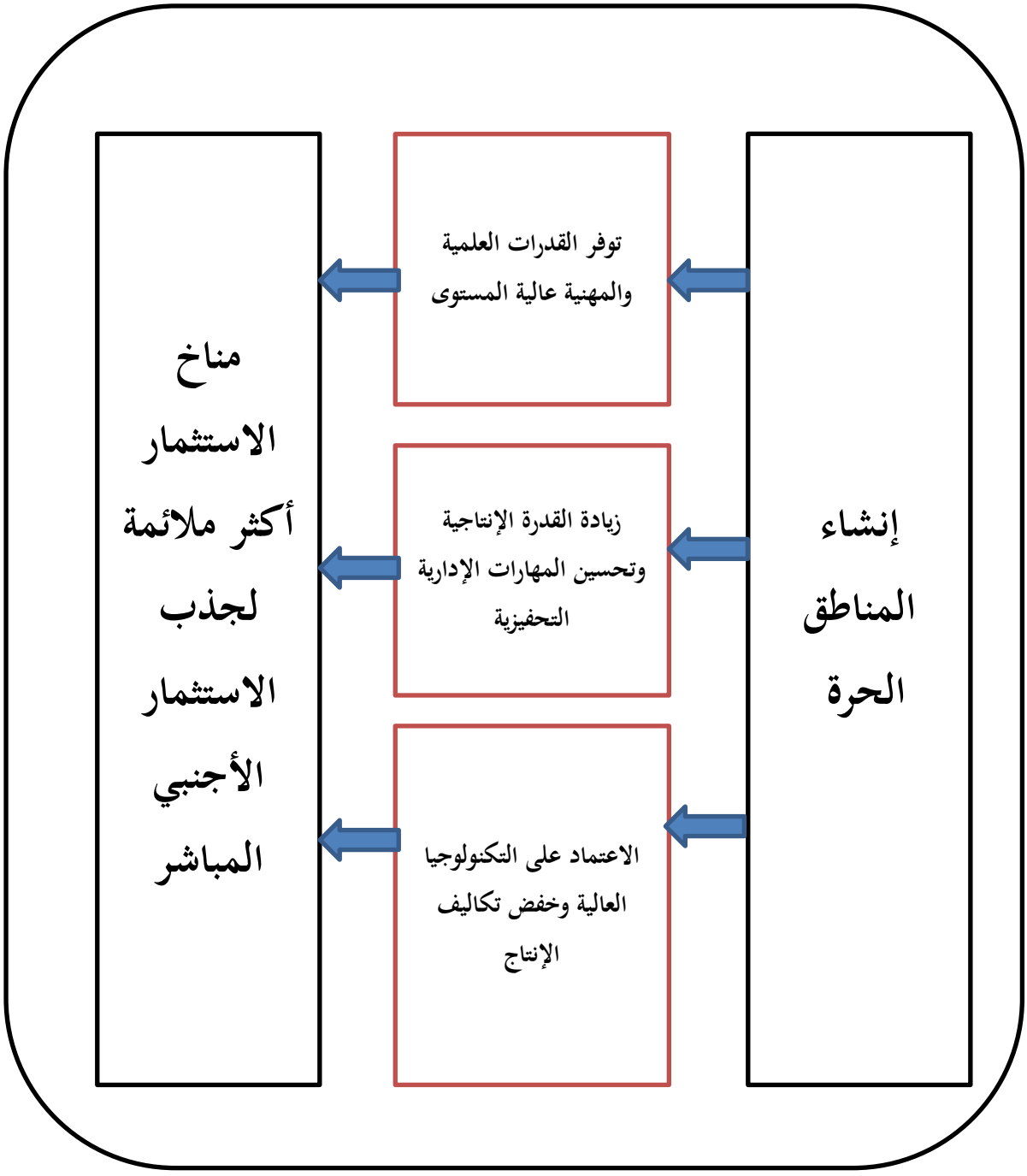

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على (دغموم و كبور، 25-26 ماي 2016، صفحة 153)

من خلال الشكل، نلاحظ أن إنشاء المناطق الحرة يساعد على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال توفير مناخ استثماري ملائم وتوفير القدرات المطلوبة لزيادة الإنتاج وخفض التكاليف والاستفادة من المزايا الممنوحة.

و تمثل المناطق الحرة الصناعية إحدى طرق جذب الاستثمار الاجنبي المباشر، وذلك من خلال تقديم مجموعة من الحوافز والمزايا الاستثمارية، التي تزيد عن تلك المقدمة للمشروعات المقامة داخل البلاد الامر الذي يؤدي لجذب مزيد من رؤوس الأموال. (تراري و مزوري الطيب، 2017، صفحة 123)

كما هناك ادوار أخرى تتمثل في: زيادة حصيلة الدولة من العملات الأجنبية.، استقطاب وجذب رؤوس الأموال الأجنبية والتي تجلب معها التقنيات الحديثة في الإنتاج والإدارة، زيادة الدخل الوطني واعادة توزيعه وزيادة التكوين الرأسمالي الصافي وسد الفجوة بين الادخار والاستثمار، كما تساعد الاعفاءات والحوافز التي تقدمها المناطق الحرة على جذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية مما يساهم في دعم ميزان المدفوعات بالعملات الحرة وبصفة عامة تهدف الدولة من إقامة المناطق الحرة إلى التنمية الاقتصادية، ويعتمد تحقيق هده الأهداف على قدرة المناطق على جلب المؤسسات إليها على نوعية المؤسسات المستقطبة وطبيعة الأنشطة التي تمارسها وهذا بدوره يتوقف على التسهيلات والحوافز التي تقدمها هذه المناطق. (بن علال، شعبني، و بورداش، 2019، صفحة 92)

الفرع الثاني: سلبيات المناطق الحرة في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر

وعلى الرغم من الإيجابيات التي تحققها المناطق الحرة كأداة فعالة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، فهذا لا يعني أنها تخلو من السلبيات والتي نؤثر على الاقتصاد الوطني، ونتلخص أهم السلبيات في ما يلي :

- قد نتحول بعض المناطق من التصدير إلى خارج الدولة إلى تهريب السلع إلى داخل الدولة مما يضر بالإنتاج المحلي المماثل، ويضيع بعض الموارد الجمركية والضرائب على خزينة الدولة.
- وجود فرص لاستخدام هذه المناطق للتهريب دون مراعاة منشأ السلع، وهو ما يضر بالإنتاج والاقتصاد المحلي، وتحول بعض هذه المناطق إلى مناطق استهلاكية وليس إنتاجية.
- حرمان الصناعات الوطنية من الكوادر الفنية المدربة من خلال جذب هذه الكوادر للعمل بالمصانع داخل هذه المناطق لارتفاع الأجور بها.
- صعوبة معالجة وضع السلع المنتجة داخل هذه المناطق عند قيام الدولة بالدخول في تكتل اقتصادي مع دول أخرى، حيث يتم استبعاد هذه السلع من الإعفاءات المتبادلة بين دول التكتل.
- إمكانية سيطرة رؤوس الأموال من جنسية معينة على المشروعات داخلها، وقيامها بممارسة ضغوط على الحكومة الوطنية.
- تركز الاستثمارات الأجنبية داخل هذه المناطق بسبب المزايا التي نقدمها مما يحرم الاقتصاد القومي من تدفق بعض هذه الاستثمارات إلى داخله.

- إمكانية استخدام هذه المناطق كمعبر لتهريب رؤوس الأموال الوطنية إلى الخارج، بسبب وجود حرية تامة لخروج رؤوس الأموال وتحويلات الأرباح إلى الخارج في هذه المناطق.
- الأرباح الضائعة للخزينة العمومية من المداخيل الجبائية.
- عدم استقرار المؤسسات الأجنبية المستثمرة بسبب المزايا والحوافز المتوفرة في بلدان أحسن وفي ظل منافسة قوية.
- اختلاف الأجور والامتيازات بين العمال ومن نفس الكفاءات والمهارات يؤدي إلى عدم استقرار العمال، كما أن الاستغلال المنتشر داخل المناطق الحرة بسبب غياب القوانين والنقابات يؤدي لانعكاسات سلبية على العمالة.
- التأثير على البيئة والمحيط بوضع كميات الحطام والنفايات ولاسيما النسيجية والجلدية والزجاجية والآنية من مواد البناء حيز الاستهلاك بالتراب الجمركي الوطني وهذا ينجم عنه التلوث، ويصبح التراب الوطني سلة للنفايات الناتجة عن مشاريع المنطقة الحرة.

الفرع الثالث: المعوقات التي تواجه المناطق الحرة في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر

تقيم الدول المناطق الحرة على أراضيها لأجل تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية التي تؤدي بدفع عجلة التنمية بها، وعليه فان استمرار ونطور المناطق الحرة الصناعية وزيادة قدرتها على جذب رؤوس الأموال الأجنبية والمحلية من خلال دفع المستثمرين للاستثمار بالمناطق الحرة، يتطلب توافر مقومات وعوامل النجاح، وإذا لم يحدث هذا فسيعود ذلك لمجموعة من المعوقات تحول دون تقديمها للأهداف التي وجدت لأجلها.

وعليه هناك العديد من المعوقات التي تعرقل نجاح وتطور المناطق الحرة، قد تكون متواجدة داخل الدولة المقيمة للمنطقة الحرة أو خارجها وهذا وفق ما يلي:

1. **المعوقات الداخلية:** وتتمثل في:

- المعوقات الاقتصادية والمالية، المعوقات التشريعية والقضائية.
- المعوقات الإدارية، المعوقات المتعلقة باليد العاملة.

2. **المعوقات الخارجية:** وهي المعوقات التي نكون خارج نطاق الدولة المضيفة و أهمها :

- التأثيرات التي يمكن أن تترتب على التطورات الاقتصادية العالمية، كإنشاء منظمة التجارة العالمية وما يترتب في بعض قواعدها من أثر على المناطق الحرة.
- التكتلات الاقتصادية وانعكاسات تعاملات بعض دولها على السلع التي يتم إنتاجها في المناطق الحرة التي تستضيفها بعض الدول ، فالمناطق الحرة المقامة بالدول المنتمية للتكتلات الاقتصادية تعاني من عدم اعتراف الدول الأعضاء الأخرى في نفس التكتلات بمنتجات المناطق الحرة للدولة المضيفة كبلد منشأ.
- دعم بعض الدول لصناعات معينة يؤثر على الصناعات المماثلة بالمناطق الحرة لغياب المنافسة العادلة.

- ندرة المواد الأولية التي تدخل في تصنيع منتجات معينة أو التقلب المستمر وغير متوقع في أسعارها في الأسواق العالمية كارتفاع أسعار النفط.
- وجود حالة الكساد العالمي الذي يتسبب في خسائر للمشروعات العاملة في المناطق الحرة.
- الأوضاع السياسية والإقليمية والنزاعات المسلحة التي نرفع من مستوى المخاطر التي قد نتعرض لها الاستثمارات، وتتسبب في رفع تكلفة التامين عليها.
- المقاطعات السياسية والاقتصادية كمقاطعة الدول العربية للمنتجات الاسرائيلية ومنتجات الشركات المتعاملة معها.
- تقارب المناطق الحرة في الدول المتقاربة جغرافيا، ما يؤثر على حجم الاستثمارات التي يتم جذبها لتلك المناطق خاصة في ظل تشابه مناخ الاستثمار والحوافز و التسهيلات والضمانات المقدمة في هذه المناطق (بزروامة و بن عمر، 25-26 ماي 2016، صفحة 252).

إن أي استراتيجية يتم اتباعها تضم مجموعة مزايا وأيضا تواجه عوائقا لتحقيقها، وهو ما يتطلب الاستفادة من نقاط القوة ومواجهة نقاط الضعف لتحقيق الأهداف بشكل أفضل.

خاتمة

نستخلص من هذا الفصل:

- المناطق الحرة هو مفهوم اقتصادي قديم قدم التاريخ توالى تطويره عبر عدة مراحل تاريخية وفي عدة مناطق مختلفة في العالم
- يستند إقامة المناطق الحرة في أي منطقة في العالم إلى مجموعة من المقومات الأساسية التي يجب توفرها في البيئة الاستثمارية للبلد المضيف.
- تطور عدد المناطق الحرة في العالم يختلف باختلاف المنطقة وتحفيزات المناخ الاستثماري المتوفر.
- تحتل المناطق الحرة في دولة الإمارات العربية المتحدة المركز الأول لثماني سنوات على التوالي إلى غاية سنة 2022 و هو ما يجعل منها نموذجا جيدا يجب اتباعه لنجاح المناطق الحرة وتحسين قدرتها على جذب الاستثمار الاجنبي المباشر.
- تساهم المناطق الحرة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل فعال مع ضرورة خلق مناخ استثماري مناسب لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

الفـــصل الـــثـــالـــث

نماذج مختارة لبعض الدول (ماليزيا، الإمارات العربية المتحدة، الجزائر)

تمهيد:

بعد ان تطرقنا لمتغيري البحث (الاستثمار الأجنبي المباشر والمناطق الحرة) في الفصلين السابقين، وكذا دور المناطق الحرة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، سوف نقدم في هذا الفصل نماذج مختارة رائدة للمناطق الحرة لبعض الدول وهي: ماليزيا، الإمارات العربية المتحدة، وأخيرا تجربة الجزائر وموقعها من النجاحات الرائدة عبر العالم

- **المبحث الأول**: التجربة الماليزية.
- **المبحث الثاني**: تجربة الإمارات العربية المتحدة.
- **المبحث الثالث**: تجربة الجزائر

المبحث الأول: التجربة الماليزية

تعد تجربة المناطق الحرة في ماليزيا ودورها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من بين التجارب الدولية الناجحة والرائدة في هذا الميدان، وعليه، سوف نحاول في هذا المبحث إلقاء نظرة بحثية حول مقومات وعوامل نجاح هذه التجربة من خلال العناصر الموالية:

المطلب الأول: لمحة عن الاقتصاد الماليزي

يعد اقتصاد ماليزيا واحدا من أقوى الاقتصادات في منطقة جنوب شرق آسيا، كما أنه من أكثرها تنوّعا وأسرعها نموا ويعتبر من أكثر الاقتصادات العالمية انفتاحا.

وقد كان اقتصاد ماليزيا غير متنوّع قبل عام 1970م، إذ كان يعتمد بشكلٍ كبير على تصدير المواد الخامّ مثل المطاط والقصدير، ولكنه أصبح أكثر تنوعا بعد عام 1970م، وقد شهد الاقتصاد نموا سنويا بمعدل يتراوح بين 8% إلى 9% بين عامي 1987م و1997م، إذ عملت الحكومة في أواخر الثمانينيات على زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر. (أبو يوسف، 2022)

أما في وقتنا الراهن، فقد احتفظت ماليزيا بالمركز الأول عالميا في مؤشر الاقتصاد الإسلامي العالمي لسنة 2022 للعام التاسع على التوالي من بين 81 دولة، وفقا لتقرير واقع الاقتصاد الإسلامي العالمي 2022. (ماليزيا تحتفظ بالمركز الأول عالميا في مؤشر الاقتصاد الإسلامي لعام 2022، 2022)

وعلى هامش ذلك، يعيش المواطنون الماليزيون نمط حياة أكثر ثراءا مقارنة بنظرائهم في البلدان ذات الدخل المتوسط المرتفع مثل المكسيك وتركيا والبرازيل، ويرجع ذلك إلى ضريبة الدخل القومية المنخفضة، انخفاض تكلفة الغذاء المحلي، وقود النقل، الضروريات المنزلية، الرعاية الصحية الحكومية المدفوعة بالكامل وتكاليف للرعاية الاجتماعية الشاملة المجانية مع التحويل النقدي المباشر، و تعتبر ماليزيا ثالث أغنى بلد في جنوب شرق آسيا بعد دولة- مدنية سنغافورة وبروناي الأصغر بحيث تتمتع ماليزيا باقتصاد سوقي صناعي حديث، الذي يعتبر نسبيا اقتصاد مفتوح وموجه من الدولة، وتصدر ماليزيا ثاني أكبر حجم وقيمة من منتجات زيت النخيل على مستوى العالم بعد إندونيسيا. (اقتصاد ماليزيا، بدون ذكر السنة)

وقد نما الاقتصاد الماليزي بنسبة 8.9٪ في الربع الثاني من عام 2022، بعد نموه بنسبة 5٪ في الربع الأول من العام، وفقا للبنك المركزي الماليزي(BNM) ، وأوضح البنك المركزي أن النمو الاقتصادي كان ''قويا بشكل خاص'' في أبريل ومايو، وذلك بفضل الطلب المحلي المرتفع والانتعاش المطرد في ظروف سوق العمل، كما وأضاف أن ''النمو المرتفع يعكس أيضا عودة النشاط الاقتصادي إلى طبيعته مع تحرك البلاد نحو المرض المستوطن وإعادة فتح الحدود الدولية .''

كما واصل قطاعي الخدمات والتصنيع دفع النمو الاقتصادي، بينما حافظ الطلب على المنتجات الكهربائية والإلكترونية (E&E) على أرقام قوية. (الاقتصاد الماليزي يشهد نمواً بنسبة 8.9٪ في الربع الثاني من العام الجاري، 2022)

وقد حققت ماليزيا طفرة اقتصادية قوية في السنوات الماضية، كانت فيها صناعة النفط والغاز محركا مهما للنمو، خاصة مع كونها من أكثر الاقتصادات انفتاحا على مستوى العالم.

وتعد ماليزيا ثاني أكبر منتج للنفط والغاز الطبيعي في جنوب شرق آسيا، لكن زيادة الحقول الناضبة والرغبة في التحول إلى الطاقة المتجددة يمثّان تحديات أمام الصناعة.

والشكل الموالي يبين تطور إنتاج النفط و المكثفات والسوائل الغازية في ماليزيا إلى غاية سنة 2021:

شكل 3.1: تطور إنتاج النفط و المكثفات والسوائل الغازية في ماليزيا(1965-2021)

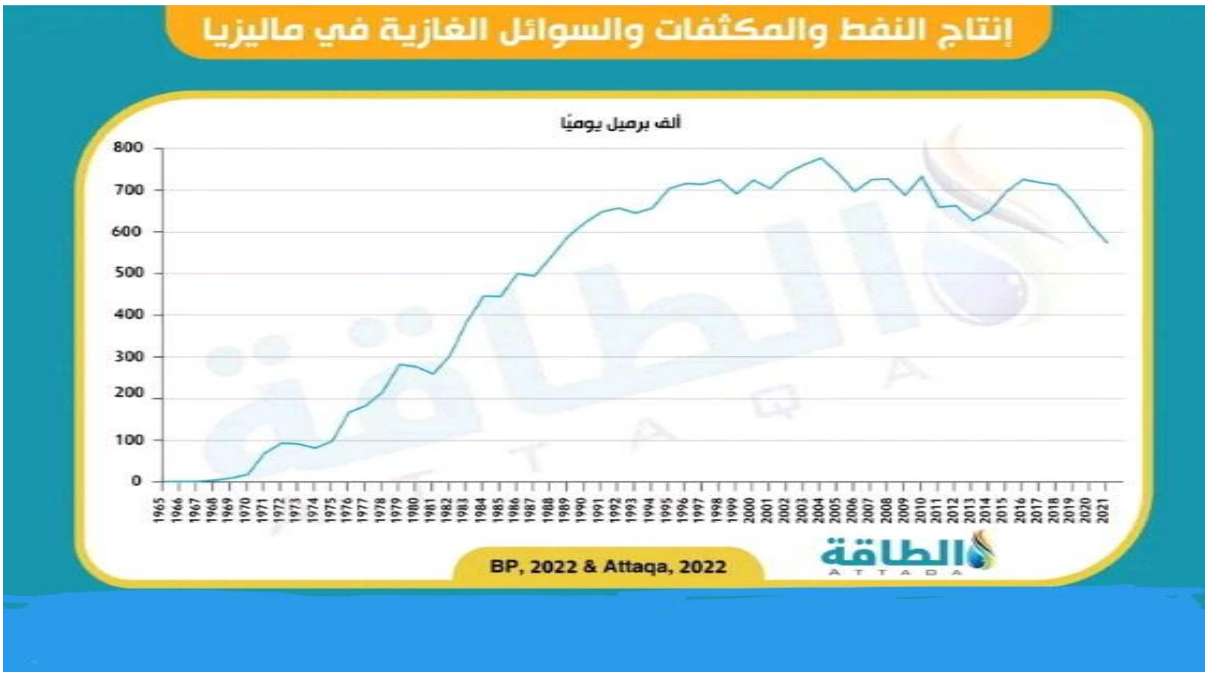

المصدر: (ماليزيا.. ثاني أكبر منتج للنفط والغاز في جنوب شرق آسيا، 2022)

من خلال الشكل نلاحظ أن تزايد إنتاج النفط و المكثفات والسوائل الغازية في ماليزيا خلال الفترة (1965-2021) كان في بداياته منخفضا ثم بدأ في الارتفاع تدريجيا ليبلغ أقصى قيمة له خلال بداية الألفية الحالية بالشكل الذي جعل ماليزيا خامس أكبر مصدر للغاز الطبيعي في العالم، ثم استمر هذا المعدل تقريبا في الارتفاع ثم بدأ في الانخفاض تدريجيا خاصة سنة 2020 ويمكن ان نرجع ذلك إلى الأزمة الصحية كوفيد 19.

وعلى أساس سنوي، تراجع إنتاج النفط في ماليزيا بنحو 7%، ليصل إلى 573 ألف برميل يوميا بنهاية عام (2021)، مقارنة مع 616 ألفا عام 2020، بحسب أرقام شركة النفط البريطانية بي بي، كما تراجع إنتاج الخام في الدولة الآسيوية لأقل من 600 ألف برميل يوميا خلال عام 2021، ليكون الهبوط الأول منذ عام 1989، إذ إنه في عادة يتراوح بين مستويات 600 و700 ألف برميل يوميا، بينما بلغ استهلاك النفط في ماليزيا 763 ألف برميل يوميا في نهاية عام 2021، مقارنة مع 749 ألفا خلال العام السابق له، وفق بيانات شركة النفط البريطانية بي بي.

هذا وتعد ماليزيا واحدة من أكثر الاقتصادات انفتاحا في العالم، إذ بلغ متوسط نسبة التجارة إلى الناتج المحلي الإجمالي أكثر من 130% منذ عام 2010، وكان الانفتاح على التجارة والاستثمار عاملا أساسيا في خلق فرص العمل ونمو الدخل؛ إذ ترتبط 40% من الوظائف في ماليزيا بأنشطة التصدير، مع الوجود الراسخ في ماليزيا للعديد من الشركات متعددة الجنسيات الرائدة في المجال. (ماليزيا.. ثاني أكبر منتج للنفط والغاز في جنوب شرق آسيا، 2022)

إن هذه المراحل التي مر بها الاقتصاد الماليزي، وفي المقابل المراتب المتقدمة التي وصل إليها عالميا تجعله نموذجا رائعا للاقتصاديات العالمية.

المطلب الثاني: المناخ الاستثماري في ماليزيا

اعتمدت ماليزيا على جذب الاستثمارات الأجنبية من خلال دعوة رجال الأعمال إلى جانب العاملين على أراضيها أكثر من اعتمادها على الهيئات الحكومية المتخصصة في جذب الاستثمارات، كذلك الاعتماد على توفير بنية أساسية أكثر من الاعتماد على الاعفاءات الضريبية المقدمة والتركيز على عنصر توافر المصادر البشرية أكثر من اعتمادها على المصادر الطبيعية .ويمكن إجمال ذلك في أن العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر من ناحية، وكلا من مستوى التعليم والبنية اساسية وتطوير القدرات العلمية والبشرية، من الناحية الأخرى، هي علاقة طردية، فكلما توافر رأس المال البشري المدرب والمؤهل، وكذلك البنية التحتية في بلد معين، كلما ارتفعت قدرة ذلك البلد على جذب الاستثمار الاجنبي المباشر في ذلك البلد (محمد التالباني، 2019، صفحة 47)

ويرجع سبب تطور ماليزيا إلى الرغبة في التخلص من السيطرة الأجنبية، فقبل انتخابات 1969 ، رغب البيروقراطيون الملايو من أبناء الطبقة الوسطى في أدوار ومصالح اقتصادية أكبر، إلا أن ذلك كانت متعذرا بسبب قوة شبكة الأعمال الصينية.، فكان الملايو ممنوعين من الوصول إلى مجالات الأعمال التي يسيطر عليها الصينيون، وكان من الصعب على الملايو العثور على عمل أو إقامة علاقات تجارية مع مؤسسات صينية بسبب الممارسات التجارية الصينية، ولم تتحقق أي من الوعود التي قطعها رجال الأعمال الصينيون لمساعدة الملايو ، حيث لم تتوفر رافعة حقيقية من شأنها جعل هيكل وتنظيم الشركة الصينية أكثر انفتاحا. (تشاريونوغساك، جويلية 2021، صفحة 7)، وفي المقابل كانت هناك سيطرة واضحة على الاقتصاد الماليزي بسبب ضعفه.

و قد ركزت حكومة ماليزيا على الاستثمار في البنية التحتية والزراعة وتنمية الأرياف، وقد كانت هذه الاستراتيجيات ناجحة في تقوية الاقتصاد بشكل عام، لكن التوازن الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع الماليزي لم يكن أولوية ولم تكن تجري إدارته بالشكل الأمثل.

إن هذا العوامل سالفة الذكر تعتبر من بين الاسباب التي استفزت ماليزيا نحو النهوض باقتصادياتها والبروز كقوة اقتصادية كبرى لا تخضع لأي سيطرة اقتصادية.

وفي خطوة أخرى تبرز رفض ماليزيا الهيمنة الدولية والاعتماد الذاتي على تطوير اقتصادها، رفضت ماليزيا مقترحات صندوق النقد الدولي والتي منها زيادة فائض الميزانية لرفع معدلات الفائدة وكذلك رفض القروض المقدمة من البنك الدولي على أساس أن شروطها تجعل الاقتصاد الماليزي يدار من داخل مكاتب صندوق النقد الدولي وليس من الماليزيين أنفسهم. واستطاعت ماليزيا تقديم استراتيجية سريعة للحد من آثار أزمة الأسواق المالية، وعلى الرغم من أن هذه الاستراتيجية كانت لها نتائج ايجابية مع بعض الثغرات إلا أن بعض المحللين يرون أنها كانت استراتيجية قوية أسست على قرارات جريئة.

وعلى أعقاب الأزمة الاقتصادية لسنة 1997 التي ضربت الدول الآسيوية، والتي سببت دمارا اقتصاديا هائلا، و ارتفاعا في معدلات التضخم، ضعف القوة الشرائية، انهيار العملات، ارتفاع معدلات البطالة، انهيار بنوك وإفلاس مؤسسات، فإن ماليزيا – رغم الأزمة لم تتوقف عن البناء– وشرعت بعدة مشروعات ضخمة للبنى التحتية بالعملة المحلية– لم تكن هنالك زيادة ملحوظة في حجم القروض الأجنبية. (السنهوري، 2021)

وهكذا لم تتعرض الحكومة لأية ضغوط لوقف تلك المشروعات الضخمة حتى في فترة الاضطراب الاقتصادي طالما كانت غير ممولة من الخارج، حيث كانت الاستثمارات الأجنبية المباشرة تستقرض جزءا مهما من احتياجات رأسمالها من مصادر محلية. يعني ان كل متطلبات ماليزيا من المستوردات كالبضائع الكبيرة والمتوسطة أو بضائع المستهلكين يمكن تلبيتها من دون الحاجة إلى القروض الخارجية. بمعنى آخر فان الموقف المالي لماليزيا وعند نهاية يونيو عام 1997 اتسم بالقوة والتماسك ولم يكن أبدا في حسابها ان تتعرض لأزمة اقتصادية أو مالية (السنهوري، 2021)

ولم يكن نجاح ماليزيا في تطوير اقتصادها وزيادة قدرتها على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى نتيجة عوامل عديدة أبرزها اهتمامها بتنمية المورد البشري وتطويره، والذي ساعدها على توفير قدرات علمية مؤهلة استطاعت جذب الشركات الاستثمارية العالمية إلى ماليزيا، وبالتالي أسهم بشكل كبير في حدوث تحولات هيكلية جذرية في الاقتصاد الماليزي، وأصبح القطاع الصناعي هو العصب الرئيسي لهذا الاقتصاد بدلا من القطاع الزراعي فضلا عن احتلال ماليزيا لمراتب متقدمة في الصناعات الالكترونية، وبلوغ ماليزيا مرحلة الاقتصاد المعرفي القائم على تقنية المعلومات والاتصالات.

ولقد أدى تطور النظام التعليمي إلى احتلال ماليزيا عالميا الجاهزية الشبكية من بين 134دولة شملها تقرير التنافسية العالمي لقطاع تقنية المعلومات طردية، فكلما توافر رأس المال البشري المدرب والمؤهل، وكذلك البنية التحتية في بلد معين، كلما ارتفعت قدرة ذلك البلد على جذب الاستثمار. (محمد التالباني، 2019، صفحة 48)

ومن بين العوامل الرئيسية التي ساعدت على جذب الاستثمار الاجنبي المباشر في ماليزيا نذكر:

- **جذب الاستثمارات** :وذلك من خلال ما يلي :الاستقرار السياسي –توليد اقتصاد يقوم على أساس السوق الحر–عمالة يافعة ومتعلمة ومتدربة وأسعارها منافسة –بنية تحتية متميزة –توجه حكومي صادق لجعل البلد بيئة جذب للمستثمرين، مع العلم أن ماليزيا اليوم تمثل المقر الرئيسي لأكثر من **5000** شركة أجنبية حيث استقرت وتنوعت استثماراتها وأصبحت جزءا من اقتصاد البلد.
- **تطوير الأعمال الحيوية** : وهذا جراء الاقتصاد الموجه نحو السوق والقطاع المالي والمصرفي المتطور، بما في ذلك مركز »**لابوان** « المالي والأعمال التجارية الدولية والممارسات القانونية والمحاسبية التي تستند إلى النظام البريطاني و مجتمع الأعمال المحلي الكبير ذو التاريخ الطويل في العلاقات التجارية الدولية و مجتمع الأعمال الأجنبي الكبير في جميع قطاعات الأعمال التجارية، روابط بذارية واسعة النطاق.
- **تشجيع الصادرات** : انتهجتها الحكومة الماليزية من أجل تشجيع وتنمية الصادرات خلال الثلاثين سنة الماضية.
- **القوة الاقتصادية** :و التي تتمثل في الموارد الاقتصادية مثل الموارد الطبيعية، النفط الخام، الغاز الطبيعي، القصدير، الأخشاب، زيت النخيل و المطاط. (شلالي و عميرة، 25-26 ماي 2016، الصفحات 536-537)

وتنص استراتيجية التنمية الاقتصادية الموضوعة في الخطة الصناعية الرئيسية الثالثة لماليزيا للفترة 2006-2020 على نمو فائق للاستثمارات الخاصة في تطوير الصناعات ذات التقنية العالية والمعرفة المكثفة (تقنيات المعلومات والاتصالات ، والتكنولوجيا الحيوية ، والمؤهلين تأهيلا عاليا خدمات) وتحقيقا لهذه الغاية، تعمل الحكومة على خلق مناخ أعمال ملائم في الدولة، وتعزيز دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وتقوية الشراكات بين الشركات العامة والخاصة، وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر و تعطى الأولوية لقضايا التحديث التكنولوجي وجذب الاستثمار وتطوير الإمكانات العلمية والتكنولوجية ورأس المال البشري الإبداعي. (اقتصاد ماليزيا 2019، 2019)

المطلب الثالث: الفكر التنموي وواقع المناطق الحرة في ماليزيا

إن نجاح أي سياسة في أي دولة من دول العالم يرجع في الأساس إلى الفكر التنموي المتطور في تلك الدولة، وماليزيا على غرار الدولة التي طورت ونجحت في سياستها الاقتصادية من ناحية فكرها التنموي، حيث بدأ تنامي هذا الفكر في السبعينات، وكان الدافع تأثير اقتصاديات الدول الآسيوية وقتها، وقد حولت ماليزيا وجهتها إلى الشرق أيضا إلى أن صارت ذات اسم ومكانة في مجال الصناعات الكبيرة، كما قفز القطاع الصناعي قفزة نوعية خلال فترة وجيزة، كما توجهت إلى الصناعة الثقيلة، ونجحت في إنتاج أول سيارة محلية الصنع (PROTON SAGA في عام 1983م)، وتلت هذه التجربة الأولى الناجحة سيارات أخرى أيضا، وصارت من الدول التي تصنع سيارتها بل بدأت تصدرها، وفي هذا الصدد يقابلنا مثال آخر وهو شركة "بتروناس« (PETRONAS)للنفط، فالشركة حققت أكثر من 21 مليار دولار سنة 2003 م مع أنها أسست سنة 1974م وبدأت عملها بالفعل في أواخر السبعينات.

بالإضافة إلى ذلك، قدمت ماليزيا العديد من التسهيلات، وعلى إثرها فقد استطاعت أن تحقق معدلات كبيرة، حيث إن الناتج المحلي الإجمالي للفرد من 2000 دولار أمريكي في عام 1985م إلى 11000 دولار أمريكي في عام 2019م، فاقتصاد ماليزيا شهد هذا التطور في فترة قصيرة دون أن يتأثر هذا التطور بالأزمات التي حدثت في العالم بشكل كبير، من بين 26 دولة وصلت نسبة قطاع الصناعة في ماليزيا إلى 42،37 %في عام 2019. (جولتكين و ابراهيم محمد، 2021، صفحة 192)

و بالنسبة للمناطق الحرة، تتركز أغلب المناطق الحرة في ماليزيا في المناطق الصناعية والمدن، وقد وفرت الحكومة الماليزية العديد من التسهيلات لها والبنى التحتية كالطرق والكهرباء والاتصالات ، وتتمثل أهم المناطق الحرة في دولة ماليزيا في ما يلي :

- منطقة اسكندر ماليزيا في ولاية جوهر: وهي المنطقة المعروفة سابقا بمدينة اسكندر للتنمية، وهي تتربع على مساحة 2217 كيلومتر مربع، ويتوقع أن توفر حوالي **922** ألف فرصة عمل إلى غاية سنة 2025.
- منطقة الساحل الشرقي الصناعية: تعد من اكبر المناطق الصناعية في آسيا، حيث تمتد على الساحل الشرقي من كيرته إلى بيكان في باهانغ، وهي تتربع على مساحة 390 ألف هكتار، وتعمل على أساس نظام لا مركزي، ويتم فيها تعزيز الأنشطة الصناعية والتجارية بشروط الرسوم التفضيلية .
- منطقة كوليم للتقنية العالية**KULIM HI-TECH PARK** : افتتحت سنة 1996، وهي أول منطقة صناعية لصناعة التقنيات العالية في ماليزيا وتصديرها، وتقع في مدينة كوليم في الشمال الغربي من شبه الجزيرة الماليزية، على مساحة إجمالية قدرها 1480 هكتار وتقع على بعد36 كم من مطار بيان ليبز الدولي.

- منطقة ملتيميديا سوبر كوريدور **MSC** : وهي منطقة متخصصة أيضا في مجال تقنية المعلومات صناعتها وتسويقها، وهي نتاج لجهود القيادة السياسية من خلال خطة واستراتيجية للانتقال إلى مجتمع المعرفة، وتقع هده المنطقة على مساحة 750 كيلومتر مربع، وتبدأ من مدينة كوالالمبور شمالا إلى مطار كوالالمبور جنوبا، وتهدف إلى جذب كبريات الشركات العاملة في مجال تقنية المعلومات، والقيام بأنشطة البحث والتطوير. (شارف و رمضاني، 25-26 ماي 2016، صفحة 84)

وتعتبر ماليزيا من بين أكثر الدول نجاحا في استخدام الحوافز لاستهداف وتوجيه الاستثمار الأجنبي المباشر والشركات متعددة الجنسيات لصناعات وقطاعات معينة، كما أن نظام الحوافز وتقديم التسهيلات المتخصصة لتنمية المهارات ساعد دولة ماليزيا على استغلال استراتيجيات الشركات متعددة الجنسيات في تحسين قدراتها التنافسية.

ويعكس تطور هيكل الحوافز في ماليزيا الانتقال التدريجي من التشجيع العام على الاستثمار للاستثمار الأجنبي المباشر إلى التركيز المحدد في القطاعات عالية التقنية. (عبد العظيم، 2000، صفحة 2)

إن المناطق الحرة في ماليزيا نجحت بشكل جيد في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، ويرجع ذلك لنظام الحوافز والنهضة الاقتصادية الكبيرة التي حدثت في ماليزيا من أجل التفوق في كل الاستراتيجيات التي تجعلها قوة اقتصادية بالشكل الذي أصبحت عليه ماليزيا اليوم.

المبحث الثاني: تجربة الإمارات العربية المتحدة

لقد قمنا باختيار دولة الإمارات العربية المتحدة كنموذج لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر عن طريق المناطق الحرة، وذلك باعتبار أن المنطقة الحرة الاولى على مستوى العالم تقع بهذه الدولة كما أشرنا إليه في الفصل السابق.

المطلب الأول: مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في دولة الإمارات العربية المتحدة

لقد ارتفعت الجاذبية الاستثمارية لدولة الإمارات عبر الأعوام الماضية بحيث تمكنت من استقطاب استثمارات كبيرة عززت بها رصيدها التراكمي من الاستثمارات الأجنبية، ووفقا لتقديرات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "الأونكتاد" صنفت الإمارات في العام 2020 في المرتبة 15 عالميا في تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة كما صنفت الدولة الأكثر استقطابا للاستثمارات على مستوى غرب آسيا وعلى مستوى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وتتطلع دولة الإمارات اليوم لجذب مزيد من الاستثمارات وتحسين بيئتها الاستثمارية وتقديم حوافز أكبر للمستثمرين ورفع موقعها على مؤشر سهولة ممارسة الأعمال.

و يمكن للمستثمرين الأجانب في دولة الإمارات الاستثمار في قطاعات التجارة والصناعة والزراعة والخدمات والتعليم والصحة والإنشاءات والكثير غيرها، وتزيد الأنشطة الاقتصادية المتاحة عن 2000 نشاط، واستثنى القانون عدد محدود للغاية من الأنشطة ذات الأثر الاستراتيجي، فقد حققت الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى دولة الإمارات العربية المتحدة نموا بنسبة 4% خلال العام 2021 مقارنة بعام 2020، حيث بلغت 20.7 مليار دولار وذلك على الرغم من تداعيات جائحة "كوفيد-19" التي ألقت بظلالها على حجم الاستثمار والتجارة واقتصادات العالم، وارتفع الرصيد التراكمي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل لنحو 171.6 مليار دولار، وقد وقعت دولة الإمارات مع شركائها التجاريين بما يقارب 106 اتفاقية لحماية وتشجيع الاستثمارات. (وزارة الاقتصاد الإماراتية، 2023)

ومن العوامل التي ساعدت دولة الإمارات العربية المتحدة في ترقية مناخها الاستثماري هو توافر المناطق الاقتصادية الخاصة فيها، وهي التي كان لها دور بارز في جذب الشركات المتعددة الجنسيات لإنشاء مراكز توزيع إقليمية لها، ولتتمكن من الإسهام في نقل وتوطين التكنولوجيا الحديثة واستقطاب استثمارات نوعية تخدم الأهداف التنموية للدولة، وقد نجحت دولة الإمارات في تعزيز استثماراتها في الأسواق الإقليمية والدولية بكفاءة وفاعلية، حيث تمكنت الشركات الإماراتية من الاستثمار في مختلف القطاعات الاقتصادية الحيوية في الخارج، كما تمكنت من تعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني في قطاعات الصناعة والخدمات المتقدمة؛ كصناعة الطيران وخدمات النقل الجوي والمواصلات والتعدين والقطاع اللوجستي والموانئ والبنى التحتية، فضلا عن الاستثمار في قطاعات الطاقة النظيفة والتكنولوجيا والإنشاءات والغاز والنفط والسياحة والزراعة والفنادق والسياحة.

وقد باتت دولة الإمارات تحتل موقعا رياديا في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر، ومؤثرا في حركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة والصادرة، إقليميا وعالميا، لبناء سياسات استثمارية تقوم على الكفاءة وتوسيع شبكة الشراكات، وتطوير كل ما من شأنه جذب رؤوس الأموال العالمية إليها، عبر توسيع حزم من الحوافز والتسهيلات للمستثمرين العالميين. (تقارير وتحليلات: ثقة دولية بالمكانة الاقتصادية والاستثمارية للإمارات، 2021)

المطلب الثاني: واقع المناطق الحرة في الإمارات العربية المتحدة

تضم الإمارات العربية المتحدة عدد كبير من المناطق الحرة في العديد من إماراتها، وتحتوي دبي كما ذكرنا سابقا على أكبر عدد من المناطق الحرة، ويمكن أن نبين اهم المناطق الحرة في دولة الإمارات العربية المتحدة من خلال الجدول التالي:

جدول: 3.1. اهم المناطق الحرة في الإمارات العربية المتحدة

المنطقة الحرة	تاريخ التأسيس
المنطقة الحرة بجبل علي (جافزا)	**1985**
المنطقة الحرة بالفجيرة	**1987**
منطقة مطار دبي الحرة	**1996**
مدينة دبي للأنترنت	**2000**
مدينة دبي للإعلام	**2001**
المدينة الطبية	**2002**
مدينة دبي للتعهيد	**2004**
واحة السيليكون	**2004**
مجمع دبي للتقنية الحيوية والأبحاث	**2005**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: (بلهادف و السعدي، 25-26 ماي 2016)

و تساهم المناطق الحرة في دولة الإمارات العربية المتحدة في تطوير الاقتصاد الوطني و تنشيط التجارة الخارجية، و يمكن تمثيل تطور التجارة الخارجية للمناطق الحرة في الجدول التالي:

جدول: 3.2. تطور التجارة الخارجية للمناطق الحرة في الإمارات العربية (2011–2016)

الوحدة: مليون درهم

البيان	2011	2012	2013	2014	2015	2016
تجارة المناطق الحرة	67684	49816	13475	38723	97181	85410

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: (شنوف عبد الرؤوف، مبروك العروسي، و عباسي، 2020، صفحة 85)

من خلال الجدول نلاحظ بداية انخفاض حجم التجارة الخارجية للمناطق التجارية بداية من سنة 2012 إلى غاية سنة 2014، ثم ارتفع هذا الرقم بداية من سنة 2015 من 38723 مليون درهم إلى 97181 سنة 2015 و 85410 سنة 2016، ويرجع هذا الارتفاع إلى زيادة الاهتمام بإنشاء المناطق الحرة في الإمارات و زيادة منح المزايا والحوافز للمستثمرين الأجانب لإنجاح و تفعيل دور هذه المناطق في تطوير الاقتصاد الإماراتي.

وقد قمنا باختيار منطقتين هامتين، حيث و من بين أكثر المناطق الحرة نجاحا في دولة الامارات العربية المتحدة وقع اختيارنا على المنطقة الحرة بإمارة دبي والمنطقة الحرة بإمارة الشارقة نستعرض أهم المقومات لكل منطقة حرة كما يلي:

الفرع الأول: المنطقة الحرة بدبي

في دولة الإمارات العربية المتحدة، يمكن أن نعتبر أن إمارة دبي نموذج عالمي في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال مجموعة من المؤشرات التي نوجزها في ما يلي:

- تواصل إمارة دبي تعزيز جاذبيتها لمجتمع الأعمال والمستثمرين بتقديم قيمة مضافة حقيقية في وقت يسود الاقتصاد العالمي حالة من عدم اليقين بواقع 837 مشروع استثماري جديد خلال سنة 2022، وهو أعلى نمو في حصتها العالمية خلال السنوات السبع الماضية، ويتميز مناخها الاستثماري بما يلي:
- البيئة الاستثمارية في دبي تقوم على ركائز راسخة من الاستقرار وتشجيع الابتكار والأطر التشريعية والتنظيمية المرنة.
- الشراكة القوية مع مجتمع الاستثمار والأعمال العالمي إحدى الركائز الأساسية في تنفيذ الأهداف الطموحة في دبي.
- نمو بنسبة 89.5% على أساس سنوي في إجمالي مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر المعلنة في دبي خلال 2022 مقارنة بعام 2021.
- إجمالي رأس مال مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في دبي يصل إلى 47 مليار درهم في 2022 مقارنة بـ 26.07 مليار درهم في 2021، مع استحداث 38,447 وظيفة، كما دبي تستحوذ على 4% من إجمالي مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة في العالم، بزيادة 1.9% مقارنة بعام 2021.

–عدد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة في دبي بلغ 837 مشروعا ف دول المصدر الخمس الأولى استحوذت على 72% من التدفقات إلى الإمارة في 2022 من حيث رأس المال الأجنبي المباشر، و54% من إجمالي المشاريع.

وقد احتفظت دبي، بالمركز الأول عالميا في استقطاب مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة خلال العام 2022، تأكيداً على مكانتها كأفضل وجهة للاستثمار الأجنبي المباشر في العالم، وذلك وفقا لأحدث البيانات الصادرة عن فايننشال تايمز "إف دي آي ماركتس.fDi Markets « ، في حين ارتفع إجمالي رأس مال الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 80.3% خلال ذات الفترة، كما وجاءت دبي في المرتبة السابعة عالميا من حيث جذب رؤوس الأموال الجديدة للاستثمار الأجنبي المباشر، وفي المركز الخامس عالميا في وظائف الاستثمار الأجنبي المباشر، وعلى صعيد منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، حازت دبي على المرتبة الثانية من حيث رأس مال الاستثمار الأجنبي المباشر، والأولى في وظائف الاستثمار الأجنبي المباشر. (بدر الدين، 2023)

وفيما يتعلق بدول المصدر، فقد جاءت الدول الخمس الأبرز، في تدفقات رؤوس أموال الاستثمار الأجنبي المباشر إلى إمارة دبي خلال العام 2022، على النحو التالي: كندا 69.74%، المملكة المتحدة 16.49%، الولايات المتحدة 8.49%، الهند 3.19%، واليابان 2.11.%، أما ترتيب أبرز خمس دول من حيث تدفقات مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر: الولايات المتحدة 34.31%، المملكة المتحدة 26.64%، 22.63%، سنغافورة 8.39% وسويسرا 8.03.%. (دبي تجذب 8.42 مليار دولار استثمارات أجنبية خلال عام، 2023).

الفرع الثاني: المنطقة الحرة بإمارة الشارقة

تعتبر إمارة الشارقة واحدة من اهد البدائل الناشئة في الإمارات العربية المتحدة، ومن أفضل المناطق للاستثمار في العصر الحالي، فقد ساهمت في دعم أكثر من 60% من الناتج المحلي في الإمارات سنة 2020، ويعود سبب اعتبارها أفضل مناطق الاستثمار وإقامة المشاريع الاستثمارية فيها في الإمارات لكونها أقل تكلفة من المناطق الاخرى وكذا بساطة الإجراءات الإدارية بها، كما أن حكومة الشارقة تتبنى العديد من السياسات التي تسهل عملية الاستثمار الأجنبي المباشر فيها، بحيث يمكن للمستثمر إقامة مشروعه في ظرف ستة أيام في حالة التزامه بالإجراءات المطلوبة.

وقد بدأت إمارة الشارقة في إنشاء المناطق الحرة منذ أكثر من 40 عاما، وهي تتمتع بوجود 20 منطقة صناعية متخصصة، وقد شهدت المناطق الاقتصادية الحرة الرئيسية بالإمارة تطورا كبيرا حيث أصبحت من أكبر المناطق الحرة بالإمارات حيث تضم منطقتين حرتين هما:

1. المنطقة الحرة بمطار الشارقة الدولي
2. المنطقة الحرة في الحمرية

وتستمر هذين المنطقتين في الازدهار والتطور، وتتمتع هذه المناطق بجاذبية كبيرة للمستثمرين، حيث صممت هذه المناطق خصيصا لجذب الاستثمار الاجنبي المباشر.

وقد أسهم التطوير السريع في جعل إمارة الشارقة إحدى القواعد الصناعية الأبرز في منطقة الخليج العربي.

وتعمل إمارة الشارقة على تطوير المناطق الحرة خاصة الصناعية منها، وجعلها اداة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك من خلال تبنيها لعدة ميكانيزمات:

- تطوير القطاع الصناعي في الإمارة، وتشجيع المستثمرين على تطوير منتجاتهم ، وتهيئة الظروف الملائمة لتعزيز الاستثمارات.
- تحقيق النمو الاقتصادي الذي يعتمد على تنويع مصادر الدخل، لجعل الشارقة أحد مقاصد الفئة العالمية للصناعات وبوابة للتوريد الصناعي في الشرق الأوسط؛
- العمل على تعزيز مكانة الشارقة الاقتصادية وبيئتها التنافسية لاستقطاب المستثمرين بشكل يتماشى مع السياسة واستراتيجية الدولة التي تهدف إلى تنويع مصادر الدخل و توفير خدمات ذات قيمة مضافة وتعزيز صادرات الدولة.

بالإضافة إلى توافر البنية التحتية القوية والحديثة في الإمارة التي بسكنها من جذب المزيد من الاستثمارات لتطوير القطاع الصناعي وغيره من القطاعات، مؤكدا على أهمية سوق النقل والخدمات اللوجستية في الإمارة (طويل و فريوة، 2018، صفحة 939).

إن هذه الإنجازات المحققة في مدينة أو اثنتين في دولة الإمارات العربية المتحدة تجعلها تتفوق على دول بأكملها لم تتمكن من الوصول إلى ولو نسبة ضئيلة من هذا التقدم.

المطلب الثالث: المناطق الحرة أداة فعالة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الإمارات العربية المتحدة

تعتبر المناطق الحرة في دولة الإمارات العربية المتحدة أحد أهم الادوات الفعالة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، بسبب توجهها الاستراتيجي لدعم التنمية والتحول نحو الاقتصاد المعرفي على الاستثمار الأجنبي المباشر والشراكة مع الشركات العالمية متعددة الجنسية باعتبارها قوة محركة وأداة هامة لنقل وتوطين التكنولوجية المتطورة والمساعدة في تدريب وتأهيل الكوادر الفنية الماهرة، وهذا بدوره كان له دفع كبير في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر.

بالإضافة إلى أن المستثمر الأجنبي في الامارات يستطيع الاستثمار في عديد من القطاعات، سواء قطاع العقارات وقطاع الخدمات، وقطاع الصناعات التحويلية، وأيضا في المؤسسات المالية، إضافة لذلك قد أدى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المساهمة في زيادة وجود الشركات المتعددة الجنسيات وهذا بدوره يساعد على زيادة فرص العمل، كما له دور كبير في تأهيل وتطوير العمالة الوطنية، مما يجعلهم قادرين على المنافسة في السوق المحلي والعالمي.

كما أن حجم الإصلاحات الاقتصادية التي طبقتها الامارات العربية المتحدة في مجال اقامة مناطق حرة و بمختلف الانواع وكبر السوق الإماراتي والدرجة العالية من الانفتاح والتحرر الاقتصادي والتجاري، وبرامج الخصخصة، وإزالة العقبات أمام الصادرات والواردات والتسهيلات التي واكبت جذب الاستثمارات الأجنبية والمناخ الملائم لعمل واستمرار تلك الاستثمارات، فضلا عن الاستقرار السياسي، كانت جميعها عوامل أدت إلى جعل اقتصاد دولة الامارات من أكبر الاقتصاديات في الدول العربية. (تراري و مزوري الطيب، 2017، الصفحات 119-120)

ومن العوامل التي ساعدت على نجاح المناطق الحرة في الإمارات العربية المتحدة هو الاستقرار السياسي، فضلا عن عوامل اخرى، وتتمثل هذه العوامل في ما يلي :

- البناء المتطور للبنية الأساسية في مجال الخدمات الاجتماعية والإنتاجية لاسيما النقل والمواصلات، حيث تمتلك الدولة أحدث وأكبر الموانئ البحرية في المنطقة وتستعمل فيها أرقى وأحدث الأساليب المتطورة في عمليات الشحن والتفريغ والتخزين، إضافة إلى إنشاء العديد من الأحواض المتخصصة في إصلاح وصيانة السفن الكبيرة.
- تمتلك الامارات مجموعة من المطارات الدولية الحديثة التي تقدم خدمات متنوعة في مجال نقل البضائع أو الركاب، كما تمكنت الدولة من بناء شبكة اتصالات وطرق متطورة، وهي مستمرة في تطوير البنية الأساسية، الأمر الذي ساعد الامارات في استثمار ميزتها الجغرافية النسبية لتحقيق ميزة تنافسية.
- تقوم السياسة التجارية والاقتصادية للدولة على مبدأ الاقتصاد الحر حيث لا يوجد قيود كمية أو إدارية على التجارة الخارجية، كما لا تفرض رسوم أو ضرائب جمركية إلا نسبة ضئيلة، كما تتوفر الامارات على وفرة لبعض المواد الأولية التي تحتاج إليها الصناعة كالنفط الخام والغاز الطبيعي. (لحرش و قروج، 25-26 ماي 2016، الصفحات 280-281)

إن تجربة المناطق الحرة في الإمارات هي تجربة ناجحة بامتياز و هو ما يعكس صدق النوايا في تطوير اقتصاد الدولة وجعله من الاقتصاديات الرائدة والمتطورة على مستوى العالم.

المبحث الثالث: تجربة الجزائر

بعد أن تطرقنا لتجربة المناطق الحرة في كل من دولتي ماليزيا والإمارات العربية المتحدة، سوف نقوم بعرض التجربة الوطنية أو الجزائرية في هذا المجال من خلال العناصر التالية:

المطلب الأول: وضعية الاقتصاد الجزائري

يمر الاقتصاد الجزائري بالعديد من المحطات بداية من الاستقلال إلى يومنا هذا، فهناك بعض الأزمات التي مر بها على مستوى محيطه الجغرافي، ومنها من كانت أزمات عالمية هزت العالم ككل مثل أزمة كوفيد 19 او كورونا، ويتأثر الاقتصاد الجزائري بأسعار المحروقات باعتباره اقتصاد ريعي غير منتج، رغم توجه الحكومة الجزائري في السنوات الاخيرة إلى تشجيع المنتوج المحلي وتنويع مصادر الدخل خارج قطاع المحروقات، و يمكن توضيح تطورات الاقتصاد الجزائري من خلال التطرق إلى بعض المؤشرات الاقتصادية التي تعكس لنا وضعيته بشكل أوضح:

1. تطور وضعية ميزان المدفوعات

شكل 3.2.تطور وضعية ميزان المدفوعات خلال الفترة (2017-2021)

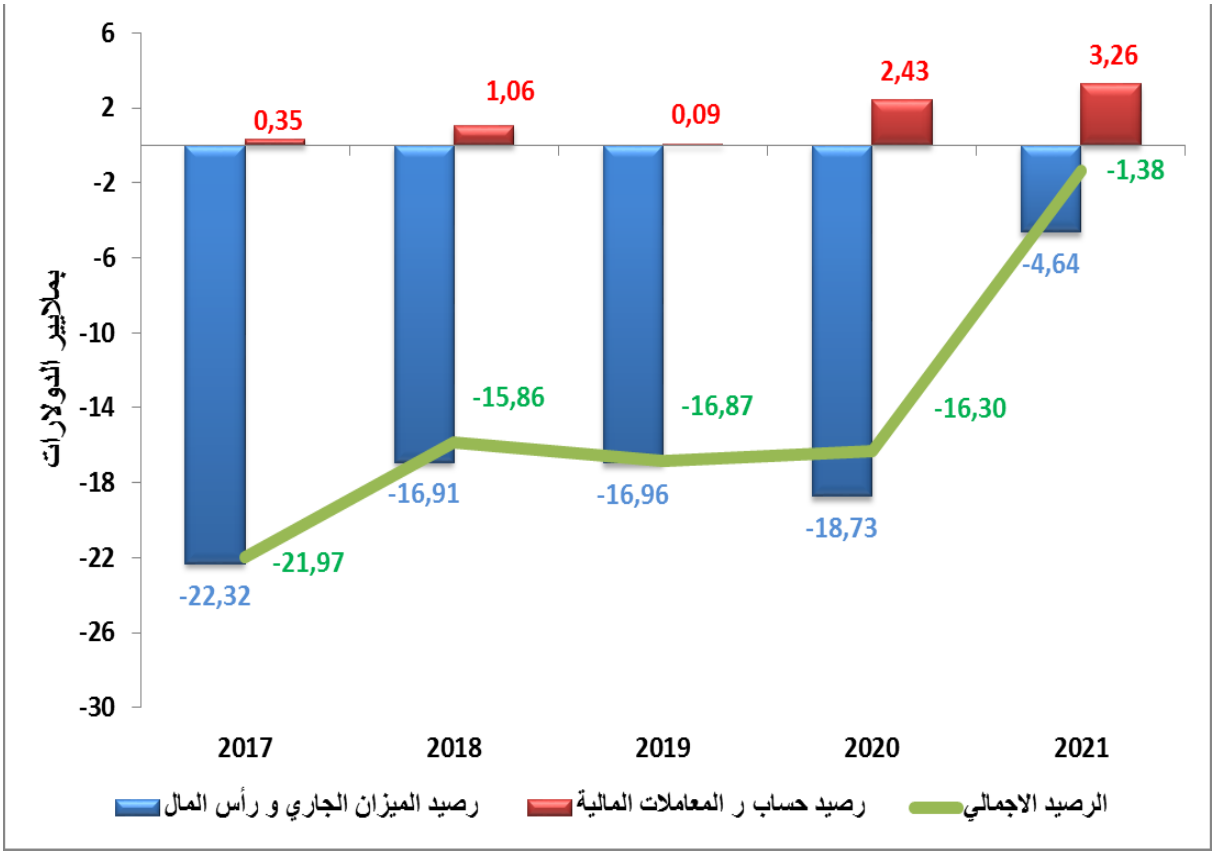

المصدر: (بنك الجزائر، ديسمبر 2022، صفحة 80)

من خلال الشكل، نلاحظ انخفاض ميزان المدفوعات خلال الفترة من 2018 إلى 2020، ويمكن ان نرجع هذا الانخفاض إلى انخفاض أسعار المحروقات بداية من الثلاثي الأخير من سنة 2014، ثم عاود هذا المعدل إلى الارتفاع بداية من سنة 2021، ويمكن ان نرجع ذلك إلى عودة أسعار المحروقات إلى الارتفاع و بداية التعافي من ازمة كوفيد 19 التي اجتاحت العالم في سنة 2020.

2. تطور الميزان التجاري خلال الفترة (2017-2021)

يعكس الميزان التجاري وضعية الصادرات والواردات، و يمكن تمثيل تطور الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة (2017-2021) من خلال الشكل البياني الموالي:

شكل 3.3. تطور وضعية الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة (2017-2021)

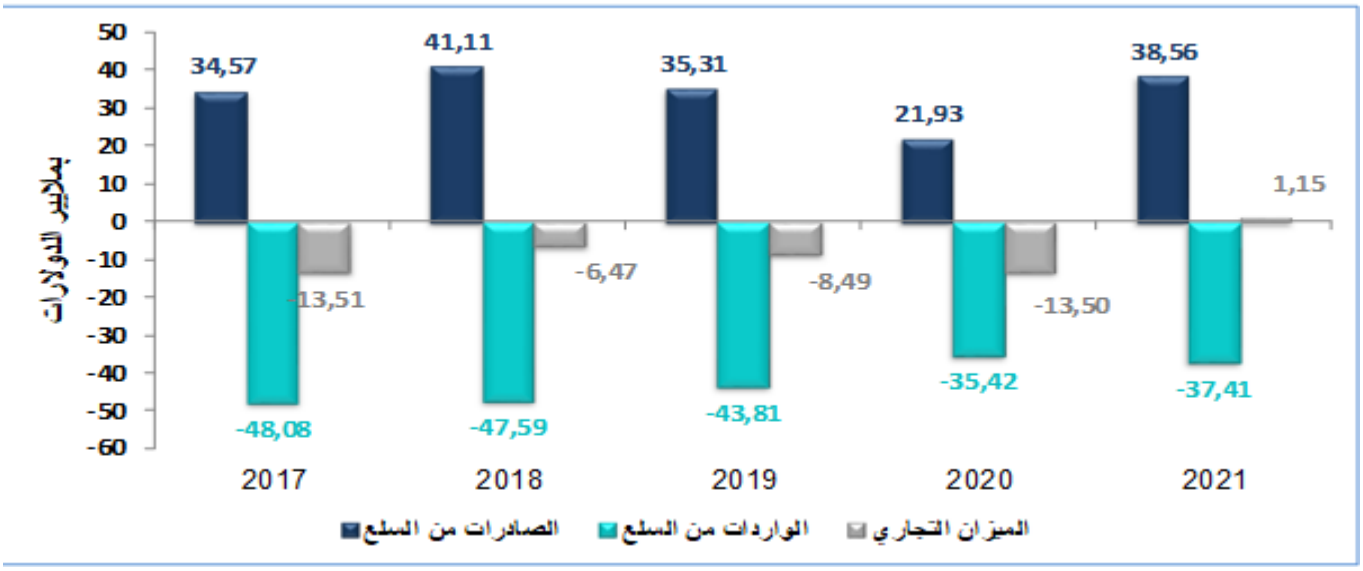

المصدر: (بنك الجزائر، ديسمبر 2022، صفحة 80)

على الرغم من ارتفاع واردات السلع، سجل الميزان التجاري فائضا قدره 1,15 مليار دولار في عام 2021 مقارنة بعجز قدره 13,5 مليار دولار في عام 2020، بزيادة قدرها 14,65 مليار دولار، كما بلغ إجمالي صادرات السلع 38,65 (FOB) مليار دولار في عام 2021 ، بزيادة 16,63 مليار دولار من 21,93مليار دولار في عام 2020، وقد ارتفعت صادرات المحروقات التي تمثل 88,33 ٪ من إجمالي الصادرات، بنسبة 70,16 ٪ في عام 2021 مقارنة بعام2020 بعد انخفاض أسعار النفط بين عامي 2019 و2020 من 64,44 دولار في عام 2019 إلى 42,08دولار في عام 2020 بنسبة 34,70 ٪، ارتفع متوسط سعر برميل البرنت بنسبة 72,22 ٪ في عام 2021 إلى 72,47دولار.

و قد أدت هذه الزيادة في أسعار النفط، إلى جانب زيادة الكميات المصدرة ب(الأطنان المكافئة للنفط)في عام 2021ب 0.94 ٪ ، إلى زيادة صادرات المحروقات من 20,02 مليار دولار في عام 2020 إلى34,06 مليار دولار في عام 2021 بزيادة قدرها14,04 مليار دولار، وعلى الرغم من صغر حجمها وعدم تنوعها إلى حد كبير تماشيا مع النظام الإنتاجي، و بلغت صادرات السلع خارج المحروقات مستوى قياسيا يقدر ب 4,5 مليار دولار أمريكي في نهاية عام 2021بزيادة 135,67 ٪ عن عام2020. (بنك الجزائر، ديسمبر 2022، الصفحات 79-80)

3. تطور هيكل الايرادات خلال الفترة (2017-2021)

يمكن أن نبين هيكل الواردات الجزائرية خلال الفترة(2017-2021) من خلال الجدول التالي:

جدول 3.3 : تطور هيكل الواردات في الجزائر خلال الفترة (2017-2021)

الوحدة: مليار دولار

السنوات	2017	2018	2019	2020	2021
هيكل الصادرات	6047.9	6826.9	6601.6	5640.9	6586.6

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: (BANQUE d'algérie, Décembre 2022, p. 98)

يمكن تمثيل تطور هيكل الواردات في الجزائر خلال الفترة (2017-2021) من خلال الشكل البياني التالي:

شكل 3.4. تطور هيكل الواردات في الجزائر خلال الفترة (2017-2021)

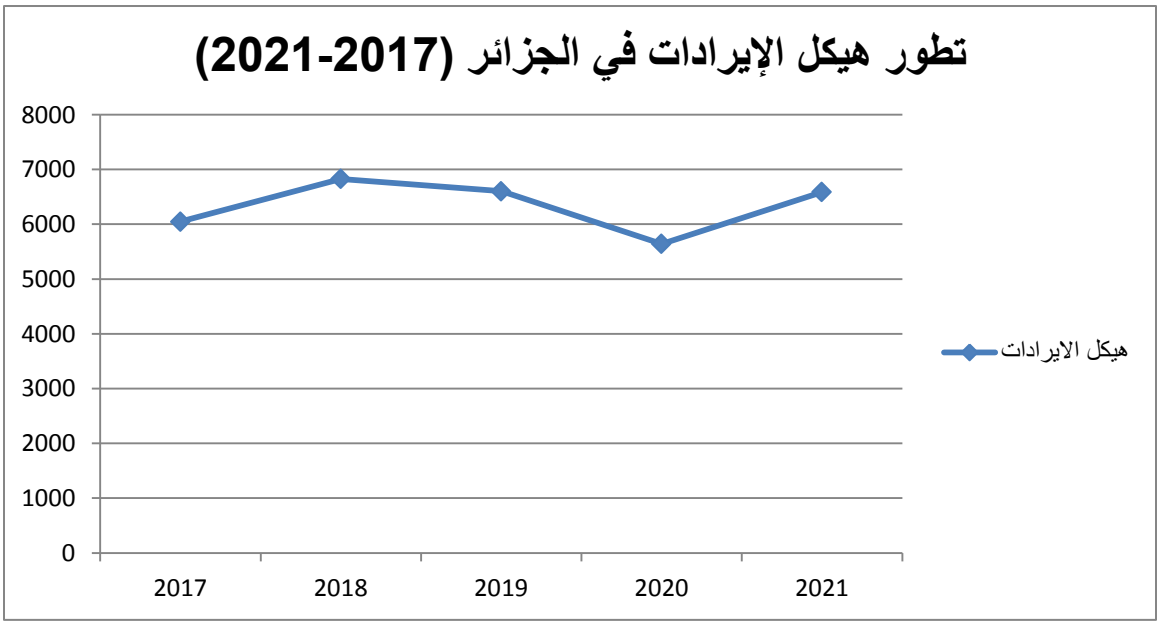

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول 3.3

من خلال الشكل نلاحظ بداية انخفاض حجم الصادرات بسبب انخفاض أسعار المحروقات بداية من الثلاثي الاخير من سنة 2014، ثم بلغ هذا الانخفاض أقصى قيمة له سنة 2020 بسبب جائحة كوفيد 19، ثم عاود إلى الارتفاع سنة 2021 بسبب بداية التعافي من أزمة كورونا ورفع الحجر الصحي عن الموانئ والمطارات وحركة السلع، بالإضافة إلى زيادة أسعار المحروقات.

4. تطور هيكل الواردات خلال الفترة (2017-2021)

يمكن أن نبين هيكل النفقات الجزائرية خلال الفترة(2017-2021) من خلال الجدول التالي:

جدول 3.4 : تطور هيكل النفقات في الجزائر خلال الفترة (2017-2021)

الوحدة: مليار دولار

السنوات	2017	2018	2019	2020	2021
هيكل النفقات	7282.6	7732.1	7741.4	6902.9	7428.7

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: (BANQUE d'algérie, Décembre 2022, p. 100)

معطيات هذا الجدول يمكن تمثيلها من خلال الشكل التالي:

شكل 3.5. تطور هيكل النفقات في الجزائر خلال الفترة (2017-2021)

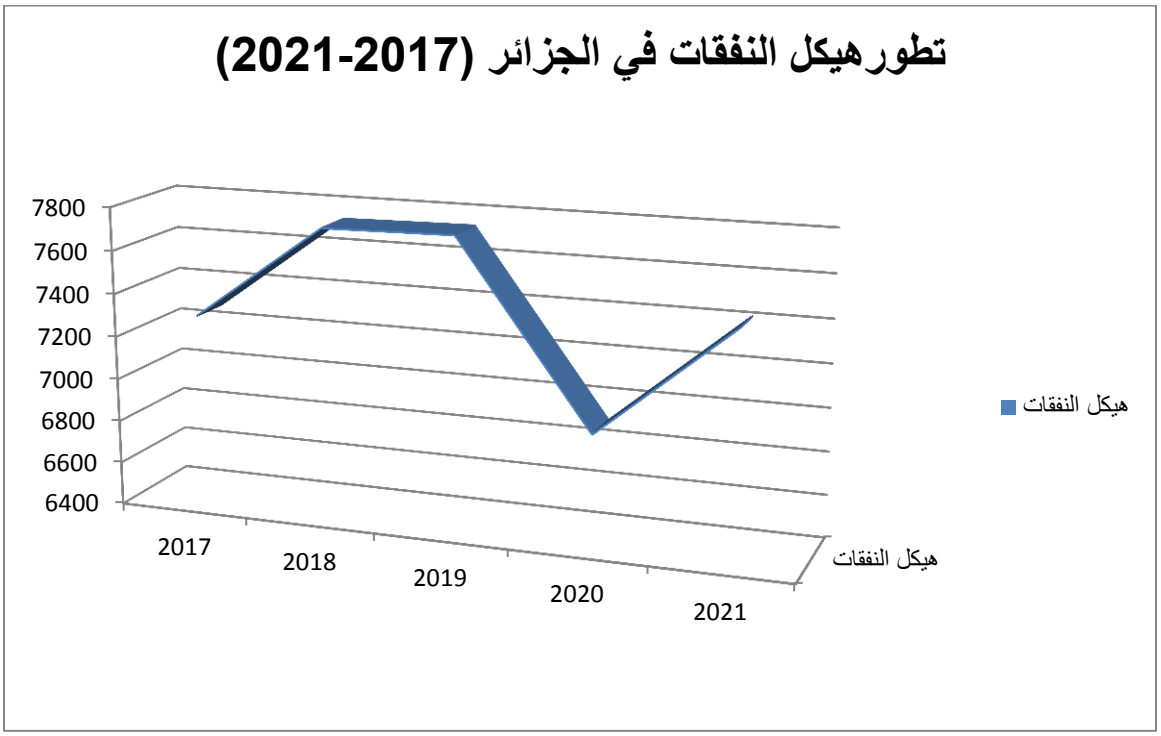

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول 3.4

من خلال الشكل، نلاحظ ان حجم الإنفاق في الجزائر بلغ أدنى قيمة له خلال سنة 2020 بسبب أزمة كوفيد 19 التي أثرت على الميزانية بشكل عام من ناحية الإيرادات والنفقات على حد سواء، ثم سجل هذا الحجم ارتفاعا بداية من سنة 2021 بسبب ارتفاع أسعار المحروقات وبداية رفع إجراءات الحجر الصحي على كل أوجه الإنفاق العام في الجزائر، حيث عاودت العديد من المشاريع إلى الانطلاق والتي كانت شبه متوقفة لأكثر من سنة بسبب الازمة الصحية كوفيد 19، وتتمثل أوجه النفقات في الجزائر في نفقات المستخدمين ومعاشات المجاهدين، بالإضافة غلى نفقات التجهيز العمومي الموزعة على عدة قطاعات تتثمل في: الطاقات والمناجم، الزراعة والري، مشاريع البنية التحتية، التربية والتكوين، السكن بالإضافة إلى نفقات اخرى متنوعة في عدة ميادين.

المطلب الثاني: مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

لقد تم استحداث المنصة الرقمية للمستثمرين ووضع الشباك الوحيد حيز الخدمة من أجل تذليل العقبات الخاصة بالاستثمار و تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة ترتكز على الرقمنة و الشفافية''، كما أن استحداث هذه المنصة و وضع الشباك الموحد حيز الخدمة ''يندرج ضمن الخطوات المهمة لتسهيل معالجة وتيرة الاستثمار و تذليل العقبات التي تعيق العملية الاستثمارية تحقيقا لتنمية اقتصادية مستدامة.''

وقد استقبلت المنصة الرقمية للمستثمرين عددا كبيرا من المشاريع الاستثمارية بلغ عددهم الى غاية 31 مارس من سنة 2023 نحو 158مشروعا مشيرا الى وجود أزيد من 500 مشروع قيد الدراسة على مستوى ذات المنصة.''

وبخصوص الاستثمارات الاجنبية، والتي تمر عبر الشباك الوحيد للمشاريع الكبرى و الاستثمارات الاجنبية، فقد بلغ عددها 38 مشروعا منذ بداية التسجيل في الفاتح من نوفمبر و الى غاية 31 مارس من سنة 2023 (تسجيل 158 مشروع استثماري عبر المنصة الرقمية للمستثمرين، 2023).

وقد سجل صافي الاستثمارات المباشرة فائضا قدره 921 مليون دولار في نهاية ديسمبر 2021مقابل1,11 ما قيمته مليار دولار في نهاية ديسمبر 2020، وقد شهدت سنة 2021 رصيدا استثنائيا للاستثمار الأجنبي في الجزائر، الذي انخفض إلى ما دون المليار دولار للمرة الأولى منذ عام 2004 على الرغم من إلغاء القاعدة 51 / 49 التي تحكم الاستثمارات في عام 2020 باستثناء القطاعات الاستراتيجية مثل المحروقات والمناجم ... بلغ صافي تدفقات الاستثمار الداخلي (بما في ذلك القروض بين الشركات ذات الصلة) 870 مليون دولار فقط في نهاية عام 2021، مقابل 1,14 مليار دولار في عام 2020، بانخفاض قدره 24 ٪ .

وفيما يتعلق بالاستثمارات الجزائرية في الخارج، فقد سجلت صافي التدفقات الداخلية 51,54 مليار دولار في عام 2021 مقابل صافي تدفقات خارجية بنحو 14,67مليار دولار في عام 2020 ، وتجدر الإشارة إلى أنه لم يتم تسجيل أي تدفق لرأس المال الجزائري إلى الخارج خلال عام2021 . (بنك الجزائر، ديسمبر 2022، صفحة 83)

وقد ظهر بشكل ملحوظ، دخول الجزائر في المنافسة الدولية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر في بداية التسعينات من خلال الاهتمام بتحسين العوامل المحفزة التي من شانها جعل المناخ الاستثماري للجزائر محفزا للمستثمرين الأجانب .

فبدأت الهيئات والتشريعات الصادرة في تلك الفترة كوكالة دعم وترقية الاستثمارات في الجزائر بتاريخ 1993/10/17 ومجموعة من القوانين تقدم التسهيلات اللازمة للاستثمارات الأجنبية في الجزائر والتعديلات المتعاقبة على قانون تطوير الاستثمار ومناخه وآليات عمله، والإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المصاحبة لذلك كلها تثبت أن الجزائر تسعى من اجل تحسين العوامل المحفزة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر. (غريب ، 2012، صفحة 107)

وقد تعددت الدول المستثمرة في الجزائر سواء الأجنبية والعربية، و تصدرت شركة الإمارات للاستثمار الأجنبي Emirate International Investment Companyقائمة أهم عشر شركات مستثمرة في الجزائر لهذه الفترة، حيث بلغت تكلفة استثمارها 5 ملايير دولار ساهمت في خلق 3000 منصب عمل، بينما احتلت الشركة الفيتنامية للنفط والغاز Petrovietnam المرتبة الثانية بتكلفة استثمارية قدرها حوالي 4.7مليار دولار ساهمت في توفير ما يقارب 2000 منصب عمل، فيما احتلت الشركة الاسبانية Repsol SA التي تعتبر من شركات النفط والغاز الرائدة في العالم المرتبة الثالثة بتكلفة استثمارية قدرها حوالي 3.5 مليار دولار ساهمت في خلق 839 منصب عمل، وتعتبر هذه الشركة بأن الجزائر واحدة من اهم المناطق بعد نجاح نشاطها الاستكشافي فيها.

أما عن أهم الشركات الجزائرية المستثمرة في الخارج، نجد كلا من شركة سونطراك SONATRACH ، سيفيتال CEVITAL حيث ينفذ كل منهما على الأقل ستة مشاريع استثمارية (فقير و شيخي، 02-05 ماي 2017، الصفحات 7-8)

ووفقا لمؤشر الاستثمار العالمي، ظلت الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر ضعيفة، وهذا ما يؤكده تقرير الاستثمار العالمي الذي يعده مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) حيث سجلت الجزائر استثمارات أجنبية مباشرة سلبية قيمتها 587 مليون دولار في مؤشر الاستثمار العالمي لعام 2016 ، ما يعكس عزوف المستثمرين عن الوجهة الجزائرية، التي لا تزال معقدة وتطبعها البيروقراطية الإدارية .(بونقاب و زواويد، 2018، صفحة 8)

ويمكن تمثيل تطور الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خلال الفترة (2012-2019) من خلال الشكل التالي:

شكل3.6 : تطور الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خلال الفترة (2012–2019)

المصدر: (حمدوني و ظافر، 2022، صفحة 90)

من خلال الشكل نلاحظ أن مناخ الاستثمار غير ملائم بحيث من الصعب الحصول على الائتمان وأخذ الإجراءات الإدارية وقتا طويلا وتعدد التعديلات والإجراءات التي طرأت على قوانين الاستثمار منذ بداية الإصلاحات الاقتصادية الرامية لتشجيع المستثمرين الأجانب على الاستثمار في الجزائر، وضعف الحوكمة، والفرض على المستثمر الأجنبي قاعدة51/49 مما جعل المستثمرين يعزفون عن الحصول على المشاريع، كما نلاحظ أن الجزائر سجلت استثمارات أجنبية سلبية سنة 2015 مقدرة ب 584 مليون دولار. (حمدوني و ظافر، 2022، صفحة 89)

لكن خلال السنوات 2020 و 2021 سجلت عدد تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر ما قيمته 33107 و 40814 مليون دولار بنسبة زيادة تقدر ب3.4% مقارنة بسنة 2020، كما احتلت المرتبة الثامنة من أصل 22 دولة عربية حسب تقرير الاستثمار العربي 2022 (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2022، صفحة 63)، وهو ما يعكس تحسن مناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر وتحسين الحكومة الجزائرية لاستقطابه من خلال عدة سياسات وتحفيزات وإعادة إنشاء المناطق الحرة وهو ما سنتطرق إليه في العنصر القادم من هذا الفصل.

وبرغم الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الحكومة الجزائرية لتحسين مناخ الاستثمار إلا إن أداءها متواضع جدا من حيث توفير الأرضية المناسبة للمستثمرين الأجانب، وهذا ما تؤكده الإحصائيات والتذبذب في تدفقات الاستثمار ، وبالتالي مناخ غير مناسب لمنافسة الاقتصاديات العربية والعالمية في توطين الاستثمار الأجنبي كدول شمال إفريقيا تونس والمغرب، وهدا ناجم عن مجموعة من العراقيل الاقتصادية والتنظيمية والقانونية، وعدم الاستفادة من فرص الاندماج في الاقتصاد العالمي. (حمدوني و ظافر، 2022، صفحة 98)

ويمكن أن تستفيد المشاريع الاستثمارية من الإعفاء والتخفيض من الضرائب و هذا حسب التموقع وأثر المشاريع على التنمية الاقتصادية و الاجتماعية. وفي هذا الإطار توجد ثلاث أنظمة مزايا كالتالي :

- الإعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص السلع غير المستثناة والمستوردة والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار؛
- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات غير المستثناة المستوردة محليا.
- الإعفاء من حقوق التسجيل ومصاريف الإشهار العقاري و حق الامتياز على الأملاك العقارية لإنجاز المشاريع الاستثمارية، و الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات **IBS**و الإعفاء من الرسم على النشاط المهني **TAP**
- الإعفاء من دفع حقوق نقل الملكية بعوض فيما يخص كل المقتنيات العقارية التي تتم في إطار الاستثمار ؛
- تطبيق حق التسجيل بنسبة مخفضة قدرها اثنان في الألف 2‰ فيما يخص للعقود التأسيسية للشركات.
- الإعفاء لمدة عشر 10 سنوات ابتداء من تاريخ الاقتناء، من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار ؛ ومزايا إضافية لتحسين و/أو تسهيل الاستثمار، مثل تأجيل العجز وفترات الاستهلاك. (هاملي و بولعراس، 2016، الصفحات 36-37)

وبرغم كل الحوافز الممنوحة للاستثمار الاجنبي المباشر لكنها تبقى غير كافية لاستقطاب المستثمر الاجنبي وهو ما سننطرق إليه في العناصر اللاحقة.

المطلب الثالث: واقع إنشاء المناطق الحرة في الجزائر

إن بداية إنشاء المناطق الحرة في الجزائر تعود إلى الألفية الماضية وبداية من سنة 1997، لكن النصوص التشريعية المتعلقة بهذا المجال تم إلغاؤها لفترة من الزمن بسبب محاولة دخول الجزائر في بعض المنظمات الدولية، ثم عاودت السلطات الجزائرية إصدار قوانين في هذا المجال، وهو ما سنحاول التطرق إليه في هذا العنصر من البحث.

الفرع الأول: النصوص التشريعية الملغاة

بموجب المرسوم التنفيذي رقم 97-106 المؤرخ في 1997/0/05 تم رسميا وضع الإطار القانوني للمناطق الحرة في الجزائر، و الذي تجسد من خلال إنشاء المنطقة الصناعية الحرة » بلارة » بولاية جيجل، مع العلم أن الفكرة تبلورت رسميا من خلال قانون الاستثمار 12/93 المؤرخ في 1995/10/05.

وقد صدر المرسوم التنفيذي رقم 320/94 المتعلق بالمناطق الحرة في الجزائر لضبط الشروط العامة لإقامة وتسيير المناطق الحرة في الجزائر، حيث أجاز التشريع إنشاء المناطق تتم فيها مختلف العمليات الاستيراد والتصدير والتخزين والتحويل وإعادة التصدير أي الأنشطة التجارية والخدماتية والصناعية وفق إجراءات مبسطة مسعرة من بنك الجزائر بشرط أن تكون أنشطة الشركات موجهة للتصدير مع السماح بتسويق جزء من السلع والخدمات داخل الوطن وفق القوانين إلى تحكم وتنظم التجارة الخارجية.

وبعد الدراسة المعدة من طرف الوكالة الوطنية للتهيئة العمرانية وهذا بطلب وكالة ترقية الاستثمارات ودعمها ومتابعتها مع اخذ عدة عوامل ومعايير لاختيار أحسن موقع لاحتضان المنطقة الحرة الأولى وعلى ضوء هذه المعايير تم اختيار 16ولاية ووقع الاختيار واعتماد منطقة بلارة بولاية جيجل كمنطقة تصدير صناعية حرة. (اوسرير، 2003، صفحة 4)

لكن هذا المشروع فشل في الجزائر، حيث تم إلغاؤه بموجب المرسوم رقم 06/10 المؤرخ في 2006/06/24 كما تم إلغاء قانون سنة 2003 بشأن المناطق الحرة في المقام الأول تزامنا مع بدء سريان اتفاق الشراكة مع الاتحاد الاوروبي والمفاوضات الخاصة بالانضمام للمنظمة العالمية للتجارة. (مزريق و عميش، 06 نوفمبر 2013، صفحة 14)

فبعد دراسة كافة الأماكن الممكن أن تحتضن هذه المنطقة الحرة وقع الاختيار على منطقة » بلارة » بولاية جيجل، بمساحة تقدر ب 5,23كيلو متر مربع ، يبعد 40 كلم عن ميناء جنجن و 40 كلم عن مطار الطاهير، و لكن للأسف لم تشيد هذ ه المنطقة حركية تحقق المأمول منها وبعد قرابة الثماني سنوات وبالضبط خلال الجلسة العلنية لمجلس الأمة المنعقدة يوم الثلاثاء 13 جوان2006 تم الغاء الأمر 02 – 03 المتعلق بالمناطق الحرة و هذا نظرا لعدم تسجيل أي طلب استثمار بهذه المنطقة منذ إنشائها، على الرغم من الموقع الاستراتيجي الهام لهذه المنطقة والتهيئة التي أدخلت عليها والترويج لها. (بن علال، شعبني، و بورداش، 2019، صفحة 93)

وتعود فكرة إعادة إنشاء المناطق الحرة في الجزائر إلى عدة أسباب نذكر منها:

- ضعف العرض الداخلي مما ادى إلى زيادة الواردات الخارجية لسد الطلب الخارجي المتزايد والذي يقابله ضعف الواردات خارج قطاع المحروقات.
- تراجع نسبة نمو الإنتاج الصناعي الجزائري.
- النتائج السلبية والغير مرضية من اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الاوروبي، حيث بلغت واردات الجزائر مع الاتحاد الاوروبي نسبة **52.11 %** سنة 2013، وصادراتها خارج قطاع المحروقات لم تبلغ سوى المليار دولار.
- تدهور مناخ الاعمال في الجزائر، حيث وحسب تقرير دوينغ برنس 2015، احتلت الجزائر المرتبة 154 بعد المغرب 71 وتونس 60، مما ادى إلى تعقيد العملية الاستثمارية في الجزائر والذي يقابله ضعف استقطاب الاستثمارات الاجنبية المباشرة إلى الجزائر.

وفي ظل هذه المؤشرات السلبية للاقتصاد الجزائري، تنامت فكرة ضرورة الإسراع بإعادة إنشاء المناطق الحرة الصناعية للتصدير التي تعد من الاستراتيجيات الفعالة للاندماج الايجابي في الاقتصاد العالمي، من خلال انخراطها المتميز في سلاسل القيم العالمية، حيث تعتبر كمرحلة اولى للاندماج في الاقتصاد الحرة خاصة بالنسبة للدول النامية مثل الجزائر. (شاشوة ، 2015، الصفحات 16-17)

الفرع الثاني: النصوص التشريعية المستحدثة لإنشاء المناطق الحرة في الجزائر

لقد جاء إحياء مشاريع إقامة مناطق حرة في الجزائر بعد حوالي ربع قرن من محاولة فاشلة في سنة 1997 لإنشاء 16 منطقة حرة منها واحدة بمنطقة بلارة بجيجل التي تطرقنا إليها سابقا- والتي صنفت كمنطقة تصدير صناعية حرة، ورغم الإغراءات التي منحت للمستثمرين الأجانب و قرب المنطقة من الموانئ وأسعار الطاقة الرخيصة، لم تغامر أيا من الشركات الأجنبية بإطلاق مشاريعها في المنطقة كشركة الإمارات لصناعة الألمنيوم التي عزت رفضها، وفق ما صرح به وزير التجارة الأسبق الهامشي جعبوب(2005-2010) أمام البرلمان في سنة 2005 بـ"صغر المساحة التي خصصت لإنجاز المركب".

وبعد أن أبدت علامة "رونو" الفرنسية اهتمامها بإقامة مشروع لتركيب السيارات، اختارت في الأخير إقامة مصنعها بوهران لأن المنطقة توفر جو عمل أفضل، وقد كان عامل التوتر الأمني في المنطقة من الدوافع غير المعلنة لهروب المستمرين بالإضافة لعدم الاستقرار التشريعي والقيود المفروضة على تحويل الأرباح بالعملات الأجنبية. (فنينيش، 2022)

و قد قام المشرع الجزائري سنة 2022 بإحياء مشاريع إقامة المناطق الحرة في الجزائر من خلال القانون 22/15 نتيجة عدة عوامل وظروف من بينها المصادقة على الاتفاقية الحرة القارية الافريقية الذي دخل حيز التنفيذ بتاريخ 01 جويلية من سنة 2022 . (مشتي، 2023، صفحة 648)

واشترطت المادة 9 أن تكون الاستثمارات التي ينجزها الأشخاص المعنويون غير المقيمون برؤوس الأموال بواسطة العملات القابلة للصرف المسعرة رسميا من طرف بنك الجزائر، كما يمكن للأشخاص المعنويون المقيمون استثمار رؤوس أموال في المناطق الحرة بعملة أجنبية قابلة للتحويل أو بالدينار القابل للصرف، حسب الحالة. (سلطاني، 2022)

وفي اجتماع لمجلس الوزراء تم عقده في الجزائر في فيري من سنة 2023، فقد تقرر إنشاء 5 مناطق حرة تجارية على المديين المتوسط والطويل. وذلك طبقا للأحكام الجديدة للقانون رقم 15/22 المؤرخ في 20 جويلية 2022 الذي يحدد القواعد المنظمة للمناطق الحرة، وبهذا الخصوص درست الحكومة في ذات الاجتماع ما يلي :

- المناطق التي يتعين إنشاؤها وفق ترتيب الأولوية على أساس معايير اقتصادية.
- طريقة التمويل التي يتعين اعتمادها ومساهمة الدولة في مجال تهيئة شبكات المنافع العامة وإنجاز المنشآت القاعدية؛

كما يسمح هذا العرض برسم ورقة طريق ترمي إلى إنشاء نظام بيئي حقيقي يشجع على بروز مناطق حرة قادرة على تحفيز ديناميكية في مجال استحداث الثروة ومناصب العمل. (إنشاء 5 مناطق حرة تجارية على المدى المتوسط والطويل، 2023)

المطلب الرابع: المناطق الحرة في الجزائر وإمكانية جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

إن المناطق الحرة في الجزائر كانت نتاج الإصلاحات الاقتصادية المدعمة من طرف صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وليست ناجمة عن اقتناع صانعي ومتخذي القرار في الجزائر بأهمية هذه المناطق في تحقيق التنمية الاقتصادية، فالمنطقة الحرة بجيجل(منطقة بلارة)ولدت في ظروف صعبة للغاية، حيث ميز هذه الظروف تدهور الأوضاع الاقتصادية والسياسية والأمنية وحتى رغم توافر شروط أخرى كالتشريع كما ذكرنا سابقا والمقومات البشرية والجغرافية غير أنها لا تكفي وحدها في ظل تدهور أهم مقومات تواجد المناطق الحرة ومن أهمها السياسية والأمنية والاقتصادية. (ساحل، 25- 26 ماي 2016، صفحة 169)

ويمكن أن تلعب المناطق الحرة دورا هاما في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال عدة آليات:

- إنشاء بعض الصناعات التي تقوم بالتصدير إلى الخارج، وتتكامل مع المشروعات الصناعية داخل الجزائر.
- زيادة حصيلة الدولة من النقد الأجنبي من الرسوم والإيجارات التي تدفعها المشروعات داخل المنطقة.
- زيادة صادرات الجزائر إلى الخارج وتنويعها خاصة في ظل اعتماد الجزائر على تصدير النفط بصفة أساسية.
- استخدام تكنولوجيا متطورة، وتدريب العمالة الوطنية عليها، و الإستفادة منها في تطوير الصناعة الوطنية.
- العمل على زيادة استفادة الجزائر من مواردها الاقتصادية أو موقعها الاستراتيجي، والتي لا تمكنها إمكانياتها المالية والتكنولوجية من الاستفادة منها. (ساحل، 25- 26 ماي 2016، صفحة 172)

وتضم الجزائر عدة مناطق حرة موزعة عبر كامل التراب الوطني أهمها :المنطقة الصناعية أدرار، وواد سلي بالشلف، وعين ميلة بأم البواقي، وأريس وجرمة بباتنة، وأقبو ببجاية، و سيدي خالد بالبويرة، وواد السمار الحراش بالجزائر العاصمة، والمنطقة الصناعية ببرج بوعريريج...الخ.

كما أن المناطق الحرة تعمل على تحقيق العديد من المزايا:

- تنويع مصادر الدخل وذلك بتوسيع القاعدة الانتاجية والصناعية والخدمية من أجل إيجاد مصادر أخرى للدخل غير النفط؛
- تحرير العملة الوطنية من الارتباط بالدولار، وتقييم سعر الصرف وفق مجموعة من العملات الدولية حسب العلاقات التجارية مع هذه الدول؛
- تنويع الصادرات الوطنية وعدم ارتباطها بنوع معين من الصادرات، وبالتالي هذه المناطق تعتبر دفعة للتخلص من التبعية للنفط والتي لطالما كان الاقتصاد الجزائري يعاني منها؛

- تنمية الصادرات الصناعية يعد أهم أسباب إنشاء هذا النوع من المناطق الحرة في الجزائر ويرجع ذلك إلى ارتفاع تكاليف الانتاج وبالتالي عدم القدرة على مواجهة المنافسة في الأسواق الخارجية، حيث أن المشاريع بهذه المناطق تقوم بجلب أسواق التصدير معها؛
- النتيجة المباشرة لزيادة الصادرات خاصة الصناعية منها، تتمثل في زيادة موارد الدولة بالنقد الأجنبي الذي يساهم في تحقيق النمو والتوازن الاقتصادي؛
- إن قيام صناعات تصديرية بهذه المناطق يكون حافزا لتنمية بعض الصناعات المساعدة، بالتزويد بالمواد الخام والسلع البسيطة والخدمات من السوق المحلي يكون محركا أساسيا لتحسين المستوى الفني للصناعات المحلية لمواجهة المعايير الدولية، وهذا ما يدفع بعجلة الصناعة في الجزائر؛
- تساهم في تحسين نصيب الجزائر في التبادلات العالمية.
- نقل التكنولوجيا إلى الدول المستقبلة كإستفادة الشركات المحلية من تدريب العمالة واكتسابها المهارة والخبرة؛
- كما أن هذه المناطق تمتص الطاقة البطالة من الشباب خاصة أصحاب الشهادات والكفاءات، هذا ما يساهم في الحد من هجرة الكفاءات الوطنية إلى الخارج؛
- كما أن التحفيزات التي تتصف بها هذه المناطق تعمل على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إليها، من بين هذه التسهيلات الاعفاءات الجمركية والضريبية. (ريال، 1996-1997، صفحة 142)

و بالرغم من العقبات ومراحل الفشل التي ميزت إنشاء المناطق الحرة في الجزائر، لكن ذلك لا ينفي المجهودات التي بذلتها الحكومة الجزائرية من أجل تطوير هذه المناطق، كما لا ينفي أيضا دورها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وفي المقابل فهي بحاجة إلى مجهودات وإمكانيات أكبر من أجل الارتقاء إلى مثيلاتها في كل من دولة ماليزيا والإمارات العربية المتحدة.

خلاصة الفصل

من خلال دراستنا لهذا الفصل توصلنا إلى جملة من النقاط نوجزها في ما يلي:

- تعتبر المناطق الحرة في ماليزيا ودولة الامارات العربية المتحدة من أقوى الدعائم التي تعمل على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.
- التجربة الماليزية كانت من أصعب التجارب و انجحها باعتبار أن ماليزيا انطلقت من اقتصاد صعب لترتقي إلى أقوى الاقتصاديات في العالم
- دولة الإمارات العربية المتحدة أصبحت مميزة ومتفوقة في جميع الميادين التي تمس اقتصادها وليست فقط في مجال المناطق الحرة.
- تعتبر تجربة المناطق الحرة في الجزائر فاشلة في بدايتها من خلال إلغاء المنطقة الحرة(بلارة) في جيجل لعدم تسجيل أية عروض للاستثمار فيها، والذي يرجع لعدة أسباب تطرقنا إليها في هذا الفصل.

رغم المجهودات التي بذلتها الجزائر من أجل إعادة إنشاء وإنجاح المناطق الحرة في الجزائر لكنها تبقى بحاجة إلى مجهودات كبيرة جدا من اجل الارتقاء بها إلى مثيلاتها في ماليزيا ودولة الإمارات العربية المتحدة.

خـــــاتـــمـــة

إن موضوع الاستثمار الاجنبي المباشر يعتبر من الادبيات المعروفة و ذات أهمية كبيرة في علم الاقتصاد لما له من دور كبير في التأثير على الاقتصاد الوطني، كما ان موضوع المناطق الحرة لا يقل أهمية عن موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر وقد اخذت هذه الاهمية في التنامي خاصة مع تطور ظاهرة العولمة والتنامي الكبير للمناطق الحرة كإحدى سبل تطوير الاقتصاد و تحقيق منافع للدولة المضيفة بشكل يحقق الغاية المرجوة من إنشائها.

وقبل عرض نتائج بحثنا، سوف نقوم باختبار صحة الفرضيات التي طرحناها في مقدمة البحث كما يلي:

- **الفرضية الرئيسية**

توجد علاقة سببية بين إقامة المناطق الحرة وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تساهم في منح مزايا للمستثمرين في الدولة المضيفة.

نعم، نؤكد صحة هذه الفرضية، حيث توجد علاقة سببية بين إقامة المناطق الحرة وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تساهم في منح مزايا للمستثمرين في الدولة المضيفة، وتعمل المناطق الحرة على جذب الاستثمار المباشر حسب ما توصلنا إليه أثناء الدراسة، لكن هذه العلاقة تكون جيدة حسب درجة اهتمام الدول بالمناطق الحرة والامتيازات والحوافز الممنوحة من طرف الدولة المضيفة للمستثمر الأجنبي والتي تساهم في جذب هذا المستثمر بشكل أفضل كلما زادت المنح والحوافز الممنوحة.

- **الفرضيات الفرعية**

➢ **الفرضية الفرعية الاولى:** يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر ضرورة لانعاش اقتصاديات الدول نظرا لما تفرضه تحديات العولمة.

نوكد صحة هذه الفرضية، يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر ضرورة لانعاش اقتصاديات الدول نظرا لما تفرضه تحديات العولمة، حيث أصبح لزاما على أي دولة في العالم الاندماج في الاقتصاد العالمي ونقل التكنولوجيا والمعارف التي تساهم في تحسين مردودية العمل للدولة المضيفة في كل المجالات.

➢ **الفرضية الفرعية الثانية:** نعم، توجد انعكاسات لتبني الاستثمار الاجنبي المباشر تؤثر بشكل ايجابي على اقتصاديات الدول المضيفة.

نؤكد صحة هذه الفرضية، نعم، توجد انعكاسات لتبني الاستثمار الاجنبي المباشر تؤثر بشكل ايجابي على اقتصاديات الدول المضيفة، حيث لاحظنا كيف ساهم الاستثمار الاجنبي المباشر في تطوير اقتصاديات الدول المضيفة سواء في الجانب النظري عموما أو ما حدث بالنسبة لاقتصاد كل من ماليزيا والإمارات العربية المتحدة من خلال الاستفادة من مزايا المستثمر الاجنبي.

- **الفرضية الفرعية الثالثة:** تساهم المناطق الحرة في تحسين اقتصاديات الدول المضيفة من خلال انعكاسها بشكل مباشر على اقتصاديات هذه الدول وعلى نموها الاقتصادي.

نعم، نؤكد صحة هذه الفرضية، تساهم المناطق الحرة في تحسين اقتصاديات الدول المضيفة من خلال انعكاسها بشكل مباشر على اقتصاديات هذه الدول وعلى نموها الاقتصادي، لكن هذا الانعكاس يختلف حسب اقتصاديات كل دولة وحسب مناخ الاستثمار الاجنبي المباشر فيها وأيضا مدى الاهتمام بالمناطق الحرة فيها كذلك.

- **الفرضية الفرعية الرابعة:** توجد عدة آليات لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر ومن بينها إقامة مناطق حرة، ويتوقف مدى نجاح هذه الآليات على كيفية التطبيق الجيد لها.
- نؤكد إلى حد ما صحة هذه الفرضية، توجد عدة آليات لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر ومن بينها إقامة مناطق حرة، ويتوقف مدى نجاح هذه الآليات على كيفية التطبيق الجيد لها، لكن نجاح التطبيق الجيد لجذب الاستثمار الاجنبي المباشر يتطلب توفر الدولة المضيفة على العديد من الإمكانيات المادية والبشرية و البنى التحتية والتي تساهم إلى جانب الحوافز الممنوحة في نجاح هذه الآليات.

ومن خلال دراستنا لموضوع المناطق الحرة والاستثمار الاجنبي المباشر والعلاقة بينهما، وعرض تجارب مختارة لبعض الدول ومحاولتنا للإجابة على الإشكالية المطروحة واختبار صحة الفرضيات توصلنا لعدة نتائج منها ما يتعلق بالجانب النظري، ومنها ما يتعلق بالجانب التطبيقي، ويمكن أن نوجز هذه النتائج على سبيل الذكر لا على سبيل الحصر فيما يلي:

- **نتائج تتعلق بالجانب النظري:**

من خلال جمع المادة العلمية التي تتعلق بمعطيات الجانب النظري لموضوع بحثنا، توصلنا إلى جملة من النتائج التي تتعلق بالجزء النظري من بحثنا، يمكن أن نوجزها في العناصر التالية:

- على الرغم من تعدد التعاريف التي تناولت موضوع الاستثمار الاجنبي المباشر والمناطق الحرة لم يتم التوصل إلى تعريف مشترك أو متفق عليه للمفهومين، وذلك بسبب الزاوية التي تم التطرق إليها من طرف كل باحث على اختلاف تخصصاتهم وتوجهاتهم.
- تعريف المناطق الحرة يحظى باهتمام العديد من المنظمات الدولية لأنه يمس العلاقات الدولية بين العديد من الدول الكبرى بشكل يجعل منه مفهوما حساسا يتطلب التدقيق فيه من أجل حماية حقوق كل دولة من خلال جذبها للاستثمار الاجنبي المباشر عن طريق المناطق الحرة.
- تتعدد أشكال وتقسيمات الاستثمار الأجنبي المباشر نظرا لتعدد الجوانب التي تم بناء عليها تقسيمه.
- الإمكانيات المتاحة للدولة ومقومات البنية التحتية تساعد بشكل كبير على نجاح دور المناطق الحرة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

- **نتائج تتعلق بالجانب التطبيقي:**

بعد تطرقنا إلى الجانب التطبيقي من خلال عرض بعض التجارب المختارة ممثلة في دولة ماليزيا ودولة الإمارات العربية المتحدة وأيضا الجزائر حول دور المناطق الحرة في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر، توصلنا إلى جملة من النتائج نوجزها في النقاط التالية:

- التجربة الماليزية هي تجربة رائدة في المناطق الحرة.
- تعتبر المناطق الحرة في ماليزيا ودولة الإمارات العربية المتحدة تجارب ناجحة ورائدة في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر يمكن لدول العالم ان تقتدي بها كنموذج رائد.
- نجاح المناطق الحرة في أي دولة يكون قائم على قوة الاقتصاد ومدى التسهيلات الممنوحة للمستثمر الاجنبي، بحيث أنه كلما زادت هذه الحوافز كلما زاد استقطاب المستثمر الاجنبي.
- ضرورة تشجيع وتطوير القطاع الصناعي من اجل الاستفادة من المناطق الحرة للتصدير مع الاخذ بعين الاعتبار موقعها الجغرافي القريب من الموانئ والمطارات.
- إن نجاح اقتصاديات ماليزيا والإمارات العربية مر بفترات تاريخية كبيرة واجتهادات ونية صادقة في الرغبة في تطوير اقتصاد البلد والنهوض به.
- نجاح المناطق الحرة للتصدير في كل من ماليزيا ودولة الإمارات العربية جاء بناء على تنمية صادراتها وتطوير مناطق التصدير.
- شكل الاستثمار الأجنبي المباشر في هذين الدولتين عاملا مهما في نجاح اقتصادياها وتسريع عجلة النمو الاقتصادي بسبب الاهتمام به والتركيز على خلق بيئة استثمارية جاذبة بشكل كبير للمستثمر الاجنبي.
- اهتمام كل من دولتي ماليزيا والإمارات العربية المتحدة بالمناطق الحرة و دعمها جعل منها بيئة متكاملة ومحفزة لجذب الاستثمار الاجنبي المباشر، وهذه النتائج هي جهود متكاثفة لسنوات عديدة جعلت من اقتصادياتها بيئة محفزة ومغرية للاستثمار الأجنبي المباشر.
- التخفيف من القيود المفروضة على المستثمر الاجنبي المباشر داخل الدولة المضيفة من العوامل التي تساعد بشكل جيد على جذبه.
- التجربة الجزائرية في مجال المناطق الحرة تأثرت باندماج الجزائر إلى المنظمات الدولية، ورغم فشل المناطق الحرة إلا ان المحاولات من الحكومة الجزائرية لم تتوقف للارتقاء بهذا الجانب.
- ضرورة اعتبار المناطق الحرة جزء من الإصلاحات الاقتصادية لأي بلد مضيف.

- يجب تنويع آليات جذب الاستثمار الاجنبي المباشر بالإضافة إلى المناطق الحرة لتعزيز مكانة الدولة المضيفة على المستوى الدولي.
- ضرورة تنويع مصادر الدخل بالنسبة للجزائر ودولة الإمارات العربية خارج قطاع المحروقات بشكل أفضل لأنه ثروة زائلة.

- **توصيات واقتراحات:**

من خلال ما توصلنا إليه في الجانبين النظري والتطبيقي، يمكن تقديم بعض التوصيات والاقتراحات كما يلي:

- ضرورة الاهتمام أكثر بإنشاء المناطق الحرة في الجزائر.
- الاخذ بالنماذج الناجحة للمناطق الحرة في العالم على غرار ماليزيا ودولة الإمارات العربية المتحدة من اجل النهوض بالمناطق الحرة في الجزائر وجعلها نموذجا يقتدى به ومصدرا هاما لجذب الاستثمار الاجنبي المباشر.
- إعادة النظر في الحوافز والمزايا المقدمة للاستثمار الأجنبي المباشر والتي تبقى غير كافية لتحسين مناخ الاستثمار الاجنبي في الجزائر خاصة مع توجه الاقتصاد العالمي نحو العولمة وزيادة المنافسة في المناطق الحرة مقارنة بباقي دول العالم.
- محاولة تحسين المورد البشري في الجزائر بالاستفادة من نقل الخبرات والتكنولوجيا من المستثمر الأجنبي.
- التخلي عن الحوافز والمزايا التي لا تخدم الاقتصاد في الجزائر.
- عدم التركيز على الحوافز والمزايا التي تتوفر في كل الدول، ومحاولة منح تحفيزات استثنائية تتواجد في الجزائر فقط او في عدد قليل من دول العالم من اجل خلق ميزة تنافسية تجعلها تستقطب الدول بشكل أفضل على غرار ماليزيا والإمارات.
- ضرورة التنسيق و الدراسة الجيدة لإعداد المناطق الحرة قبل إنشائها من أجل عدم تكرار فشل المنطقة الحرة "بلارة" في جيجل مرة أخرى.
- تنظيم ملتقيات وندوات علمية في الجزائر والاستفادة من أفكار الأساتذة الجامعيين في تحسين بيئة مناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر و تفعيل دور المناطق الحرة بنقل هذه الأفكار من الملتقيات إلى الواقع.
- التقليل من النصوص القانونية المتشابهة ودمجها في أقل عدد من النصوص التي تشمل محددات واضحة وكافية للمناطق الحرة والمستثمر الأجنبي.
- تكثيف الجهود من اجل تطوير الاقتصاد في الجزائر خارج قطاع المحروقات بالاهتمام بموضوع المناطق الحرة وكيفية سبل جذب الاستثمار الاجنبي المباشر بالشكل الذي يجلب التكنولوجيا والخبرات بشكل أفضل.
- ا

- لتركيز على الترويج والإعلان للمناطق الحرة ومزايا المستثمر في الجزائر خاصة مع التطور التكنولوجي الحديث وسياسة الرقمنة التي أصبحت تغزو العالم والاستفادة من سهولة وصول المعلومة في وقتنا الحالي.
- تنويع القطاعات والمجالات التي تمس المناطق الحرة لزيادة دورها في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر.

- **آفـــاق البـــحث:**

من خلال ما تم التوصل إليه، نقترح على الباحثين مجموعة من الاشكاليات التي قد تشكل آفاقا جديدة تتمثل في:

- دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تأهيل المورد البشري في الجزائر.
- أثر ازمة كوفيد 19 على الاستثمار الاجنبي المباشر.
-أليات تشجيع الاستثمار الاجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات.

فهرس المحتويات

الصفحة	الـــمـــــوضـــــــوع
I	**كلمة شكر**
II	**الإهداء**
III	**ملخص**
IV	**قائمة الجداول**
V	**قائمة الأشكال**
أ–ز	**مقدمة عامة**
26–1	**الفصل الأول: الاستثمار الاجنبي المباشر: المفاهيم والأسس**
2	**تمهيد**
3	**المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للاستثمار الأجنبي المباشر**
3	المطلب الاول: الاستثمار الاجنبي المباشر: المفهوم والنشأة
3	الفرع الاول: مفهوم الاستثمار الاجنبي المباشر
6	الفرع الثاني: النشأة التاريخية للاستثمار الأجنبي المباشر
7	المطلب الثاني: محددات الاستثمار الاجنبي المباشر
9	المطلب الثالث: تطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر
15	**المبحث الثاني: المقاربة النظرية للاستثمار الأجنبي المباشر**
17	المطلب الأول: النظرية الكلاسيكية القائمة على أساس التبادل الدولي
18	المطلب الثاني: نظرية عدم كمال السوق
18	المطلب الثالث: النظرية الحديثة
20	**المبحث الثالث: الشركات المتعددة الجنسيات: مفاهيم توضيحية**
20	المطلب الأول: الشركات المتعددة الجنسيات: التعريف والنشأة
20	الفرع الأول: تعريف الشركات المتعددة الجنسيات
21	الفرع الثاني: الإطار التاريخي لتطور الشركات المتعددة الجنسيات
24	المطلب الثاني: دوافع ظهور الشركات المتعددة الجنسيات
25	المطلب الثالث: استراتيجية الشركات المتعددة الجنسيات في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر

خاتمة	26
الفصل الثاني: الإطار النظري و المفاهيمي للمناطق الحرة	**54-27**
تمهيد	28
المبحث الأول: المفهوم والتأصيل النظري للمناطق الحرة	**29**
المطلب الاول: المناطق الحرة: المفهوم والنشأة	29
الفرع الاول: المناطق الحرة: تعاريف توضيحية	29
الفرع الثاني: الجذور التاريخية للمناطق الحرة	30
المطلب الثاني: خصائص المناطق الحرة	31
المطلب الثالث: أهداف المناطق الحرة و مقومات إنشائها	32
الفرع الأول: أهداف المناطق الحرة	32
الفرع الثاني: مقومات إنشاء المناطق الحرة	34
المبحث الثاني: تقسيمات المناطق الحرة	**37**
المطلب الاول: تقسيمات المناطق الحرة حسب عدد النشاطات المتواجدة فيها	37
المطلب الثاني: تقسيمات المناطق الحرة حسب نوع النشاط الذي يمارس فيها	38
الفرع الأول: المناطق الحرة التجارية	38
الفرع الثاني: المناطق الحرة الصناعية	39
الفرع الثالث: المناطق الحرة المشتركة (الصناعية والتجارية)	40
الفرع الرابع: المناطق الحرة متعددة الأغراض	41
الفرع الخامس: المناطق الاقتصادية الخاصة	41
المطلب الثالث: تقسيمات المناطق الحرة حسب المساحة	42
المبحث الثالث: المناطق الحرة و ميكانيزمات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر	**44**

المطلب الاول: واقع انتشار المناطق الحرة في العالم	44
المطلب الثاني: محددات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في المناطق الحرة	46
المطلب الثالث: مزايا المناطق الحرة بالنسبة للشركات المتعددة الجنسيات	48
المطلب الرابع: سبل جذب الاستثمار الاجنبي المباشر	49
الفرع الاول: مزايا جذب الاستثمار الاجنبي المباشر عن طريق المناطق الحرة	49
الفرع الثاني: سلبيات المناطق الحرة في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر	51
الفرع الثالث: المعوقات التي تواجه المناطق الحرة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر	52
خاتمة	54
الفصل الثالث: نماذج مختارة لبعض الدول (ماليزيا، الأمارات العربية المتحدة، الجزائر)	**82-55**
تمهيد	56
المبحث الاول: التجربة الماليزية	57
المطلب الاول: لمحة عن الاقتصاد الماليزي	57
المطلب الثاني: المناخ الاستثماري في ماليزيا	59
المطلب الثالث: الفكر التنموي وواقع المناطق الحرة في ماليزيا	62
المبحث الثاني: تجربة الإمارات العربية المتحدة	64
المطلب الاول: مناخ الاستثمار الاجنبي المباشر في دولة الإمارات العربية المتحدة	64
المطلب الثاني: واقع المناطق الحرة في الإمارات العربية المتحدة	65
الفرع الأول: المنطقة الحرة بدبي	66
الفرع الثاني: المنطقة الحرة بإمارة الشارقة	67
المطلب الثالث: المناطق الحرة أداة فعالة لجذب الاستثمار الاجنبي المباشر في الإمارات العربية المتحدة	68
المبحث الثالث: تجربة الجزائر	**70**
المطلب الاول: وضعية الاقتصاد الجزائري	70

المطلب الثاني: مناخ الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر	74
المطلب الثالث: واقع إنشاء المناطق الحرة في الجزائر	77
الفرع الأول: النصوص التشريعية الملغاة	77
الفرع الثاني: النصوص التشريعية المستحدثة إنشاء المناطق الحرة في الجزائر	79
المطلب الرابع: المناطق الحرة في الجزائر و إمكانية جذب الاستثمار الأجنبي المباشر	80
خاتمة الفصل	82
خاتمة	88-83
فهرس المحتويات	92-89
قائمة المراجع	103-93

قائمة المراجع

اقتصاد ماليزيا 2019. (2019). تاريخ الاسترداد 03, 2023، من مدونة علم: https://elm-blog.com/

العربي الجديد. (24 جانفي, 2021). تاريخ الاسترداد 10 أفريل, 2023، من 40 مليار دولار الاجنبي المباشر في الدول العربية خلال 2020: https://www.alaraby.co.uk/economy

تقارير وتحليلات: ثقة دولية بالمكانة الاقتصادية والاستثمارية للإمارات. (01 07, 2021). تاريخ الاسترداد 2023، من مركز الإمارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية ECSSR: https://www.ecssr.ae/reports_analysis

الاقتصاد الماليزي يشهد نمواً بنسبة 8.9٪ في الربع الثاني من العام الجاري. (13 08, 2022). تاريخ الاسترداد 2023، من أسواق: https://aswaqpress.com

ماليزيا تحتفظ بالمركز الأول عالميا في مؤشر الاقتصاد الإسلامي لعام 2022. (18 09, 2022). تاريخ الاسترداد 2023، من الوطن: https://alwatannews.net/Business

ماليزيا.. ثاني أكبر منتج للنفط والغاز في جنوب شرق آسيا. (01 09, 2022). تاريخ الاسترداد 2023، من الطاقة: https://attaqa.net

إنشاء 5 مناطق حرة تجارية على المدى المتوسط والطويل. (23 02, 2023). (ش.ذ.م.م دي أم براس للنشر والإشهار والطباعة) تاريخ الاسترداد 05, 2023، من الجزائر الجديدة: https://www.eldjazaireldjadida.dz

تسجيل 158 مشروع استثماري عبر المنصة الرقمية للمستثمرين. (04 04, 2023). تاريخ الاسترداد 05, 2023، من AAPI وكالة الأنباء الجزائرية: https://aapi.dz/ar

دبي تجذب 8.42 مليار دولار استثمارات أجنبية خلال عام. (01 02, 2023). تاريخ الاسترداد 04, 2023، من إرم الاقتصادية: https://www.erembusiness.com/economy/v5an0p61zm

BANQUE d'algérie. (Décembre 2022). *rapport banque d'algérie 2021: evolution economique e monéaire*. Algérie: banque d'algérie.

BOST, f. (2019, 09 02). special economie zones:methodological issues and definition. *t ransnaional corporation*, *26*(2), 141-153.

ECD. (19 ماي, 2020). الاستثمار في منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا في زمن فيروس كورونا covid 19. الصفحات 1-22.

OECD. (1999). *Benchmark definition of foreign direct investment* (Vol. 3). Paris-France: OECD Publications.

PWC. (2022). *global top 100 compagnies by market capatalisation report 2022*. LONDON: PWC.

ابتسام عليوش قربوع، و سعيدة حرفوش. (01 12, 2020). دور المناطق الحرة في تنمية التجارة البينية-دراسة حالة

المنطقة العربية. *مجلة التحليل والاستشراف الاقتصادي، جامعة تمنراست*(1)، 50-77.

إبراهيم محسن عجيل ، و اعتصام الشكرجي. (2015). *الشركات متعددة الجنسيات وسيادة الدولة* (المجلد الطبعة الأولى). الأردن، الأردن: موكز الكتاب الأكاديمي.

أبو بكر ميلودي. (1996). *اختيار الاستثمار وتقييم المشاريع*. الجزائر، الجزائر: دار الآفاق.

أحمد السيد الكردي. (25 11, 2010). *دور الشركات المتعددة الجنسيات في العولمة*. تاريخ الاسترداد 12 04, 2023

أحمد جاحي باور. (2019). *الأزمات الاقتصادية: دراسة تحليلية مقارنة في الفكر الاقتصادي*. الأردن، الأردن: دار الاكاديميو للنشر والتوزيع.

احمد زهير ,خ .(1997) .*المالية العامة* .عمان :دار زهران.

أحمد عبد العزيز ، زكريا جاسم، و فراس عبد الجليل الطحان. (07 09, 2010). الشركات المتعددة الجنسيات وأثرها على الدول النامية. *مجلة الإدارة والاقتصاد، 85*، 113-135.

أحمد محيي الدين محمد التالباني. (جانفي, 2019). التجربة الاقتصادية الماليزية: التقويم والدروس المستفادة. *المجلة العلمية لكلية الدراسات الإقتصادية و العلوم السياسية (ESALEXU)، 4*(7)، 7-80.

أحمد موفق، و حلا سامي خضير. (2010). الاستثمار الأجنبي وأثره في البيئة الاقتصادية(نظرة تقويمية لقانون الاستثمار العراقي). *مجلة الادارة والاقتصاد*، 136-156.

إرشيد ,م .(27 05 ,2015) .*ماهي منطقة التجارة الحرة* Consulté le 04 15, 2023, sur .العربي الجديد : https://www.alaraby.co.uk/

آسيا طويل، و نرجس فريوة. (10 06, 2018). أهمية دور عوامل نجاح المناطق الصناعية و الحرة في تنمية الصادرات : دراسة بعض تجارب عربية ودولية متعددة. *مجلة العلوم الاجتماعية والتربوية، 5*(8)، 930-957.

الامر رقم ,20_95 ,1995) .2 .جويلية .(17المتعلق بمجلس المحاسبة .*39* .الجزيدة الرسمية.

الأونكتاد. (2020). *تقرير الاستثمار العالمي 2020: الانتاج الدولي بعد الجائحة*. جنيف: الامم المتحدة.

الاونكتاد. (2021). *تقرير الاستثمار العالمي 2021: الاستثمار في انتعاش مستدام-استعراض عام*. جنيف: الامم المتحدة.

البشير سي عفيف. (2015-2016). سرالة ماجستير حول: عوامل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر-دراسة حسب نموذج الجاذبية. وهران، كلية اعلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة وهران 2.

الشيراوي ,ج .(03 01 ,2017) .*المناطق الحرة*) .مجموعة دار الشرق Consulté le 2023, sur (لوسيل : https://lusailnews.net/knowledgegate/opinion/03/01/2017

الطاهر لحرش، و يوسف قروج. (25-26 ماي 2016). دور المناطق الصناعية الحرة للتصدير في إحداث التنمية الاقتصادية: دراسة تقييمية لتجاري عربية. *لملتقى العلمي الدولي الخامس حول الاستثمارات الاجنبية المباشرة و مستقبل المناطق الحرة الصناعية للتصدير* (الصفحات 271-282). بومرداس: جامعة امحمد بوقرة بومرداس.

العلوش ,س .(s.d.) .نظرية المؤسسة العامة .*رسالة دوكتورا* .القاهرة :جامعة القاهرة .

القاضي ,ع .(1976) .*مبادئ المالية العامة* .الاسكندرية :دار الجامعات المصرية.

القرطبي .(2002)*لجامع لاحكام القران* .القاهرة :دار الحديث .

المرسوم التنفيذي ,381_11ا .(21 11 ,2011) .يتعلق بمصالح المراقبة المالية.*(64)* .

المرسوم التنفيذي رقم ,272_08ا ,2008) .سبتمبر .(6يحدد صلاحيات المفتشية العامة .*50* .الجريدة الرسمية.

المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات. (2022). *مناخ الاستثمار في الدول العربية 2022*. الكويت: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات.

الياس ميدون. (30 06, 2014). تطور السياسات الاقتصادية لجذب الاستثمار الاجنبي المباشر إلى الجزائر-دراسة تحليلية تقييمية. *مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، 5*(1)، 224-243.

آمال مشتي. (19 03, 2023). الاطار القانوني للمناطق الحرة في التشريع الجزائري بين التكريس والإلغاء(قانون 22-15 المتعلق بالمناطق الحرة). *المجلة الاكاديمية للبحوث القانونية والسياسية*، 648-672.

اوكيل ,م .(2015) .محاضرات في الميزانية العامة .بجاية ,كلية الحقوق :جامعة عبد الرحمان ميرة.

ايمان بلقاضي. (01 جويلية, 2021). مذكرة ماستر في علوم التسيير. *دور الرقابة المالية في تسيير النفقات العامة/دراسة حالة كلية العلوم والعلوم التطبيقية-جامعة أم بواقي*. الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، أم بواقي: جامعة العربي بن مهيدي.

أيمن نور الدين. (03 10, 2022). *مركز دبي للسلع المتعددة يفوز بجائزة أفضل منطقة حرة في العالم*. تاريخ الاسترداد 20 05, 2023، من العاصمة: https://elasimah.com/48812

اقتصاد ماليزيا. (بدون ذكر السنة). تم الاسترداد من المعرفة: https://www.marefa.org

بعلي محمد الصغير ,و .(s.d.) .*المالية العامة* .عنابة :دار العلوم للنشر والتوزيع .

بعلي و ابو العلا .(2003) .*المالية العامة* .الجزائر :دار العلوم للنشر و التوزيع .

بلقاسم بن علال، مريم شعبني، و شهرزاد بورداش. (31 ديسمبر, 2019). دور المناطق الحرة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر(حالة الجزائر). *مجلة نور للدراسات الاقتصادية، 5*(2)، 85-96.

بن بريح ,ي .(2011) .اليات الرقابة على الميزانية .*مجلة البحوث و الدراسات القانونية و السياسة* .البليدة :جامعة لونيسي.

بن عباس حمودي. (2011-2012). دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية-دراسة حالة الصين. بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة محمد خيضر بسكرة.

بن مداني ,م .(2019) .الرقابة على تنفيذ الميزانية العامة .*مذكرو ماستر* .الجلفة .

بن مداني ,م .(2019) .الرقابة على تنفيذ الميزانية العامة .*مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر حقوق تخصص الدولة والمؤسسات* .الجلفة ,كلية الحقوق :جامعة زيان عاشور.

بنك الجزائر. (ديسمبر 2022). *تقرير بنك الجزائر 2021: التطور النقدي والمالي*. الجزائر: بنك الجزائر.بولرباح غريب . (01 06, 2012). العوامل المحفزة لجذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة وطرق تقييمها–دراسة حالة الجزائر. *مجلة الباحث، 10*(10)، 99-110.

تشاريونوغساك ,ك) .جويلية .(2021*تجربة الدولة التنموية في ماليزيا :دروس لليبيا؟* .اوروبا .اوروبا :المعهد الجامعي الاوروبي.

تليش ,م ,2022) .ماي .(04مراحل إعداد ميزانية مؤسسة دار الثقافة) .الطالبة(Intervieweur ,

ج.أوبيل وليام. (2004). *المستثمر الناجح: مالذي يتوجب على 80 مليون شخص معرفته ليحققوا أرباحا ويتجنبوا الخسائر الكبيرة في استثماراتهم*. بيروت، لبنان: الدار العربية للعلوم.

جابر ,ع .(1997) .دور رقابة ديوان المحاسبة .*1* .عمان ,الاردن :دار الثقافة للنشر و التوزيع.

جمال سلطاني. (08 04, 2022). *تفاصيل حول مشروع قانون المناطق الحرة*. تاريخ الاسترداد 03, 2023، من سبق: https://www.sabqpress.dz/economics

جمال فنينيش. (17 05, 2022). *قانون جديد للمناطق الحرة.. الجزائر تبحث عن استرجاع نفوذها أفريقيًا؟* تاريخ الاسترداد 02, 2023، من جزائر ULTRA: https://ultraalgeria.ultrasawt.com

جميلة الجوزي، و سامية حماني. (31 12, 2015). دور استراتيجيات الشركات المتعددة الجنسيات في اتخاذ القرار في ظل التطورات العالمية المتسارعة. *المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، 6*(1)، 83-118.

جيلالي بزروامة، و خالد بن عمر. (25-26 ماي 2016). مقومات نجاح المناطق الحرة الصناعية ودورها في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول العربية. *الملتقى العلمي الدولي الخامس حول الاستثمارات الاجنبية المباشرة و مستقبل المناطق الحرة الصناعية للتصدير* (الصفحات 247-270). بومرداس: جامعة امحمد بوقرة بومرداس.

حسام الدين علي فارس داود. (2010). أطروحة دكتوراه حول: آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على قطاع الصناعة التحويلي الأردني(1995-2006) -دراسة تطبيقية. الأردن، كلية الدراسات العليا: الجامعة الأردنية.

حمي عفاف ,ب .(28 09 ,2020) .الرقابة المالية على تنفيذ النفقات العمومية .*مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر الاكاديمي* .ورقلة ,كلية الحقوق و العلوم السياسة ,الجزائر :جامعة قاصدي مرباح.

حميد شاشوة . (31 12, 2015). المناطق الصناعية الحرة للتصدير كاداة لانتعاش الاقتصاد الجزائري. *مجلة الإصلاحات الاقتصادية و الاندماج في الاقتصاد العالمي، 15*(2)، 15-32.

دائرة البحوث الاقتصادية. (06 10, 2019). *المناطق الحرة ودورها في تشجيع الاستثمارات ورواج تجارة إعادة التصدير*. تاريخ الاسترداد 13 02, 2023، من جامع الكتب الاسلامية: https://ketabonline.com/ar/books/98248/read?part=1&page=14&index=5344852/5344853

دلال بن سمينة. (2012-2013). أطروحة دكتوراه حول: تحليل أثر السياسات الاقتصادية على تنمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل الاصلاحات الاقتصادي-دراسة حالة الجزائر. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة محمد خيضر بسكرة.

دنيدني ,ي .(2010) .*المالية العمومية* .الجزائر :الدار الخلدونية .

دوغان دليل جولتكين، و حسام الدين ابراهيم محمد. (10 07, 2021). التجربة الماليزية في التنمية المستدامة: المجال التعليمي انموذجا. *Journal of Islamic and Humanities Studies، 1*(2)، 184-202.

دومينيك سلفاتور. (أوت 1993). *نظريات ومسائل في الاقتصاد الدولي*. (محمد رضا علي العدل، و أنيس عبد العظيم، المترجمون) الجزائر، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

راغب الحلو ,م .(1994) .*القانون الاداري* .الاسكندرية :ديوان المطبوعات الجامعية .

رحمة بلهادف، و عياد السعدي. (25-26 ماي 2016). أهمية المناطق الحرة الصناعية كمدخل لتحقيق التنويع الاقتصادي في الدول العربية النفطية-الامارات العربية المتحدة انموذجا. *الملتقى العلمي الدولي الخامس حول الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومستقبل المناطق الصناعية الحرة للتصدير*. بومرداس: جامعة امحمد بوقرة بومرداس.

رشيد حمدوني، و خديجة ظافر. (31 12, 2022). واقع مناخ الأعمال على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 2015-2022. *مجلة جديد الاقتصاد، 17*(1)، 78-102.

زغدود ,ع .(2008) .*المالية العامة* .(éd. 03)الجزائر :ديوان المطبوعات الجامعية.

زوينة ريال. (1996-1997). رسالة ماجستير حول: المناطق الحرة والتنمية (حالة المناطق الحرة الصناعية للتصدير) مع دراسة تجربتي تونس وجزيرة موريس وآفاق إنشائها في الجزائر. الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة الجزائر 3.

سامية فقير. (25-26 ماي 2016). دور المناطق الحرة في جذب الاستثمارات الأدنبية المباشرة-دراسة حالة الامارات العربية المتحدة. *الملتقى العلمي الدولي الخامس حول الاستثمارات الاجنبية المباشرة و مستقبل المناطق الحرة الصناعية للتصدير* (الصفحات 51-64). بومرداس: جامعة امحمد بروقرة بومرداس.

سامية فقير، و بلال شيخي. (02-05 ماي 2017). واقع الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر ومدى مساهمته في التنمية الاقتصادية. *المؤتمر العلمي الدولي حول: أثر مناخ الاستثمار في تحقيق التنمية المستدامة* (الصفحات 1-20). عمان-الأردن: طرف مركز البحث وتطوير الموارد البشرية السناسل بالأردن ومركز المنارة للدراسات والأبحاث بالمغرب وبالتعاون مع المعهد العربي الاوروبي بفرنسا.

سعيدي نور الدين. (2020-2021). أطروحة دكتوراه في علوم التسيير. *مساهمة الرقابة المالية في ضبط نفقات الجماعات المحلية في الجزائر-دراسة حالة بلديات ولاية باتنة*. الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، بسكرة: جامعة محمد خيضر.

سليمان عدنان. (بلا تاريخ). *واقع وآفاق الاستثمار في المناطق الحرة السورية*. تاريخ الاسترداد 10 ,03 2023، من http://www.mafhoum.com/syr/articles_05/suleiman.htm

سميرة عاشور السيد. (جانفي, 2020). نشأة وتطور فكرة المناطق الحرة. *مجلة كلية الآداب*(15)، 290-320.

شباط ,ي .(1995) .*المالية العامة* .دمشق :جامعة دمشق.

شريفة جعدي، محمد الخطيب نمر، و محمد بركة. (01 12, 2014). أثر استثمار الشركات المتعددة الجنسيات على التنمية المحلية في الجنوب الشرقي الجزائري خلال الفترة 2006-2012). *المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية*، *1*(1)، 13-24.

شنوف عبد الرؤوف، شيخة مبروك العروسي، و بوبكر عباسي. (31 12, 2020). دور المناطق الحرة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر التجربة الإمارتية أنموذجا -. *مجلة التنمية الاقتصادية*، *5*(2)، 71-90.

شيتور ,ج .(2006) .الحرية الفردية في الذهب الفردي .*مجلة العلوم الانسانية*.

صادق ,ا .(2000) .متطلبات اجهزة الرقابة المالية العليا للقيام برقابة الاداء .*مجلة دراسات العلوم الادارية* .(02)

صادق ,ع .(1986) .*المالية العامة* .بيروت :الدار الجامعية .

صرارمة ,ع .(2005) .مداخلة بعنوان "الرابة على الاموال العمومية كأداة لتحسين التسيير الحطومي ."ورقلة ,كلية الحقوق والعلوم الاسياسية ,الجزائر :جامعة ورقة .

صلاح الدين حسن السيسي. (2013). *التجارة الدولية و الصيرفة الالكترونية: النظريات والسياسات*. القاهرة، مصر: دار الكتاب الحديث.

صندوق النقد الدولي. (يناير 2023). *مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي: التضخم في اتجاه الذروة وسط أجواء النمو المنخفض*. صندوق النقد الدولي.

ضياء مجيد الموسوي. (2005). *العولمة واقتصاد السوق الحرة*. الجزائر، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

طلحي ,ه .(2021/2022) .أطروحة دكتوراه حول :انعكاس مناخ الاستثمار من خلال المؤشرات الاقتصادية الكلية على تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة في كل من الجزائر والمغرب-دراسة قياسية خلال الفترة -2009 2019.بسكرة ,كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ,الجزائر :جامعة محمد خيضر بسكرة.

عادل السنهوري. (21 09, 2021). *الخروج من الأزمة.. التجربة الماليزية*. تاريخ الاسترداد 20 03, 2023، من اليوم السابع: https://www.youm7.com

عادل عبد العظيم. (2000). *التجارب الدولية: تجربة ماليزيا*. الكويت: المعهد العربي للتخطيط.

عاشور مزريق، و عائشة عميش. (06 نوفمبر 2013). دور المناطق الحرة كشكل من أشكال الاستثمار الاجنبي المباشر في تحقيق التنمية الاقتصادية الاقليمية-تجارب مختارة. *الملتقى الوطني الأول حول آفاق التنمية الاقليمية والمكانية في الجزائر* (الصفحات 1-19). الشلف: جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف.

عبد الحليم سالم. (15 10, 2017). *كل ما تريد معرفته عن المناطق الحرة العامة والخاصة*. تاريخ الاسترداد 05 01, 2023، من اليوم السابع: https://www.youm7.com

عبد الحميد براهيمي. (1977). *أبعاد الاندماج الاقتصادي العربي واحتمالات المستقبل*. بيروت، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية.

عبد الرزاق محسن. (08 05, 2017). *المناطق الحرة العامة والخاصة 3 انواع . إحداها لا تعمل في مصر*. تاريخ الاسترداد 10 05, 2023، من المصري اليوم: https://www.almasryalyoum.com/news/details/1130252

عبد السلام ,ب) .بدون ذكر السنة .(*الرقابة على المؤسسات الادارية* .القاهرة :مكتبة الانجلو المصرية.

عبد العزيز سمير محمد. (2006). *اقتصاديات الاستثمار.التمويل.التحليل المالي: مدخل في التحليل واتخاذ القرارات*. الاسكندرية، مصر: مركز الاسكندرية للكتاب.

عبد القادر بابا. (2003-2004). أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية: سياسة الإستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة. الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة الجزائر.

عبد القادر شارف، و لعلا رمضاني. (25-26 ماي 2016). التجربة الماليزية في إنشاء المناطق الصناعية الحرة لتنمية الصادرات: الواقع وأسباب النجاح. *الملتقى العلمي الدولي الخامس حول الاستثمارات الاجنبية المباشرة ومستقبل المناطق الصناعية الحرة للتصدير* (الصفحات 77-86). بومرداس: جامعة امحمد بوقرة بومرداس.

عبد القادر هاملي، و سفيان بولعراس. (01 10, 2016). الإ ستثمار في الجزائر في ظل المحفزات القانونية و معيقات الواقع. *مجاميع المعرفة، 2*(2)، 30-41.

عبد اللطيف الغرباوي شهدان عادل. (2020). *الاستثمار الاجنبي المباشر: ما بين الضمان الدولي ووسائل الحماية القانونية للاستثمارات الأجنبية الخاصة و أثره على النمو الاقتصادي في الدول النامية*. الاسكندرية، الاسكندرية- مصر: دار الفكر الجامعي.

عبد الله ,ط .(1983) .*الادارة العامة* .دمشق :جامعة دمشق .

عبد الوهاب جودة الحايس، أسماء محمود عبد الغفار، و عبد الحليم. (10 06, 2020). المناطق الاقتصادية الخاصة: المفهوم والتجارب. *مجلة علوم الانسان والمجتمع، 11*(02)، 37-67.

علي عيشاوي. (2017-2018). رسالة دكتوراه حول: محددات الحركة الدولية لرؤوس الأموال في ظل الأزمة المالية العالمية 2008. 1-207. بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة محمد خيضر بسكرة.

عمر قريد. (2014-2015). أطروحة دكتوراه حول: تحسين مناخ الاستثمار الاجنبي كآلية لتفعيل تنافسية الاقتصاد الجزائري. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة محمد خيضر بسكرة.

عوف محمود ,ا .(2002) .*الرقابة المالية النظرية والتطبيق* .الاسكندرية ,مصر :مطبعة الانتصار لطباعة الاوقست.

عيسى محمد الغزالي. (2004). *الاستثمار الأجنبي المباشر: تعاريف وقضايا*. الكويت: المعهد العربي للتخطيط.

عيسى ,ر .(1987) .*النظام القانوني للمؤسسات الاقتصادية الاشتراكية في الجزائر* .الجزائر :ديوان المطبوعات الجامعية .

غلابي ,ب .(2011) .مفهوم المؤسسة العمومية .*مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في القانون العام* .ام البواقي ,كلية الحقوق ,الجزائر :جامعة العربي بن مهيدي.

فارس شلالي، و أيمن عميرة. (25-26 ماي 2016). المناطق الصناعية الحرة للتصدير-التجربة الماليزية. *الملتقى العلمي الدولي الخامس حول: الاستثمارات الاجنبية المباشرة ومستقبل المناطق الصناعية الحرة للتصدير* (الصفحات 529-546). بومرداس: جامعة امحمد بوقرة-بومرداس.

فاروق ,م .(1987) .*نظرية المرفق العام في القانون الجزائري بين المفهومين التقليدي و الاشتراكي* .الجزائر :ديوان المطبوعات الجامعية .

فاطمة رحال. (2018-2019). تداعيات أزمة منطقة اليورو على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول الاتحاد الاوروبي-دراسة حالة فرنسا. بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة محمد خيضر بسكرة.

فاطمة لبعل. (2011-2012). رسالة ماجستير حول: المناطق الحرة العربية ودورها في تنمية التجارة العربية البنية (المنطقة الحرة المشتركة الاردنية السورية 2000-2010)،. 1-220. بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة محمد خيضر بسكرة.

فريد النجار. (2000). *الاستثمار الدولي والتنسيف الضريبي*. الاسكندرية، مصر: مؤسسة شباب الجامعة.

فريد بشير الطاهر. (1998). *التخطيط الاقتصادي* (المجلد الطبعة الأولى). بيروت، لبنان: دار النهضة العربية.

فضيل فارس. (03, 2004). أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية: أهمية الاستثمار المباشر الأجنبي في الدول العربية مع دراسة مقارنة بين مصر الجزائر والمملكة العربية السعودية . الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة الجزائر.

قوديل ,ج .(2001) .*القانون الاداري* .لبنان :المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع .

كريمة قويدري. (2010-2011). رسالة ماجستير حول: الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي في الجزائر. تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان.

لباد ,ن .(2004) .*القانون الاداري* .الجزائر :لباد للنشر.

لعمار ,ج .(2001) .تطور فكرة الميزانية العامة .*مجلة العلوم الانسانية*.

لمرسوم التنفيذي رقم ,2008) .273_08سبتمبر .(6يتضمن تنظيم الهياكل المركزية للمفتشية العامة المالية .*50* . الجزيدة الرسمية.

ليلى بن عنتر. (24 05, 2006). رسالة ماجستير حول: مدى تحفيز استثمارات الشركات المتعددة الجنسيات في القانون الجزائري. بومرداس، كلية الحقوق والعلوم التجارية، الجزائر: جامعة امحمد بوقرة بومرداس.

ليليا بن منصور. (31 12, 2014). الاستثمار الاجنبي المباشر: دراسة نظرية واقتصادية. *مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، 5*(2)، 115-125.

مجاوي حسين تراري، و مزوري الطيب. (01 06, 2017). التفاعل الدينامي بين الصادرات الاجمالية للمناطق الحرة وتدفق الاستثمار الاجنبي المباشر في دولة الامارات العربية المتحدة (1990-2013). *المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، 7*(1)، 107-124الجزائر.

محرزي ,م .(2010) .*اقتصاديات المالية العامة* .ديوان المطبوعات الجامعية .

محمد اسماعيل ,م .(1994) .*الرقابة المالية على مردود انفاق الاموال* .الشارقة :مطبعة المعارف .

محمد اسماعيل، جمال قاسم حسن، و كريم زايدي. (صندوق النقد العربي, 2022). الاستثمار الاجنبي المباشر. *سلسلة كتيبات تعريفية*(41)، الصفحات 1-25.

محمد اسماعيل، و جمال قاسم حسن. (جانفي, 2023). اتجاهات الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول العربية في أعقاب جائحة كوفيد 19. *دراسات اقتصادية*(113).

محمد اسماعيل، و قاسم حسن جمال. (2017). *محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية*. الامارات: صندوق النقد العربي.

محمد الأسعد بشار. (02 02, 2016). *الأنظمة المتعلقة بالاستثمار في المناطق الحرة السورية*. تاريخ الاسترداد 02 20, 2023، من الموسوعة القانونية المتخصصة: https://arab-ency.com.sy/law/details/25882/7

محمد الحناوي، و مصطفى نهال فريد. (2006). *مبادىء وأساسيات الاستثمار*. الاسكندرية، مصر: دار الفكر الحديث.

محمد العربي الزبيري. (2015). *التجارة الخارجية للشرق الجزائري في الفترة ما بين 1792-1830* (المجلد 3). الجزائر: دار الحكمة.

محمد بجاوي. (1980). *مراحل نظام اقتصادي دولي جديد*. الجزائر، الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع.

محمد بركة. (2013-2014). أطروحة دكتوراه: تقييم آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية المحلية في الجزائر حالة الجنوب الشرقي خلال الفترة 2006-2012. الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة الجزائر 3.

محمد رسول ,ا .(2005) .*الرقابة المالية العليا* .بيروت :منشورات الحلبي الحقوقية.

محمد ساحل. (25- 26 ماي 2016). المنطقة الحرة بين في الجزائر بين الالغاء ومقومات وايجابيات الاحياء. *الملتقى العلمي الدولي الخامس حول الاستثمارات الاجنبية المباشرة و مستقبل المناطق الحرة الصناعية للتصدير* (الصفحات 159-174). بومرداس: جامعة امحمد بوقرة بومرداس.

محمد عبد الله ,ا .(1979) .*الرقابة المالية* .الرياض.

محمد مداحي، و منور أوسرير. (16 11, 2020). إشكالية تفعيل دور المناطق الحرة للتصدير: المنطقة الحرة بلارة نموذجا. *مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، 16*(24)، 175-192.

محيو ,ا .(2006) .محاضرات في المؤسسات الادارية .الجزائر :ديوان المطبوعات الجامعية.

مختار بونقاب، و لزهاري زواويد. (2018). الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر سبيل للتخلص من التبعية للمحروقات: المعوقات القانونية والإدارية المطروحة والحلول المقترحة. *مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية*(3)، 1-16.

مركز البحوث والمعلومات. (2021). *أثر تنويع الاقتصاد في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر بالمملكة العربية السعودية*. السعودية: غرفة الرياض-مركز الاتصال الموحد.

مريم طبني. (2017). *واقع ومستقبل التجارة الخارجية للاتحاد الاوروبي في ظل الأزمات المالية 2002-2012*. الاسكندرية، مصر: مكتبة الوفاء القانونية.

مصطفى بدر الدين. (14 05, 2023). *دبي تواصل احتفاظها بالمركز الأول عالميا في استقطاب مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة*. تاريخ الاسترداد 25 05, 2023، من وكالة أنباء الإمارات: https://wam.ae/ar/details/1395303157577منصور ميلاد ,ي .(1994) .*مبادئ المالية العامة* .طرابلس :منشورات الجامعة المفتوحة .

منور اوسرير. (2003). دراسة نظرية عن المناطق الحرة (مشروع منطقة بلارة). *مجلة الباحث، 02*، 40-48.

منير خروف، و ريم توامرية. (28-29 أفريل 2017). المناطق الحرة كأداة فعالة لجذب الاستثمار الاجنبي المباشر. *الملتقى الوطني الأول حول: المؤسسات الاقتصادية الجزائرية واستراتيجية التنويع الاقتصادي في ظل انهيار أسعار المحروقات* (الصفحات 1-17). قالمة: جامعة 08 ماي 1945 قالمة.

نادية العقون. (السداسي الاول 2016). *العولمة والأزمات المالية الوقاية والعلاج*. (الطاهر هارون، المحرر) الجزائر، الجزائر: دار هومة للنشر والتوزيع.

نصيرة يحياوي. (31 12, 2015). أثر الاستثمار الاجنبي المباشر على قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري-دراسة حالة الشركات متعددة الجنسيات العاملة في الجزائر. *المجلة العلمية المستقبل الاقتصادي، 3*(1)، 85-121.

نصيرة يحياوي. (25-26 ماي 2016). *الملتقى العلمي الدولي الخامس حول الاستثمارات الاجنبية المباشرة و مستقبل المناطق الحرة الصناعية للتصدير* (الصفحات 87-98). بومرداس: جامعة امحمد بوقرة بومرداس.

نورة بيري. (2015-2016). أطروحة دكتوراه حول: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على التنمية الاقتصادية: دراسة قياسية مقارنة بين الجزائر، تونس والمغرب للفترة 1996-2014. أم بواقي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة العربي بن مهيدي-أم بواقي.

نيرفين أحمد ماهز عز. (نوفمبر, 2018). محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر باستخدام تحليل الانحدار ونموذج ARDL. *المجلة العلمية للدراسات اسياسية والبيئية، 9*(4)، 496-515.

هالة أبو يوسف. (03 04, 2022). *اقتصاد ماليزيا*. تاريخ الاسترداد 14 05, 2023، من موضوع: https://mawdoo3.com

هشام دغموم ، و رشيدة كبور. (25-26 ماي 2016). دور المناطق الحرة الصناعية في ترقية مناخ جذب الاستثمار الاجنبي المباشر من خلال المساهمة في تأهيل وتطوري العنصر البشري وتوعيته والارتقاء بمستوى مهارته. *الملتقى العلمي الدولي الخامس حول الاستثمارات الاجنبية المباشرة و مستقبل المناطق الحرة الصناعية للتصدير* (الصفحات 147-158). بومرداس: جامعة امحمد بوقرة-بومرداس.

هطال ,ر .(2018) .الرقابة على النفقات العمومية .*مذكرة لنيل ماستر* .البويرة ,كلية الحقوق :جامعة اكلي محند اولحاج.

وزارة الاقتصاد الإماراتية. (2023). *الإمارات من أفضل الوجهات الاستثمارية العالمية*. تاريخ الاسترداد 05, 2023، من الإمارات العربية المتحدة-وزارة الاقتصاد: https://www.moec.gov.ae/investment-environment

وليد بيبي. (201-2015). أطروحة دكتوراه حول: آليات جذب الاستثمار الاجنبي المباشر في ظل الأزمة المالية الحالية: دراسة حالة دول شمال افريقيا. بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة محمد خيضر بسكرة.

وهيبة السليماني. (2017). *النظريات الاقتصادية* (المجلد 1). عمان، الأردن: دار الابتكار للنشر والتوزيع.